

٥ - كتاب الصيام

الصيام والصوم فى اللغة : بمعنى الإمساك ، وفى الشرع : إمساك مخصوص فى زمن مخصوص بشرائط مخصوصة ، قال صاحب المحكم : الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، يقال : صام صوماً وصياماً ورجل صائم وصوم ، وقال الراغب : الصوم فى الأصل الإمساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير : صائم ، وفى الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب .

النهى عن الصيام قبل رمضان بيوم أو يومين

٦٦٩ - عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْماً فَلْيَصُمهٗ) متفق عليه^١ .

فقه الحديث

فرض صوم رمضان فى السنة الثانية من الهجرة ، واختلف العلماء هل سبقه فرضية صوم أو لا ؟ فالجمهور على أنه لم يكن قد سبقه فرضية صوم ، وأشار البخارى إلى ذلك حيث أورد الآية ، وهى قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾^٢ فحث على وجوب الصيام على الإطلاق ، ثم بينه سبحانه بقوله : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ .. الْآيَةِ ﴾ وذهبت الحنفية وهو وجه للشافعية إلى أنه تقدم أولاً فرضية عاشوراء فلما نزل رمضان نسخ ، ويدل على ذلك حديث عائشة (أنه أمر بصيامه حتى فرض رمضان ، فقال : من شاء فليصمه ، ومن شاء أفطر)^٣ ويدل على الأول حديث معاوية مرفوعاً (لم يكتب الله صيامه بغير عاشوراء)^٤ قوله : (لا تقدموا رمضان) فى الحديث دلالة على النهى عن صوم يوم أو يومين قبل رمضان .

^١ - فتح البارى (٤ : ١٠٢) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٩١٤) ومسلم رقم (١٠٨٢) والترمذى رقم (٦٨٥) والنسائى (٤ : ١٤٩) وأبو داود رقم (٢٣٣٥) وابن ماجه رقم (١٦٥٠) وأحمد (٢ : ٢٣٤) وابن حبان رقم (٣٥٨٦) .

^٣ - (البقرة : ١٨٣) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٩١٤) ومسلم رقم (١١٢٥) .

^٥ - أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٩ : ٣١٦) .

قال العلماء رحمهم الله^١ : معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان ، قال الترمذي^٢ لما أخرج هذا الحديث : والعمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان . انتهى ، والعلة لذلك أن حكم الصيام لما علق بالرؤية فمن تقدم بيوم أو يومين ، فقد حاول الطعن في ذلك الحكم ، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه ، لأنه اعتاده وألفه ، وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ، ويستثنى أيضاً القضاء والنذر بالقياس على ما ذكر لعدم كونه مستقبلاً لرمضان بالصوم من أجله ، ولكن يلزم من التعليل المذكور أنه لا كراهة عن مطلق النفل لعدم تناول العلة له ، ولعله يقال : إن النهي عام لما لا سبب له ، وإن لم يقصد استقبال رمضان ، وفي ذلك تكميل لحصول القصد الذي اعتبره الشارع ، ولا يخرج عنه إلا ماله سبب واضح والله أعلم .

وفي ذلك رد على الرافضة في تجويزهم تقديم الصوم على الرؤية ، وعلى تجويزهم النفل المطلق ، وإنما اقتصر على اليوم واليومين ، لأنه الغالب في حق من يقصد ذلك إذ لا يقع الاحتمال في أكثر من ذلك ، وقال بعضهم : ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعاً (إذا انتصف شعبان فلا تصوموا) أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان^٣ وغيره ، وقال الروياني^٤ من الشافعية : يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ، ويكره من نصف شعبان للحديث الآخر ، وقال جمهور العلماء : يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان ، وضعف الحديث الوارد فيه ، وقد قال أحمد وابن معين : إنه منكر واستظهر بحديث أنس مرفوعاً (أفضل الصيام بعد رمضان شعبان)^٥ لكن إسناده ضعيف ، وجمع بين الحديثين بأن

^١ - فتح الباري (٤ : ١٢٨) .

^٢ - في سننه (٣ : ٦٨) والمرجع السابق .

^٣ - أخرجه الترمذي (٧٣٨) وأبو داود رقم (٢٣٣٧) وابن ماجه رقم (١٦٥١) وأحمد (٢ : ٤٤٢) وابن حبان رقم (٣٥٨٩) .

^٤ - هو القاضي شيخ الشافعية أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الشافعي (٤١٥هـ -

٥٠١هـ) كان يقول : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي من كتبه (البحر ومناصب الشافعي وحلية المؤمن والكافي) . أعلام النبلاء (١٩ : ٢٦٠) .

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (٦٦٣) والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٨٣) .

حديث العلاء^١ محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان ، قال الحافظ : وهو جمع حسن.

صوم يوم الشك

٩٧٠ - وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : (من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه) وذكره البخاري تعليقاً ووصله الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان^٢ .

تخريج الحديث^٣

قال البخاري^٤ : (وقال صلة عن عمار بن ياسر) وهو بكسر الصاد المهملة وتخفيف اللام المفتوحة بن زفر بضم الزاي ، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم^٥ من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحاق عنه ، ولفظه عندهم (كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية ، فقال : كلوا ، فتنحى بعض القوم ، فقال : إني صائم ، فقال عمار : من صام يوم الشك) وفي رواية ابن خزيمة وغيره (من صام اليوم الذي يشك) وله متابع بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة^٦ من طريق منصور عن ربيع (أن عماراً وناساً معه ، أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه ، فاعتزلهم رجل ، فقال له عمار : تعال فكل ، فقال : إني صائم ، فقال له عمار : إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل) ورواه عبد الرزاق^٧ من وجه آخر عن منصور عن ربيع عن رجل عن عمار ، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحاق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة ، ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه .

^١ - وهو حديث أبي هريرة الذي مر في الشرح .

^٢ - أخرجه الترمذي رقم (٦٨٦) وأبو داود رقم (٢٣٣٤) وابن ماجه رقم (١٦٤٥) والنسائي (٤: ١٥٣) وابن حبان رقم (٣٥٨٥) وابن خزيمة رقم (١٩١٤) والحاكم (١: ٤٢٣) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وعلقه البخاري في الصوم باب (إذا رأيتم الهلال فصوموا) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢ : ١٩٧) .

^٤ - صحيح البخاري (٢ : ٦٧٤) وفتح الباري (٤ : ١٢٠) .

^٥ - انظر الفقرة الثالثة من الهامش .

^٦ - المصنف (٣ : ٧٢) .

^٧ - في المصنف رقم (٧١١٨) .

فقه الحديث^١

والحديث فيه دلالة على تحريم صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين من شعبان حيث لم ير فيه الهلال لسائر من غيم وغيره ، فيجوز كونه من رمضان أو من شعبان ، لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه ، فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك ، وهو موقوف مرفوع حكماً ، وهذا المعنى مدلول عليه بأحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم والأمر بإكمال عدة شعبان ، والأمر بالصوم لرؤيته والإفطار لرؤيته ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي ، فقال : لا يجوز صومه لا فرضاً ولا نفلاً مطلقاً بل قضاء وكفارة ونذراً أو نفلاً يوافق عادة ، وقال مالك : لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ، والقولين المذكورين قال أحمد ، وله قول ثالث ، وهو أن المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والإفطار ، وهو مذهب الحسن البصري وذهب على وابن عمر وعائشة وأسماء بنت أبي بكر وابن عمرو وأنس بن مالك وأبو هريرة ومعاوية وعمرو بن العاص والحكم بن أيوب الغفاري وسالم بن عبد الله ومجاهد وطاووس وأبو عثمان النهدي ومطرف بن الشخير وميمون ابن مهران وبكر بن عبد الله المزني وأحمد بن حنبل والهدوية والناصرية إلى أنه يندب صومه ، لما أخرج الوليد بن مسلم عن مكحول (أن عمر بن الخطاب كان يصوم إذا كانت السماء في تلك الليلة مظلمة) وهذا ليس من التقديم ولكنه التحري ، وأخرج الشافعي^٢ عن فاطمة بنت حسين أن علي بن أبي طالب قال : (لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان) وفي كتاب عبد الرزاق^٣ أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن عمر قال : (إنه كان إذا كان سحاب أصبح صائماً ، وإذا لم يكن سحاب أصبح مفطراً) وأخرج أحمد^٤ بإسناد صحيح عن نافع ، قال : (فكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ، ولم يجد دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائماً) وأخرج أحمد^٥ عن يحيى بن إسحاق قال : (رأيت الهلال إما

^١ - التمهيد (١٤ : ٣٤٨) .

^٢ - المسند (١ : ١٠٣) والدارقطني (٢ : ١٧٠) والبيهقي (٤ : ٢١٢) .

^٣ - المصنف (٤ : ١٦١) .

^٤ - أحمد (٢ : ٥) .

^٥ - لم أجده .

الظهر أو قريباً منه وكان من بين الناس أنس بن مالك وأخبرناه برواية الهلال وبيافطار من أفطر ، فقال : هذا يوم يكمل لى أحد وثلاثون يوماً ، وذلك أن الحكم بن أيوب أرسل إلى قبل صيام الناس أنى صائم غداً ، فكرهت الخلاف عليه فصمت ، وأنا متم صومي هذا إلى الليل) وأخرج أحمد^١ أيضاً عن مكحول (أن معاوية كان يقول : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان) وأخرج أحمد^٢ عن عمرو بن العاص (أنه كان يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان) وأخرج أحمد^٣ عن أبي مريم قال : سمعت أبا هريرة يقول : (لأن أتعجل فى صوم رمضان أحب إلى من أن أتأخر ، لأنى إذا تعجلت لم يفتنى ، وإذا تأخرت فاتنى) وأخرج سعيد ابن منصور عن يزيد بن جبير عن الرسول الذى أتى عائشة فى اليوم الذى يشك فيه من رمضان قال : قالت عائشة : (لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أفطر يوماً من رمضان)^٤ وأخرج سعيد بن منصور عن فاطمة بنت المنذر قالت : (ما غم هلال رمضان إلا كانت أسماء تتقدمه بيوم ، وتأمر بتقدمه) .

وأخرج أحمد عن فاطمة عن أسماء (أنها كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان) وهذا المروى جميعه يدل على استحباب صوم يوم الشك ، وقد روى عن عمر وعلى وابن عمر كراهة صوم يوم الشك ، حتى قال ابن عمر : (لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه) أخرجه الثوري^٥ فى جامعه عن ابن عمر ، وقد يجاب عن هذه الآثار مع فرض صحتها أنها موقوفة ، وللاجتهاد فى ذلك مسرح بل فى كثير من الألفاظ ما يفهم منه الاجتهاد من أجل التحرى فى إكمال العدة فلا تقاوم أحاديث النهى عن تقدم رمضان بصوم ، والأمر بإكمال عدة شعبان مع اللبس من الصريح فى ذلك ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى^٦ من حديث ابن عباس (فإن حال بينكم وبينه سبحانه فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً) ورواه الطيالسي^٧ من هذا الوجه بلفظ (ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من

^١ - الرواية عن عائشة أخرجه أحمد (٦: ١٢٥) والبيهقى (٤: ٢١١) ولم أجد عندهما رواية معاوية.

^٢ - لم أجد .

^٣ - لم أجد .

^٤ - أخرجه أحمد (٦: ١٢٥) والبيهقى (٤: ٢١١) .

^٥ - أخرجه البيهقي (٤: ٢٠٩) .

^٦ - النسائي (٤: ١٣٦) وابن خزيمة رقم (١٩١٢) وابن حبان رقم (٣٥٩٠) وأحمد (١: ٢٢٦) .

^٧ - رقم (٢٦٧١) .

شعبان) ورواه النسائي^١ من طريق أخرى بلفظ (فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) وروى الدارقطني^٢ وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة (كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ، ثم يصوم لرؤية رمضان ، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام) وأخرجه أبو داود وغيره أيضاً ، وروى أبو داود وابن خزيمة^٣ عن حذيفة مرفوعاً (لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال ، أو تكمّلوا العدة ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكمّلوا العدة) وفي هذا المعنى من الكثير الطيب وهو المناسب لما عرف من التشديد في المنع عن التطوع المشبه للفرض ، وكان وصل نافلة الصلاة بالفريضة هلكة والله أعلم .

الصوم والفطر لرؤية الهلال

٩٧١ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : (إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأفدروا له) متفق عليه^٤ .

ولمسلم^٥ (فإن أغمى عليكم فأفدروا له ثلاثين) وللبخاري^٦ (فأكملوا العدة ثلاثين) .

٦٧٢ - وله^٧ في حديث أبي هريرة (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) .

فقه الحديث^٨

قوله : (إذا رأيتموه) الضمير للهلال ، وقد أخرجه الإسماعيلي بلفظ (سمعت رسول الله ﷺ يقول للهلال رمضان : إذا رأيتموه فصوموا) الحديث ظاهره وجوب

^١ - (٤ : ١٣٥) .

^٢ - أخرجه الدارقطني (٢ : ١٥٦) وابن خزيمة رقم (١٩١٠) وابن حبان رقم (٣٤٤٤) وأبو داود رقم (٢٣٢٥) .

^٣ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٢٦) وابن خزيمة رقم (١٩١١) والنسائي (٤ : ١٣٥) وابن حبان رقم (٣٤٥٨) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٩٠٠) وأطرافه ومسلم رقم (١٠٨٠) والنسائي (٤ : ١٣٤) وأبو داود رقم (٢٣٢٠) وابن ماجه رقم (١٦٥٤) وابن حبان رقم (٣٤٤٥) .

^٥ - بالرقم المذكور .

^٦ - رقم (١٩٠٧) .

^٧ - أى للبخاري رقم (١٩٠٩) .

^٨ - فتح الباري (٤ : ١٢٠) وبعبدا .

الصوم عقب الرؤية ليلاً كانت أو نهاراً ، لكنه محمول على اليوم المستقبل وليس المراد أنه لا يثبت الصيام لكل أحد إلا برويته بل المراد رؤية من يثبت بإخباره الحكم ، إما واحد على رأى بعض ، أو اثنان على رأى آخرين ويدل على هذا التأويل فعله ﷺ والحنفية قالوا : واحد إن كان فى السماء غيم وإلا فلا بد من جمع كثير ، يفيد خبرهم العلم إذا كان صحواً ، والخطاب فى قوله : (إذا رأيتموه) بمعنى إذا وجدت فيما بينكم الرؤية ، فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع البلاد فيلزمهم الحكم ، ويحتمل خلاف ذلك ، لأن قوله : (إذا رأيتموه) خطاب لأناس مخصوصين ، وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب^١ :

أحدها : يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفى صحيح مسلم^٢ من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق وحكاه الترمذى عن أهل العلم ، ولم يحك سواه ، وحكاه الماوردى وجهاً للشافعية .

ثانيها : مقابلة إذا روى ببلدة لزم أهل البلاد كلها ، وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه ، وقال : أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس ، قال القرطبي : قد قال شيوخنا : إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ، ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم ، وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذى ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم ، فيلزم الناس كلهم لأن البلاد فى حقه فى حكم البلدة الواحدة لنفوذ حكمه فى الجميع ، وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً ، وإن تباعدت فوجهان ، لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب ، وحكاه البغوى عن الشافعى وفى ضبط البعد أوجه^٣ :

أحدهما : اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلانى وصححه النووى فى الروضة وشرح المذهب .

^١ - فتح البارى (٤ : ١٢٣) .

^٢ - كتاب الصيام باب رقم (٥) (باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببند لا يثبت حكمه لما بعد عنهم) .

^٣ - فتح البارى (٤ : ٢٧٤) وبعدها .

ثانيها : مسافة القصر قطع به الإمام والبغوى وصححه الرافعى فى الصغير والنوى فى شرح مسلم .

ثالثها : اختلاف الأقاليم . **رابعها :** حكاة السرخسى ، فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم .

خامسها : قول ابن الماجشون المتقدم . **سادسها :** ما حكاها فى البحر عن الإمام يحيى لمذهب الهدوية مسافة القصر وأن تختلف الجهتان ارتفاعاً وانحداراً ، قيل : وكأن كل واحد منهما إقليمياً والذى فى الانتصار للإمام يحيى أن يكون اختلاف البلدين باعتبارين :

إما أن يكونا إقليمين ، قال : لأن الأقاليم ينقطع بعضها عن بعض ، وإما بأن يكون أحدهما سهلاً والآخر جبلاً ، لأنهما إذا كانا على هذه الصفة اختلفت فيها المطالع والمغرب ، قال الإمام يحيى : فيغداد والبصرة والكوفة سهلين فتكون الرؤية لأحدهما رؤية للأخر ، والعراق والحجاز وخراسان وجيلان وديلمان كلها جبلية يختلف فيها المطالع والمغرب ، فلا تكون الرؤية فيها رؤية للغير ، ويدل الحديث على أن من انفرد بالرؤية لزمه الصوم والإفطار ، وقد ذهب إلى هذا العترة جميعاً والأئمة الأربعة فى الصوم ، واختلفوا فى الإفطار ، فقال الشافعى : يفطر ويخفيه ، وقال الأكثر : يستمر صائماً احتياطاً ، وقوله : (فإن غم) بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غيم ، يقال : غممت الشيء إذا غطيته ووقع فى رواية أبى هريرة (غم وأغمى وغبى) من الغباوة وهى عدم الفطنة وهى استعارة لخباء الهلال ، ونقل ابن العربى أنه روى (عمى) بالعين المهملة من العمى ، قال : وهو بمعناه ، لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات ، أو ذهاب البصيرة^١ عن المعقولات ، وقوله : (فاقدروا له) أى قدروا عدد الشهر ثلاثين يوماً ، والمعنى أفطروا يوم الثلاثين ، واحسبوه تمام الشهر الأول ، وهذا تفسير مالك وأبى حنيفة والشافعى ، وهو بصيغة الأمر بوصل الهمزة وكسر الدال وضما ، وقال المطرزي : الضم خطأ ، وهذا التأويل ترجحه الروايات الأخر المصرحة بالمراد ، وهى (فاقدروا ثلاثين) (وأكملوا العدة ثلاثين) ونحوها وأولى ما يفسر الحديث بالحديث وقال أحمد : معناه ضيقوا له ، وقدروه تحت السحاب ، وقال أبو نعيم : معناه أقسطوا النظر والطلب للموضع الذى تقدرُونَ أنكم ترونه فيه ،

^١ - فى المخطوط (البصر) .

وقال أبو العباس ابن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين : إن معناه قدره بحساب المنازل ، قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف ، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا قال : ونقل ابن خويز منداد^١ عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله : (فاقدروا له) خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وأن قوله : (فأكملوا العدة) خطاب للعامة قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف يجب على قوم بحساب الشمس والقمر ، وعلى آخرين بحساب العدد ، قال : وهذا بعيد عن النبلاء ، وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم ، وهذا الذي أراده ابن سريج وهو معرفة سير الأهلة وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الأحاد وقال في حق العارف بها في خاصة نفسه ، ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك ، وإنما قال بجوازه ، وهو اختيار القفال وأبى الطيب ، وأما أبو إسحاق في المذهب فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة ، فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص النظر في الحساب والمنازل : أحدها : الجواز ولا يجزى عن الفرض .

ثانيها : يجوز ويجزى . ثالثها : يجوز للحاسب ويجزئه لا للمنجم .

رابعها : يجوز لهما ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم . خامسها : يجوز لهما ولغيرهما مطلقاً ، قد ذهب إلى هذا الروافض قال الباجي^٢ : وإجماع السلف (الماضي)^٣ الصالح حجة عليهم^٤ وقال ابن بزيمة : وهو مذهب باطل ، فقد نهتبا الشريعة عن الخوض في علم النجوم ، لأنها حدس وتخمين ، ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، وأقول : والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه قال

^١ - محمد بن علي بن إسحاق بن خويز منداد الفقيه المالكي من كتبه (الكبير في الخلاف وأصول الفقه وأحكام القرآن وعنده شواذ عن مالك واختيارات وتأويلات لم يعرج عليها حذاق المذهب حتى طعن به ابن عبد البر وغيره وكان في أواخر المائة الرابعة . لسان الميزان (٥ : ٢٩١) .

^٢ - هو الإمام سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي الباجي (٤٠٣ - ٤٧٤هـ) رحل إلى مكة ودمشق وبغداد فبرز في الحديث والفقه والكلام والأصول والأدب فرجع إلى الأندلس بعد ثلاث عشرة سنة ولى القضاء بمواضع من الأندلس صنف كتباً كثيرة منها (المنتقى والمعاني في شرح الموطأ ، والاستيفاء والإيماء في الفقه خمس مجلدات ومختصر المختصر في مسائل المدونة والجرح والتعديل والتسديد إلى معرفة التوحيد والإشارة في أصول الفقه وإحكام الفصول في أحكام الأصول) . أعلام النبلاء (١٨ : ٥٣٥) .

^٣ - لا توجد في المطبوع وهي في المخطوط .

^٤ - فتح الباري (٤ : ١٢٧) .

ﷺ: (إنا أمة أمية ، لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا ، يعنى مرة تسعة وعشرين ، ومرة ثلاثين) فإنه مصرح بعدم الرجوع فى هذه الشريعة إلى النجوم فى الأحكام ، وهل يجوز العاقل أن يكون النبى ﷺ وأصحابه أمة لا يحسبون ولا يعتبرون سير الأفلاك ، ويأتى من بعده من يتأسى به ويسلك غير ذلك المنهج السهل الواضح ، قال ابن بطال : فى الحديث دفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل ، وإنما المعول على رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف ، ولا شك أن فى مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف ، واختار الإمام المهدي فى البحر^١ : أن العارف بالنجوم إذا عرف ذلك يقيناً عادياً عمل به كمن انفرد بالرؤية والله أعلم .

شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان

٦٧٣ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : (تَرَاعَى النَّاسُ الْهَالَ فَاُخْبِرْتُ النَّبَى ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ) رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم^٢ .

تخريج الحديث^٣

وأخرجه الدارمى والدارقطنى والبيهقى^٤ وصححه ابن حزم كلهم من طريق أبى بكر بن نافع عن نافع عنه ، وأخرجه الدارقطنى والطبرانى^٥ فى الأوسط من طريق طاووس قال : (شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل إلى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان ، فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته ، فأمره أن يجيزه ، وقالوا : إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان ، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين) قال الدارقطنى : تفرد به حفص بن عمر الأيلي^٦ ، وهو ضعيف .

^١ - البحر الزخار (٢: ٢٤٧) .

^٢ - أخرجه أبوداود رقم (٢٣٤٢) وابن حبان رقم (٣٤٤٧) والحاكم (١: ٤٢٣) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

^٣ - نصب الراية (٢: ٤٤٤) .

^٤ - أخرجه الدارمى (٦: ٢) والدارقطنى (٢: ١٥٦) والبيهقى (٤: ٢١٢) .

^٥ - أخرجه الدارقطنى (٢: ١٥٦) والطبرانى فى الأوسط (٥: ٢٩٣) .

^٦ - لسان الميزان (٢: ٣٢٤) .

فقه الحديث

والحديث يدل على قبول خبر الواحد فى ابتداء الصوم ، وقد ذهب إلى هذا الشافعى فى أحد قوليه وأحمد وابن المبارك ، وتخريج أبى مضر للمؤيد بالله وللشافعية فى الواحد اشتراط العدالة فى الأصح لا عبد وامرأة ، وهذا ما نص عليه الشافعى فى الأم ، واحتمال أنه يصح من المرأة والعبد لأنه رواية الأصح فى الصبى المميز الثقة عدم القبول ، وذهبت الهدوية ومالك والثورى والنخعى وأحد قولى الشافعى إلى اعتبار العدد ، فلا يكفى الواحد لحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب (أنه خطب الناس فى اليوم الذى يشك فيه ، فقال : جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم ، وحدثونى أن رسول الله ﷺ قال : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً إلا أن يشهد شاهدان)^١ فدل بمفهوم العدد أنه لا يكفى الواحد ، قال الإمام المهدي^٢ : وحديث ابن عمر وحديث الأعرابى يحتمل أنه كان شهد غيرهما بذلك كما أنه ﷺ رآه فلم يعلم برؤيته حتى أخبره غيره ، فقال : وآخر معك ، وأجيب عن ذلك بأن المفهوم يترك لما هو أقوى منه ، وقد وجد ما هو أقوى منه والاحتمال الذى ذكره خلاف الظاهر ، فإن سياق الأخبار يقضى بأنه لم يكن قد سبق خبر بذلك وحكاية رؤيته ﷺ وحده لم تثبت ، ولم يخرجها أحد من الأئمة المعبرين ، وذهب الصادق وأحد قولى المؤيد بالله وأبو حنيفة إلى أنه يقبل الواحد فى الغيم لاحتمال خفائه عن غيره لا الصحو ، فلا بد من جماعة لبعد خفائه ، وظاهر أقوالهم أن المشترط العدد مع العدالة ، فيصح أن يكون المخبر امرأتين ، ومضى عليه القاضى زيد^٣ وعلى خليل^٤ إذ لا دليل على اعتبار غيرهما ، وقد يجاب عنه بأن قوله : (شاهدان) دليل على كونها شهادة ، فلا يكفى المرأتان وقد ذهب إليه الناصر ، وقال : لا تقبل شهادة النساء ، على قول من لم يعتبر العدد ، وهو خبر فيكفى فى غير محضر الحاكم ، ولا

^١ - رواه النسائى (٤ : ١٣٢) وأحمد (٤ : ٣٢١) .

^٢ - البحر الزخار (٢ : ٢٤٥) .

^٣ - هو زيد بن محمد الكلاوى الجبلى علامة الزيدية وحافظ أقوالهم وقيهم من كتبه (الشرح) وهو منتزع من شرح أبى طالب تراجم شافى العليل (ص : ٦٩) .

^٤ - هو على بن محمد بن الخليلى .

يشترط لفظ الشهادة ، وعلى القول بالعمل بخبر الواحد فى الصوم دون الإفطار ، إذا صمنا وكملت الثلاثين وجب الإفطار على الأصح ، لأننا لم نفطر بخبر الواحد صريحاً وإنما هو متضمن ، واحتمل أن لا يجب الإفطار ، لأنه يؤدى إلى الفطر بقول واحد ، وهو ممتنع ابتداءً ، وكذلك إذا اقتضاه الشهادة الشافعة ، وأجاب الأول بأنه قد يثبت الشيء ضمناً ولا يثبت صريحاً والله أعلم .

قبول شهادة المسلم فى رؤية الهلال

٦٧٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما (أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني رأيت الهلال ، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فأذن فى الناس يا بلال : أن يصوموا غداً) رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائى . إرساله^١ .

تخريج الحديث^٢

وأخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى والحاكم^٣ من حديث سماك عن عكرمة عنه ، قال الترمذى : روى مرسلأ ، وقال النسائى : إنه أولى بالصواب وسمك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة .

فقه الحديث

فى الحديث دلالة على قبول خبر الواحد المستور الذى لم يعلم فى حقه بقادح وأنه يعامل معاملة العدل ، فإن النبى ﷺ اكتفى منه بعد معرفته لتصديقه بظاهر الحال من السلامة عن القادح ، وأنه لا يتم التصديق إلا بعد الإقرار بالشهادتين جميعاً ، وأنه لا يحتاج فى التصديق إلى إظهار التبرى من سائر الأديان والله أعلم .

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٢٣٤٠) والترمذى رقم (٦٩١) والنسائى (٤: ١٣٢) وابن ماجه رقم (١٦٥٢) وابن خزيمة رقم (١٩٢٤) وابن حبان رقم (٣٤٤٦) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢ : ١٨٧) .

^٣ - أخرجه الدارقطنى (٢: ١٥٨) والبيهقى (٤: ٢١١) والحاكم (١: ٤٢٤) .

تبَيُّت النية في الصوم

٦٧٥ - وعن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها (أن النبي ﷺ قال : مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ) رواه الخمسة ، ومال الترمذى والنسائى إلى ترجيح وقفه ، وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان^١ .
وللدارقطنى^٢ (لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ) .

تخريج الحديث^٣

الحديث لفظ النسائى ، وغيره بلفظ (من لم يجمع) وقد اختلفت الأئمة فى رفعه ووقفه ، فقال ابن أبى حاتم عن أبيه^٤ : لا أدري أيهما أصح ، يعنى رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعاً ، ورواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبى بكر عن سالم عن أبيه عن حفصة بغير وساطة الزهرى ، لكن الوقف أشبه ، وقال أبو داود^٥ : لا يصح رفعه وقال الترمذى^٦ : الموقوف أصح ، ونقل فى العلل عن البخارى أنه قال^٧ : هو خطأ ، وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وقال النسائى^٨ : الصواب عندى موقوف ، ولم يصح رفعه وقال أحمد : ماله عندى ذلك الإسناد ، وقال الحاكم فى الأربعين : صحيح على شرط الشيخين ، وقال فى المستدرک : صحيح على شرط البخارى ، وقال البيهقى^٩ : رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً وقال الخطابى^{١٠} : أسنده عبد الله بن أبى بكر ، والزيادة من الثقة مقبولة وقال ابن حزم^{١١} :

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٢٤٥٤) والترمذى رقم (٧٣٠) والنسائى (٤ : ١٩٦) وابن ماجه رقم (١٧٠٠) وأحمد (٦ : ٢٨٧) وابن خزيمة رقم (١٩٣٣) .

^٢ - فى سننه (٢ : ١٧٢) وابن ماجه رقم (١٧٠٠) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢ : ١٨٨) .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - فى سننه بعد الرقم المذكور .

^٦ - فى سننه بعد الرقم المذكور .

^٧ - علل الترمذى (١ : ١١٨) .

^٨ - فى سننه الكبرى (٢ : ١١٧) .

^٩ - (٢ : ٢٠٢) .

^{١٠} - التلخيص الحبير (٢ : ١٨٨) .

^{١١} - المحلى (٦ : ١٦٢) .

الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة ، لأن من رواه مرفوعاً رواه موقوفاً ، وأخرجه الدارقطني^١ من طريق أخرى ، وقال : رجالها ثقات ، وأخرجه ابن ماجه^٢ أيضاً ، وفي الباب عن عائشة أخرجه الدارقطني^٣ ، وفي إسناده عبد الله بن عباد^٤ ، وهو مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء^٥ وعن ميمونة بنت سعد ورواه^٦ أيضاً وفيه الواقدي^٧

فقه الحديث^٨

والحديث يدل على أنه لا يصح الصوم إلا بتبتيب النية ، وتبتيبها بأن ينوى الصيام في أى جزء من أجزاء الليل ، وأول وقتها من الغروب عند الأكثر وقال بعض أصحاب الشافعى : من النصف الأخير ولا وجه له ، وتقدم النية على الصوم هو على نحو سائر العبادات ، فإن نيتها مقارنة لأول جزء أو متقدمة فتستصحب حكمها ، وهو موافق لحديث (إنما الأعمال بالنية)^٩ فإن ابتداء الصوم عمل ، فلا بد أن يكون مصحوباً بالنية ، وأجزاء النهار غير منفصلة عن الليل بفواصل يتحقق ، فلا يتحقق إلا إذا كانت النية واقعة في جزء من الليل ، وظاهر هذا شمول الفرض والنفل ، وأنه لا يصح إلا بتبتيب ، وقد ذهب إلى هذا ابن عمر ومالك والليث وابن أبى ذئب والمؤيد والناصر إلا أن مالكا خصص من سرد الصوم فلا يحتاج إلى التبتيب ، وذهب الشافعى والإمام يحيى إلى أنه يجب التبتيب في الفرض دون النفل لهذا الحديث ، وخصص النفل حديث عائشة الآتى وغيره مما في معناه إلا أن للشافعى قولين فيما بعد الزوال نص في معظم كتبه على صحة النية قبل الزوال فقط ، ونقل ابن المنذر الجواز مطلقاً ،

^١ - في سننه (٢: ١٧٢) .

^٢ - رقم (١٧٠٠) .

^٣ - في سننه (٢: ١٧١) .

^٤ - لسان الميزان (٣: ٣٠٣) والمجروحين لابن حبان (٢: ٤٦) .

^٥ - المرجع السابق .

^٦ - أخرجه الدارقطني (٢: ١٧٣) .

^٧ - محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمى القاضى أحد الأعلام (١٣٠ - ٢٠٧هـ) أخرج له ابن ماجه قال : البخارى : متروك الحديث ، ونقل عن أحمد والنسائى أنه كذاب ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن سعد : كان عالماً بالمغازى واختلاف الناس فى الحديث والأحكام ، وقال أبو زرعة الرازى والعقيلسى : متروك الحديث وقال الذهبي : استقر الإجماع على وهن الواقدي بالإجماع . تهذيب التهذيب (٩ : ٣٢٣) .

^٨ - فتح البارى (٤ : ١٤٢) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (١٩٠٧) والبخارى رقم (١) وأطرافه (والنسائى (١ : ٥٨) وأبو داود رقم (٢٢٠١) وأحمد (١ : ٤٣) وابن ماجه رقم (٤٢٢٧) والترمذى رقم (١٦٤٧) وابن حبان رقم (٣٨٩) .

وذهب على وابن مسعود والنخعي والهدوية إلى أنها تصح نية الصوم إلى آخر جزء من النهار في غير القضاء والنذر المطلق والكفارات ، قالوا : (لأن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادى في الناس يوم عاشوراء ، أن من أكل فليتم أو فليصم ، ومن لم يأكل فلا يأكل)^١ وكان واجباً ثم نسخ ، ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الأحكام فقيس عليه رمضان ، وفي حكمه النذر المعين والتطوع لحديث عائشة وغيره فخصص من عموم (لا صيام له) وبقي ما عدا ذلك داخلاً تحت العموم ، وادعى في البحر^٢ الإجماع على وجوب التبييت في القضاء والنذر المطلق والكفارات ، فإن صح الإجماع فهو دليل وإلا فيمكن قياسها أيضاً على عاشوراء أو التطوع ، ويكون قرينة على تأويل الحديث ، بأن المعنى لا صيام كامل كما في غير ذلك مثل (لا صلاة لحاقن)^٣ ونحوه ، وقال الطحاوي : إن كان صوم الفرض في يوم بعينه كعاشوراء أجزأت النية في النهار ، وإن كان في يوم لا بعينه كرمضان فلا يجزئ إلا بالتبييت وصوم التطوع يجزئ في الليل وفي النهار ، قال إمام الحرمين : هذا كلام لا أصل له ، والحديث يدل أيضاً على أنه لا بد من النية ، وهو مطابق لعموم (الأعمال بالنيات) وهو قول الأكثر ، وقال زفر : يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية ، وبه قال عطاء ومجاهد ، واحتج زفر بأنه متعين فيه الصوم ، فالزمان معيار له فلا يحتاج إلى تعيينه بالنية ، وألزمه أبو بكر الرازي بأنه يصح صوم المغمى عليه في رمضان ، إذا لم يأكل ويشرب لوجود الإمساك بغير نية ، وألزمه غيره أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من النهار إلا قدرها فصلى أن تجزئه لتعين الوقت.

المتطوع أمير نفسه

٦٧٦ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (دخل على النبي ﷺ ذات يوم ، فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا ، قال : فإني إذا صائم ، ثم أتانا يوماً آخر ، فقلنا : أهدي لنا حيس^٤ ، فقال : أرينيه ، فلقد أصبحت صائماً فأكل) رواه مسلم^١.

^١ أخرجه البخاري رقم (١٩٦٠) ومسلم رقم (١١٣٦) وأحمد (٣٥٩ : ٦) وابن حبان رقم (٣٦٢٠) .

^٢ البحر الزخار (٢ : ٢٣٧) .

^٣ لم أجده .

^٤ (هذا الكلام من المخطوط) الحيس : بفتح الحاء المهملة هو التمر مع السمن والأقط ، وقال الهروي : ثريدة من أخلط ، والأول هو المشهور . النهاية في غريب الحديث (١ : ٤٦٧) ولسان العرب (١ : ٦١) .

فقه الحديث^١

هذه إحدى روايات مسلم ، والرواية الأخرى (قالت : قال لى رسول الله ﷺ ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ قالت : فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء ، قال : فإنى صائم ، قالت : فخرج رسول الله ﷺ فأهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور^٢ ، قالت : فلما رجع رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله أهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، وقد خبأت لك شيئاً ، قال : ما هو ؟ قلت : حيس ، قال : هاتيه ، فجئت به فأكل ، ثم قال : قد كنت أصبحت صائماً) قال القاضى وغيره : الروايتان حديث واحد ، وفيه دلالة على مذهب الجمهور أن صوم التطوع لا يشترط فيه التبييت ، وتأوله من اشترط التبييت بأنه قد كان نوى الصوم من الليل وإنما أراد الفطر لما ضعف عن الصوم ، وهو محتمل لاسيما على رواية (فلقد أصبحت صائماً) وفى الحديث أيضاً دلالة على أن المتطوع أمير نفسه ، وأن له أن يفطر فى أى جزء من أجزاء النهار ، ولا يجب عليه القضاء ، وقد قال بهذا جماعة من الصحابة وأحمد وإسحاق وغيرهم ، ولكنهم يتفقون على استحباب إتمامه ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز قطعه ويأثم بذلك ، وبه قال الحسن البصرى ، ومكحول والنخعى ، وأوجبوا قضاءه على من أفطر بلا عذر ، قال ابن عبد البر^٣ : وأجمعوا على أنه لا قضاء على من أفطر لعذر ، وقولها : (وقد خبأت لك) معناه جاءنا زائرون ، ومعهم هدية خبأت لك منها ، أو يكون معناه جاءنا زور فأهدى إلينا بسببهم هدية فخبأت لك منها .

استحباب تعجيل الفطر

٦٧٧ - وعن سهل بن سعد رضى الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : (لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما عَجَّلُوا الفِطْرَ) متفق عليه^٤ .

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٥٤) والترمذى رقم (٧٣٤) وأبو داود رقم (٢٤٥٥) والنسائى (٤ : ١٩٣ و ١٩٤) وأحمد (٤٩ : ٦) وابن حبان رقم (٣٦٢٨) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٨ : ٣٤ و ٣٥) .

^٣ - (هذا الكلام من المخطوط) الزور : بفتح الزاى يقع على الواحد والجمع أى الزوار . لسان العرب (٤ : ٢٣٥)

^٤ - نقله النووى عنه فى شرحه لمسلم (٨ : ٣٥) ولم يذكر المصدر ولم أجده فى التمهيد .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (١٩٥٧) ومسلم رقم (١٠٩٨) وابن حبان رقم (٣٥٠٢) والترمذى رقم (٦٩٩) وابن ماجه رقم (١٦٩٧) وأحمد (٥ : ٣٣١) .

٦٧٨ - وللترمذي^١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل : (أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَلُهُمْ فِطْرًا) .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أن الأفضل الموافق للسنة التي بسببها ينال الخير ويندفع الشر هو تعجيل الإفطار ، إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار من يجوز العمل بقوله ، وقد رواه ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ (لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم)^٣ وفيه بيان العلة في ذلك وقد صرح بها أيضاً في حديث أبي هريرة (لأن اليهود والنصارى يؤخرون)^٤ فلما كان ذلك شعاراً للمخالفين في الملة ، وقد كرر النبي ﷺ إظهار مخالفتهم فيما يدينون به ، وكان ذلك شعاراً لسنة النبي ﷺ وموافق لما ألفه ومضى عليه ، قال المهلب : والحكمة في ذلك أنه لا يزداد في النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ، قال الشافعي في الأم^٥ : تعجيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، وقال في شرح المصابيح : ولو أن بعض الناس صنع هذا الصنيع ، وقصده في ذلك تأديب النفس ودفع حاجتها أو مواصلة العشائين بالنوافل غير معتقد ما تعتقده بعض الفرق من الشيعة أن ذلك أفضل لم يضره ذلك ولم يدخل به في جملتهم ، ويصحح هذا التأويل حديث أبي سعيد (لا تواصلوا ، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر)^٦ فإباحة المواصلة إلى السحر تأخير للإفطار ، وتأخير الإفطار نظراً إلى سياسة النفس وقمع الشهوة أمر قد صنعه كثير من الربانيين وأصحاب النظر في الأحوال والمعارف أعاد الله علينا من بركتهم ، وقد صح من ابن الزبير أنه كان يواصل سبعا^٧ ولم يبلغ إنكار أحد من الصحابة عليه ، وفي الحديث القدسي أيضاً دلالة على محبوبية الله سبحانه لمن جرى على وفق سنة نبيه ﷺ .

^١ - في سننه رقم (٧٠٠) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (٧: ٢٠٨) وفتح الباري (٤: ١٩٩) .

^٣ - أخرجه ابن حبان رقم (٣٥١٠) والحاكم (١: ٥٩٩) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٥٣) وابن ماجه رقم (١٦٩٨) وابن حبان رقم (٣٥٠٣) .

^٥ - (٢: ٩٧) .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (١٨٦٢) وأبو داود رقم (٢٣٦١) وأحمد (٣: ٨) .

^٧ - أخرجه ابن أبي شيبة (٢: ٣٣١) .

استحباب السحور

٦٧٩ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

وفى الباب من حديث أبي سعيد عند أحمد^٣ بلفظ (السحور بركة ، فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء ، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين) ولسعيد بن منصور^٤ من طريق أخرى مرسل (تسحروا ولو بقلعة) وقوله : (تسحروا) ظاهر الأمر الوجوب ، ولكنه محمول على الندب هنا ، لأن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا ، وسيأتى الكلام فى حكم الوصال ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندبية السحور ، والسحور يروى بالضم مصدر وبالفتح اسم لما يتسحر به ، فإن كان مصدراً فالمراد بالبركة الأجر والثواب وإن كان اسماً لما يتسحر به فالمراد بالبركة ، هو ما يحصل به من القوة على الصوم والنشاط وتخفيف المشقة ، وقيل : المراد بالبركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء فى السحر ، والأولى أن البركة فى السحور تحصل بجهات متعددة ، وهى اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لقوله ﷺ : (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر)^٥ والتقوى به على العبادة ، والزيادة فى النشاط ، والتسبب بالصدقة على من سأل إذ ذاك ، والسحور يحصل بأقل ما يتناوله المتسحر من مأكول أو مشروب .

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٩٢٣) ومسلم رقم (١٠٩٥) والترمذى رقم (٧٠٨) وابن ماجه رقم (١٦٩٢) والنسائى (٤ : ٤١) وأحمد (٣ : ٩٩) وابن حبان رقم (٣٤٦٦).

^٢ - فتح البارى (٤ : ١٣٩) وبعدها .

^٣ - (٣ : ١٢) وابن حبان رقم (٣٤٦٧) عن ابن عمر .

^٤ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ١٤٠) له ولم أجده عنده والله أعلم .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (١٠٩٦) وأبو داود رقم (٢٣٤٣) والنسائى (٤ : ١٤٦) وأحمد (٤ : ١٩٧) وابن حبان رقم (٣٤٧٧) .

ما يستحب الفطر عليه

٢٨٠ - وعن سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ

فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ) رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم^١ .

ترجمة الراوي

قال ابن عبد البر في الاستيعاب^٢ : قال بعض أهل العلم بهذا الشأن ليس في الصحابة من الرواة ضبي غير سلمان بن عامر ، وقال ابن أبي خيثمة : قد روى عن النبي ﷺ من بني ضبة غياث بن شمر ، سكن سلمان بن عامر البصرة وله فيها دار قريب من الجامع ، روى عنه محمد بن سيرين والرباب بنت صليح بن عامر بنت أخي سلمان وعداده في الشاميين .

تخريج الحديث^٣

وصححه أيضاً أبو حاتم الرازي^٤ ، وروى ابن عدي^٥ عن عمران بن حصين بمعناه ، وإسناده ضعيف ، وروى الترمذي والحاكم^٦ وصححه من حديث أنس مثل حديث سلمان ، ورواه أحمد والترمذي والنسائي^٧ وغيرهم عن أنس من فعله ﷺ قال : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ عَلَى رَطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصْلَى ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ) قال ابن عدي : تفرد به جعفر عن ثابت ، والحديث مشهور بعبد الرزاق تابعه عمار وهارون وسعيد بن سليمان النشيطي ، قال البزار^٨ : رواه النشيطي فأنكره عليه ، وضعف حديثه قال المصنف رحمه الله

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٥٥) والنسائي (١) والترمذي رقم (٦٥٨) وابن ماجه رقم (١٦٩٩) وأحمد (٤: ١٧) وابن خزيمة رقم (٢٠٦٧) وابن حبان رقم (٣٥١٥) والحاكم (١: ٤٣١) وقال : صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي .

^٢ - (٢: ٣٦٦) والإصابة (٣: ٢٩٧) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢: ١٩٩) .

^٤ - علل ابن أبي حاتم (١: ٢٣٧) والمرجع السابق .

^٥ - الكامل (١: ١٧١) .

^٦ - الفقرة الأولى .

^٧ - أخرجه الترمذي رقم (٦٩٦) وأبو داود رقم (٢٣٥٦) وأحمد (٣: ٦٤) .

^٨ - التلخيص الحبير (٢: ١٩٩) .

تعالى: وأخرج أبو يعلى^١ عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن ثابت عن أنس ، قال : (كان رسول الله ﷺ يحب أن يفطر على ثلاث تمرات أو شيء لم تصبه النار) وعبد الواحد قال البخاري^٢ : منكر الحديث ، وروى الطبراني في الأوسط^٣ عن أنس (كان رسول الله ﷺ إذا كان صائماً ، لم يصل حتى نأتيه برطب وماء ، فيأكل ويشرب ، وإذا لم يكن رطب لم يصل حتى نأتيه بتمر وماء) وقال : تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب ، وعنه زكريا بن عمر .

فقه الحديث

في الحديث دلالة على اختيار ما ذكر للإفطار به ، وقد تقدمت المناسبة لذلك في باب صلاة العبد^٤ والله أعلم .

النهى عن الوصال

٦٨١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين : فإنك تواصل يا رسول الله ؛ فقال : وأيكم مثلي ؟ إني أبست يطعمني ربي ويستقيني ، فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال ، وأصل بهم يوماً ، ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم كالمئكل لهم حين أبوا أن ينتهوا) متفق عليه^٥ .

تخريج الحديث^٦

الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر^٧ ومن حديث أبي هريرة^٨ وعائشة^٩ وأنس^{١٠} وتفرد به البخاري^{١١} من حديث سعيد .

^١ - رقم (٣٣٠٥) .

^٢ - لسان الميزان (٤ : ٧٨) وضعفاء العقيلي (٣ : ٥٠) .

^٣ - (٤ : ١٥٨) .

^٤ - في الحديث رقم (٥١١) .

^٥ - أخرجه البخاري رقم (١٩٦٥) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٠٣) وأحمد (٢ : ٥١٦) وابن حبان رقم (٣٥٧٥) .

^٦ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٠٠) .

^٧ - أخرجه البخاري رقم (١٩٦٢) ومسلم رقم (١١٠٢) .

^٨ - أخرجه البخاري رقم (١٩٦٥) ومسلم رقم (١١٠٣) .

^٩ - أخرجه البخاري رقم (١٩٦٤) ومسلم رقم (١١٠٥) .

^{١٠} - أخرجه البخاري رقم (١٩٦١) ومسلم رقم (١١٠٤) .

^{١١} - رقم (١٩٦٣) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على المنع من الوصال ، والوصال هو ترك المفطر في النهار في ليالي رمضان بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقا ويدخل فيه من أمسك جميعه أو بعضه ، ويدل عليه حديث أبي سعيد (فأَيْكُمْ أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر) فإنه صريح في أن إمساك بعض الليل مواصلة ، وهذا يرد على من قال : إن الليل ليس محلاً للصوم ، فلا ينعقد فيه بنيته ، قالوا : لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^٢ وما أخرجه الترمذي^٣ من حديث عبادة بن نسي عن أبي سعيد مرفوعاً (إن الله لم يكتب الصيام بالليل ، فمن صام فقد تعنى ولا أجر له) قال ابن مندة : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه ، فقال : ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير ، وأخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد ابن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما^٤ بإسناد صحيح إلى ليلى امرأة بشير بن الخصاصية ، قالت : (أردت أن أصوم يومين مواصلة فمنعني بشير ، وقال : إن النبي ﷺ نهى عن هذا) وقال : يفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى ، ثم أتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا) وروى ابن أبي حاتم وابن أبي شيبه^٥ من طريق أبي العالية (أنه سئل عن الوصال في الصيام ، فقال : قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ أى بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث ، ويرد هذه الأحاديث بأنه قد ثبت النهى عن الوصال ، ومواصلته ﷺ ولو كان كما قالوا لما كان لذلك مفهوم من ينهى عنه أو يسأل عنه ، وهى متأولة بأن ذلك الوقت هو الوقت الذى أبيح فيه الإفطار كان ما يجب فيه الإمساك ، ولا ينافى كون الليل يصح فيه الإمساك عن المفطرات ، والفرق واضح ، وقوله : (قال رجل من المسلمين) هكذا فى رواية أبي هريرة ، وفى غيرها فى أكثر الروايات ، قالوا : (إنك تواصل) وكأن القائل واحد ، ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٦ : ولم أقف على تسمية القائل فى شيء من الطرق قوله : (وأَيْكُمْ مثلى) استفهام إنكار للتوبيخ ، وقوله : (مثلى) أى على صفتى أو منزلتى من ربى ، وقد

^١ - فتح البارى (٤ : ٢٠٢) .

^٢ - البقرة : (١٨٧) .

^٣ - فى علته (١ : ١١٤) .

^٤ - أحمد (٥ : ٢٢٥) وعزاه ابن حجر فى التلخيص (٢ : ٢٠٠) لهؤلاء .

^٥ - أخرجه ابن أبى شيبه (٢ : ٣٣١) .

^٦ - فتح البارى (٤ : ٢٠٣) .

وقع فى لفظ للبخارى (لست كأحد منكم) وفى حديث ابن عمر (لست مثلكم) وفى حديث أبى سعيد (لست كهينتكم) وفى حديث أبى هريرة عند مسلم (لستم فى ذلك مثلى) ونحوه فى مرسل الحسن عند سعيد بن منصور ، وقوله : (إني أبييت يطعمنى ربى ويسقنى) وقع هذا اللفظ فى البخارى عن أبى هريرة من طريقين ، ووقع عند سعيد بن منصور وابن أبى شيبة عن أبى هريرة (إني أظل عند ربى يطعمنى ويسقنى) وأخرج الإسماعيل فى حديث عائشة (أظل عند الله يطعمنى ويسقنى) ومن طريق بلفظ (عند ربى) ووقعت أيضاً كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبى شيبة^١ فى مرسل الحسن بلفظ (إني أبييت عند ربى) ورواية (أبييت) هى المناسبة لماهى الحكم، وهو الإمساك بالليل ، وأما رواية (أظل) فلا تناسب ظاهرها ، لأن ذلك للنهار إلا أنها محمولة على مطلق الكون ، ومنه قوله تعالى : (وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه^٢) وهى فى الحقيقة بمعنى صار ، لا يختص بوقت دون آخر ، واختلف فى معنى قوله : (يطعمنى ويسقنى)^٣ فقيل : هو على حقيقته ، وأنه ﷺ كان يطعم ويسقى من عند الله كرامة له فى ليالى صيامه وتعقبه ابن بطال بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً ، وأجيب عنه بأن ما كان على هذه الكيفية من طعام الجنة للتركيم ، فهو لا ينافى التكليف ، ولا يكون له حكم طعام الدنيا ، كما أنه ﷺ غسل صدره فى طست الذهب^٤ مع تحريم آنية الذهب ، وقال الزين بن المنير : إن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى يحصل له الشبع والرى فى حال النوم ، ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ، والمراد أنه ﷺ يستغرق فى أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه شيء من الأحوال البشرية وقال الجمهور : المعنى أنه له قوة الأكل الشارب لا تعيق الوصال عن وظائف العبادة ، ولا تضعف جسمه عن الكيفية البشرية ، أو أن الله يخلق فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشراب ، فيكون فى كيفية الأكل الشارب ، ويرجح الأول بأن روح عبادة الصوم ، هو إدراك خلو الباطن ، فلا يناسب خلق الشبع والرى ، قال القرطبى^٥ : مع أنه ﷺ كان يجوع أكثر مما يشبع ، ويربط على بطنه الحجارة من الجوع وإن كان ابن حبان قال^٦ : بأنه كان لا يجوع وتمسك

^١ - أخرجه ابن أبى شيبة (٢ : ٣٣٠) .

^٢ - (النحل : ٥٨) .

^٣ - فتح البارى (٤ : ٢٠٧) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١٦٢) والنسائى (١ : ٢٢٤) وأحمد (٣ : ١٤٩) وابن حبان رقم (٦٣٣٤)

^٥ - فتح البارى (٤ : ٢٠٨) .

^٦ - الإحسان (٨ : ٣٤٥) رقم (٣٥٧٩) .

بظاهر الحديث ، وضعت الأحاديث الواردة ، بأنه كان ﷺ يجوع ويشد الحجر^١ على بطنه من الجوع ، وقال : ما يغني الحجر عن الجوع ، وقد أكثر الناس عليه الرد في ذلك ، ويرد عليه بما أخرجه هو أيضاً في صحيحه^٢ من حديث ابن عباس ، قال : (إنه خرج ﷺ بالهجرة ، فرأى أبا بكر وعمر ، فقال : ما أخرجكما ؟ قالوا : ما أخرجنا إلا الجوع ؛ فقال : وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع) وفائدة الشد بالحجر أنه يقيم الصلب ، لأن البطن إذا خلا ضعف صاحبه عن القيام لانشاء بطنه ، فإذا ربط عليه الحجر أشد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن الرجلين يحملان البطن ، فإذا البطن يحمل الرجلين والظاهر أنه أراد ﷺ الاشتغال بالتفكير في عظمة ربه ، والتملى بمشاهدته والتغذى بمحبته ، والاستغراق في مناجاته ، والإقبال عليه ، مغن عن الطعام والشراب ، وإلى هذا جنح ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد ، ومن له أدنى ذوق علم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ، ولا سيما الفرح المسرور بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبه قوله : (واصل بهم يوماً ثم يوماً) ظاهره أن قدر المواصله له كانت يومين وقد صرح بذلك البخاري في رواية ، وقوله : (ولو تأخر) يستدل بهذا على جواز النهي بليت ، ويحمل النهي عن ذلك فيما إذا كان في الأمور الشرعية^٣ قوله : (لزدنكم) أى في الوصال إلى أن تعجزوا عنه ، فتسألوا التخفيف عنكم بتركه ، وقوله : (كالمنكل لهم) في رواية معمر ، ووقع في رواية أخرى (كالنتكيل) ووقع عند المستملى (كالمنكر) بالراء وسكون النون من الإنكار وللحموى (كالمنكى) بتحتانية ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من النكايه ، والنتكيل المعاقبة ، وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه ﷺ وأن غيره ممنوع منه إلا ما أذن فيه للسحر ، ثم اختلف العلماء في المنع منه ، فقيل : على سبيل التحريم ، وقيل : الكراهة ، وقيل : يحرم على من يشق عليه ، ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد اختلف السلف في ذلك ، فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة^٤ بإسناد صحيح عنه (أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً) وذهب إليه من الصحابة أيضاً أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي أنعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في الحلية وغيرهم

^١ - مسند الشهاب (١٤٢٣) ونوادر الأصول في أحاديث الرسول (٤ : ١٣) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (٢٠٣٨) والترمذي رقم (٢٣٧٠) وابن حبان رقم (٥٢١٦) وأبو يعلى رقم (٧٨) .

^٣ - عبارة الفتح (استدل به على جواز قول لو وحمل النهي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمور الشرعية) .

^٤ - في مصنفه (٢ : ٣٣١) .

رواه الطبراني وغيره واحتجوا بأنه ﷺ وأصل بأصحابه بعد النهي ، فلو كان النهي للتحريم مطلقاً لما أقرهم على فعله ، فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم ، وقد صرحت بذلك عائشة في روايتها ، وذهب الأكثرون إلى تحريمه ، وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكرامة ، هكذا اقتصر عليه النووي^١ ، وقد نص الشافعي في الأم : على أنه محظور ، وصرح ابن حزم بتحريمه^٢ ، وصححه ابن العربي من المالكية ، واعتذروا عن مواصلته ﷺ بهم بأن ذلك تقريباً لهم وتنكيلاً ، واحتمل جواز ذلك منه لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم ، أنهم إذا باشروه وظهرت لهم حكمة النهي ، كان ذلك أدعى إلى قبولهم ، لما يترتب عليه من الملل في العبادة ، والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات ، وذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر للإنان بذلك ، وهذا حيث لم يشق على الصائم وإلا فليس بقربة ، وأجاب بعض الشافعية بأن ذلك ليس وصلاً ، وقد عرف فيما تقدم أنه وصال ، وقد ورد (أن النبي ﷺ كان يواصل من سحر إلى سحر) أخرجه أحمد وعبد الرزاق^٣ واختار المصنف رحمه الله تعالى إلى أن الوصال غير محرم لما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال : (نهى رسول الله ﷺ عن الحجامة والمواصلة ، ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه) إسناده صحيح ، وروى البزار والطبراني في الأوسط من حديث سمرة (نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة) وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي ذر (أن جبريل قال للنبي ﷺ إن الله قد قبل وصالك ولا تحل لأحد بعدك) فليس إسناده صحيح ، ويدل على الجواز أيضاً إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي ، فلو لا أنهم فهموا أنه ليس للتحريم لما أقدموا على ذلك ، وفيه مناسبة من حيث المعنى من جهة فطم النفس عن شهواتها وقمعها عن مستلزماتها ولهذا استمر على القول بجوازه مطلقاً ومقيداً من تقدم ذكره والله أعلم .

وفي الحديث دلالة على الائتساء به ﷺ ومعارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ، ولم يعلم المستفتي سر المخالفة ، والاستكشاف عن حكمة النهي وثبوت

^١ - شرح النووي لمسلم (٧: ٢١١ - ٢١٢) والتمهيد (١٤: ٣٦١ - ٣٦٢).

^٢ - المحلى (٧: ٢١ - ٢٣) .

^٣ - أخرجه أحمد (١: ١٤١) وعبد الرزاق (٤: ٢٦٧)

^٤ - رقم (٢٣٧٤) وأحمد (٥: ٣٦٣) .

^٥ - المعجم الكبير (٧: ٢٤٩) .

^٦ - (٣: ٢٧٧) .

خصائصه ، وأن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته إلا إن تبين لهم الخصوصية به^١ .

المفطرات المعنوية

٦٨٢ - وعنه^٢ قال : قال رسول الله ﷺ : (من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل ، فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) رواه البخاري وأبو داود واللفظ له^٣ .

روايات الحديث^٤

الحديث رواه البخاري في كتاب الصيام بدون زيادة (والجهل) ورواه بالزيادة في الأدب^٥ ، وفي رواية ابن وهب بزيادة (والجهل في الصوم) ولابن ماجه (من لم يدع قول الزور ، والجهل والعمل به) وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس بلفظ (من لم يدع الخنا والكذب) .

فقه الحديث^٦

المراد (بمن لم يدع) أى يترك ما ذكر ، والزور المراد به الكذب ، والجهل السفه ، وعلى رواية الأصل الضمير فى (به) يعود إلى الزور ، وفى رواية ابن ماجه يعود إلى الجهل ، ويحمل العود إلى كل واحد منهما ، وقوله : (ليس لله حاجة) أى ليس له إرادة ، والغرض من هذا التحذير والتعظيم لإثمه وأن صيامه كلا صيام ، ولا معنى معتبر للمفهوم هنا ، فإن الله لا يحتاج إلى أحد وهو الغنى سبحانه ، ذكر هذا ابن بطال ، وقال ابن المنير فى حاشيته على البخاري : هو كناية عن عدم القبول ،

^١ - فتح الباري (٤ : ٢٠٥) .

^٢ - أى أبو هريرة .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٩٠٣) وأطرافه) وأبو داود رقم (٢٣٦٢) والنسائي فى الكبرى (٢ : ٢٣٨) والترمذي رقم (٧٠٧) وابن ماجه رقم (١٦٨٩) وأحمد (٢ : ٤٥٢) وابن حبان رقم (٣٤٨٠) .

^٤ - فتح الباري (٤ : ١١٧) .

^٥ - رقم (٦٠٥٧) .

^٦ - (٤ : ٦٥) .

^٧ - فتح الباري (٤ : ١١٧) وبعدا .

كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئاً طلبه منه فلم يقم به : لا حاجة لى إلى كذا ، مثل قوله تعالى : (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم)^١ وقال ابن العربي : معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم فى حكم الموازنة ما استحق من العقاب لما ذكر ، وقال البيضاوى : إن المقصود من شرعية الصيام ، هو قمع النفس ومنعها عن المشتبهات ، وأن تطيع النفس الأمانة النفس المطمئنة ، وهو لا يتم إلا بترك المنهيات ، فإذا لم يحصل ذلك لم يتقبل الله منه ، فيجوز بما ذكر عن عدم القبول فنفى السبب ، وهو الاحتياج إلى الشيء فى الجملة الذى يكون سبباً لقبوله وأراد المسبب وهو القبول والله أعلم .

جواز القبلة للصائم

٦٨٣ - وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : (كان رسول الله ﷺ يَقْبَلُ وهو صَائِمٌ ، وَيَبَاشِرُ وهو صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِهِ) متفق عليه^٢ واللفظ لمسلم وزاد فى رواية (فى رمضان) .

فقه الحديث^٣

المراد بالمباشرة هما هو التقاء البشريتين من غير جماع ، وقد يستعمل فى الجماع مثل قوله تعالى : (فالآن يباشروهن) و (الإرب) روى على وجهين أشهرها رواية الأكثرين بكسر الهمزة وإسكان الراء ، وكذا نقله الخطابى والقاضى عن رواية الأكثرين ، والثانى بفتح الهمزة والراء ، ومعناه بالكسر الوطر والحاجة ، وكذا بالفتح ، ولكنه يطلق المفتوح أيضاً على العضو ، قال العلماء : معنى كلام عائشة رضى الله عنها أنه ينبغي لكم الإحتراز عن القبلة ولا تتوهموا من أنفسكم أنكم مثل النبى ﷺ فى استباحتها ، لأنه يملك نفسه ويأمن الوقوع فى قبلة يتولد منها إنزال أو شهوة أو هيجان نفس ونحو ذلك ، وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقكم الانكفاف عنها ، وقد أخرج النسائى^٤ من طريق الأسود ، قلت لعائشة : (أيباشر الصائم ؟ قالت : لا ،

^١ - (الحج : ٣٧) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٩٢٨) ومسلم رقم (١١٠٦) وأبو داود رقم (٢٣٨٣) والترمذى رقم (٧٢٧) وابن ماجه رقم (١٦٨٤) والنسائى فى الكبرى (٢: ٢٠٥) وأحمد (٦: ٤٤ و ١٩٢) وابن حبان رقم (٣٥٣٧) .

^٣ - شرح النووي على صحيح مسلم (٧: ٢١٦ - ٢١٧) وفتح البارى (٤: ١٤٩) وبعدها .

^٤ - فى الكبرى (٢: ٢٠٧) .

قلت: أليس رسول الله ﷺ كان مباشر وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه (وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك قاله القرطبي ، وقال : هو اجتihad منها ، ولكنه يتأول هذا بأنها كرهت ذلك للسانل كراهة تنزيه لا تحريم ، وهو يفهم من قولها : (أملككم لإربه) فإنه لا دلالة فيه على الخصوصية ، وإنما هو استبعاد منها أنهم يملكون أنفسهم عند قوة الداعى بسبب تحريك الشهوة .

قال المصنف رحمه الله^١ : وقد روينا في كتاب الصيام لأبى يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ (سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها) ويدل أيضاً على أن عائشة لا تحرمها ولا تعدها من الخصائص ما رواه مالك في الموطأ^٢ عن أبى النصر أن عائشة بنت طلحة أخبرته (أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها ، وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى بكر فقالت له عائشة : ما يمنعك أن تدنو من أهلك فتلاعبها وتقبلها ؟ قال : أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : نعم) وأخرج ابن حبان في صحيحه^٣ (أنه كان ﷺ لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة) فيدل أيضاً على أن النبي ﷺ كان يجنبها ذلك إذا صامت تنزيهاً منه لها عن تحريك الشهوة لكونها ليست مثله ، وفي قولها : (في رمضان) إشارة إلى أنه لا فرق بين صوم النفل والفرض ، وظاهر الحديث يدل على إباحة التقبيل والمباشرة للصائم لدليل التأسى به ﷺ ولأن ما ذكرته جواب عن سؤال من سأل عن القبلة وهو صائم ، والجواب يقضى بالإباحة لذلك مستشهدة بما كان يفعله النبي ﷺ وقد اختلف في ذلك ، فكرهها قوم مطلقاً ، وهو المشهور عند المالكية ، وأخرجه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم التحريم واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾^٤ فمنع من المباشرة في النهار ويجاب عنه بأن المراد بالمباشرة في الآية هو الجماع ، ويدل على ذلك بيان النبي ﷺ بهذا الحديث وغيره ، وأفتى ابن شبرمة من فقهاء الكوفة بإفطار من قبل ، ونقله الطحاوى عن قوم ولم يسمهم ، وأباح ذلك قوم ، وهو منقول صحيحاً عن أبى هريرة وسعيد وسعد بن أبى وقاص وطائفة ، ورابع لبعض الظاهرية فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشباب وأباحها

^١ - فتح البارى (٤ : ١٥٠) .

^٢ - (١ : ٢٩٢) رقم (٦٤٤) .

^٣ - رقم (٣٥٤٦) وأحمد (٦ : ٢١٣) .

^٤ - (البقرة : ١٨٧) .

للشيخ ، وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان ضعيفان مرفوعان أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة ^١ ، والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمر ، وفرق آخرون بين من يملك إربه ومن لا ، كما أشارت إليه عائشة ، وقال الترمذي ^٢ : وروى عن بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقتل وإلا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان الثوري والشافعي ويدل على ذلك ما رواه مسلم ^٣ من طريق عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ (فأخبرته أم سلمة أن النبي ﷺ يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال : أما والله أنى لاتقاكم الله وأخشاكم له) فدل على أن الشاب والشيخ سواء لأن عمر كان شاباً لعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص وأخرج إني صائمة ، فقال : وأنا صائم ، فقبلني) مع أن عائشة أيضاً شابة ، وهذا أيضاً النسائي ^٤ من حديث عائشة (قالت : أهوى إلى النبي ﷺ ليقبلني فقلت : يعارض ما تقدم من تركه لتقبلها ، وهى صائمة ، ولعله اختلف الحال بالنظر إلى ما يعرض للإنسان من شدة الشهوة فى وقت وعدم ذلك ، واختلف العلماء أيضاً فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أمدى ، فقال الكوفيون والشافعي : يقضى إذا أنزل فى غير النظر ولا قضاء فى الإمضاء ، وقال مالك وإسحاق : يقضى فى كل ذلك ويكفر إلا فى الإمضاء فيقضى فقط ، واحتج له بأن الإنزال أقصى ما يطلب فى الجماع من الالتذاذ فى كل ذلك ، وتعقب بأن الحكم علق بالجماع فقط وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فسانعظ ^٥ ، ولم يمد ولا أنزل ، وأنكره غيره عن مالك ، وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق ^٦ عن حذيفة (من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه) وإسناده ضعيف وقال ابن قدامة : إن قبل فأنزل أفطر بلا خلاف ، وقد حكى ابن حزم ^٧ أنه لا يفطر ولو أنزل ، وقال المازرى : ينبغى أن يعتبر حال المقبل ، فإن أثارت منه القبلة الإنزال حرمت عليه ، لأن الإنزال

^١ - رقم (٢٣٨٧) .

^٢ - فى سننه (٣ : ١٠٦) .

^٣ - رقم (١١٠٨) .

^٤ - فى الكبرى (٢ : ١٩٩) .

^٥ - أى اشكتت شهوته للجماع .

^٦ - المصنف (٤ : ١٩٣) .

^٧ - المحلى (٦ : ٢٠٦) .

يمنع من الصيام ، فذلك ما أدى إليه وإن كان عنها المذی ، فمن رأى الإفطار به ووجوب القضاء ، قال : يحرم فى حقه ومن لا ، قال : يكره ، وإن لم تؤد القبلة إلى شيء فلا معنى للنهى منها إلا على القول بسد الذرائع ، قال : ومن يدعي ما روى فى ذلك قوله ﷺ للسائل عنها : (أرأيت لو تمضمضت)^١ فأشار إلى فقه بديع ، وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم ، وهى أول الشرب ومفتاحه ، كما أن القبلة من دواعى الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام فذلك أوائل الجماع ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر ، قال النسائي ، منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفى الحديث دلالة على أنه لا بأس بذكر ما يقع بين الزوجين عند الاحتياج إلى ذلك ، والنهى عنه إنما هو إذا كان لغير حاجة والله أعلم .

الحجامة للصائم

٦٨٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبي ﷺ احتجم وهو مُحْرِمٌ واحتجم وهو صائم) رواه البخاري^٢.

روايات الحديث^٣

ظاهر هذا اللفظ أنه وقع منه ﷺ الأمران المذكوران مفترقين ، وهو الحجامة وهو صائم ، والحجامة وهو محرم ، ولم يكن ذلك فى وقت واحد ، لأنه ﷺ لم يكن صائماً فى حجة الوداع ، فإنها لم تكن فى رمضان ، ولم يكن محرماً فى سفره فى رمضان فى عام الفتح ، وقد صام فى ذلك كما فى الصحيحين^٤ بلفظ (وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة) ويدل على ذلك أن غالب الروايات ورد مفصلاً ، قال بعض الحفاظ : حديث ابن عباس ورد على أربعة أوجه :

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٨٥) والنسائي فى الكبرى (١٩٨ : ٢) وأحمد (٢١ : ١) وابن حبان رقم (٣٥٤٤) والحاكم (١ : ٤٣١) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٩٣٨) وأطرافه) وأبو داود رقم (٢٣٧٢) والترمذى رقم (٧٧٥) وأحمد (١ : ٢١٥) وابن ماجه رقم (١٦٨٢) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢ : ١٩١ - ١٩٢) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٩٤٥) ومسلم رقم (١١٢٢) .

الأول : احتجم وهو محرم ، وقد روى من طرق شتى عن ابن عباس ، واتفقا عليه من حديث عبد الله بن بحنة^١ ، وفي النسائي^٢ وغيره من حديث أنس وجابر .

والثاني : احتجم وهو صائم ، رواه أصحاب السنن^٣ ولين إسناده ، فقال : وزاد ابن سعد في آخره (فلذلك كرهت الحجامة للصائم) وفيه ضعف أيضاً وقد رواه البزار وفي آخره (فغشى عليه) .

والثالث : ما رواه البخاري كما في الأصل^٤ .

والرابع : احتجم وهو صائم محرم ، رواه النسائي^٥ ، وقال أحمد وابن المديني : ليس فيه صائم ، قال أحمد : فهو لاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً وقال ابن أبي حاتم : أخطأ فيه شريك ، إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجره وشريك حدث به من حفظه ، وقد ساء حفظه فغلط فيه .

فقه الحديث^٦

والحديث فيه دلالة على أن الحجامة تفطر الصائم ، وقد ذهب إليه الأكثر من الصحابة والتابعين والفقهاء ذهاباً منهم إلى أن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وغيره ، وبعضهم تأول ذلك وسيأتي ، وذهب أبو هريرة وعائشة والأوزاعي وأحمد وإسحاق إلى أنها تفطره لما سيأتي .

أفطر الحاجم والمحجوم

٦٨٥ - وعن شداد بن أوس رضي الله عنه (أن النبي ﷺ أتى على رجلٍ بالبقيع وهو يحتجم في رمضان ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم) رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان^٧ .

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٨٣٦) ومسلم رقم (١٢٠٣) .

^٢ - في سننه (٥ : ١٩٣ - ١٩٤) .

^٣ - الترمذي (٣ : ١٤٦ و ١٤٧ و ١٩٨ و ٥٧٦) وأبو داود (٢ : ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٠٩ و ٣ : ٢٦٦ و ٢٨٩) والنسائي (٥ : ١٩٣ و ١٩٤) وابن ماجه (١ : ٥٣٧ و ٢ : ٧٣١ و ٧٣٢) .

^٤ - وهو (احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم) .

^٥ - في سننه (٥ : ١٩٤) .

^٦ - فتح الباري (٤ : ١٧٤) وبعدها .

^٧ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٦٨) وأحمد (٤ : ١٢٤) وابن حبان رقم (٣٥٣٢) .

ترجمة الراوي^١

هو أبو يعلى شداد بالشين المعجمة بن أوس الأنصاري ابن أخي حسان بن ثابت ، يقال : إنه شهد بدرأً ولا يصح ، ونزل بيت المقدس ، وعداده في أهل الشام ، روى عنه ابنه يعلى ومحمود بن الربيع وحزمة بن حبيب مات بالشام سنة ثمان وخمسين ، وهو ابن خمس وخمسون سنة ، وقيل : مات سنة إحدى وأربعين وقيل : سنة أربع وستين ، قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء : كان شداد ممن أوتي العلم والحلم .

تخريج الحديث^٢

والحديث أخرج من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة ، وهم شداد بن أوس وثوبان ورافع بن خديج وأبو موسى ومقل بن يسار وأسامة بن زيد وبلال وعلى وعائشة وأبي هريرة وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي سويد وابن مسعود ، وصحح البخاري حديث شداد من طريقين^٣ ، وقال أحمد في حديث رافع بن خديج : إنه أصح شيء في هذا الباب ، حكاه عنه الترمذي^٤ وصححه ابن حبان والحاكم^٥ ، وتكلم فيه أبو حاتم وبالغ ، حتى قال : هو عندي من طريق رافع باطل^٦ ، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال : هو أضعف أحاديث الباب ، وحديث أبي موسى صححه علي بن المديني ، وقال النسائي : رفعه خطأ وحديث مقل ذكر فيه النسائي اختلافاً ، وكذا حديث بلال ، وحديث علي وحديث عائشة في إسناده ليث بن سليم ، وهو ضعيف ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي من طريقين .

فقه الحديث^٧

والحديث فيه دلالة على أن الحجة تقطر الصائم ، وأنه مستور في ذلك الحاجم والمحجوم ، وقد ذهب إليه من عرفت ، ولكنه في حق المحجوم ، وأما الحاجم فمجمع

^١ - الإصابة (٣: ٣١٩) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢: ١٩١ - ١٩٢) ونصب الراية (٢: ٤٧٢) وبعدها (فتح الباري (٤: ١٧٧) وبعدها) .

^٣ - علل الترمذي (١: ١٢١ - ١٢٢) ونصب الراية (٢: ٤٧٢) .

^٤ - علل الترمذي (١: ١٢١ - ١٢٢) .

^٥ - وأخرجه الترمذي رقم (٧٧٤) والحاكم (١: ٤٢٨) وابن حبان رقم (٣٥٣٥) وانظر المراجع الثلاثة السابقة

وفتح الباري (٤: ١٧٨) .

^٦ - علل ابن أبي حاتم (١: ٢٤٩) .

^٧ - فتح الباري (٤: ١٧٤) وبعدها (.

فى حقه على عدم الإفطار ، وأجاب الجمهور بأنه منسوخ بالحديث الأول قالوا : لأن ابن عباس صحب النبى ﷺ فى حجة الوداع سنة عشر ، وحديث شداد وقع فى عام الفتح سنة ثمان ، ولم يكن ابن عباس مصاحباً فيه للنبى ﷺ وهذا قول للشافعى فى حكاية الربيع عنه ، قال : وإسناد الحديثين جميعاً مشتبّه ، وحديث ابن عباس أمثلهما إسناداً ، فإن توقى أحد الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ، أو لئلا يعرض صومه للضعف ، قال^١ : والذى أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامة . انتهى

وممن روى عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبى وقاص والحسين بن على وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس بن مالك وعائشة وأم سلمة ومن التابعين الشعمى وعروة بن الزبير والمؤيد والقاسم بن محمد وعطاء وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية وإبراهيم وسفيان ومالك والشافعى وأصحابه إلا ابن المنذر ، وأخرج ابن أبى شيبة^٢ عن أنس ، قال : (أول ما كرهت الحجامة للصائم ، أن جعفر ابن أبى طالب احتجم ، وهو صائم ، فمر به النبى ﷺ فقال : أفطر هذان ، ثم رخص النبى ﷺ بعد فى الحجامة للصائم ، فكان أنس يحتجم وهو صائم) قال الدارقطنى : كلهم ثقاة ولا أعلم له علة ، وأخرج الحازمى^٣ عن أبى سعيد الخدرى ، قال : (رخص رسول الله ﷺ فى القبلة للصائم ، ثم رخص فى الحجامة) وأخرج^٤ من حديث أبى هريرة ، قال : يقولون : (أفطر الحاجم والمحجوم ولو احتجم ما باليت) وهذا القول من أبى هريرة يدل على أنه قد ثبتت عنده الرخصة ، وقال الشافعى فى تأويل الحديث فى رواية حرملة : وقد قال بعض من روى : (أفطر الحاجم والمحجوم إن النبى ﷺ مر بهما وهما يغتابان رجلاً) وأخرج الحازمى^٥ من حديث ثوبان قال : (مر رسول الله ﷺ برجل يحتجم وهو يعرض برجل ، فقال : -عليكم-^٦ أفطر الحاجم والمحجوم) قال : كذا رواه أبو النضر ، ورواه الوحاظى عن يزيد ابن ربيعة عن أبى الأشعث

^١ - القائل الشافعى رحمه الله نقله ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ١٧٧) والحازمى فى الاعتبار (ص : ١٤١).

^٢ - أخرجه الدارقطنى (٢ : ١٨٢) ولم يخرج ابن أبى شيبة .

^٣ - الاعتبار (ص : ١٤٢) .

^٤ - أبى الحازمى .

^٥ - المرجع السابق .

^٦ - هذه الكلمة لا توجد عند الحازمى .

الصنعاني أنه قال : (إنما قال النبي ﷺ : أفطر الحاجم والمحجوم ، لأنهما كانا يغتَابَان) ثم حمل الشافعي الإفطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثل قوله ﷺ للمتكلم يوم الجمعة : (لا جمعة لك) فإن النبي ﷺ لم يأمره بالإعادة ، فدل على أنه محمول على إسقاط الأجر ، ومثله (لنن أشركت ليحبطن عملك)^١ فإن الحابط هو أجر العمل^٢ ، فلا وجه لتعجب ابن خزيمة من هذا التأويل حيث قال^٣ : جاء بعضهم بإعجوبة ، فزعم أنه ﷺ إنما قال : أفطر الحاجم والمحجوم ، لأنهما كانا يغتَابَان ، قال : فإذا قيل له : فالغيبة تفطر الصائم ؟ قال : لا ، قال : فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى .

وقال ابن حزم^٤ : صح حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) بلا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد (أُرخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم) وإسناده صحيح فوجب الأخذ به ، لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً انتهى . وقد تؤول أيضاً بأنه محمول على الكراهة فقط ، وقد أخرج عبد الرزاق وأبو داود^٥ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : (نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ، ولم يحرمها إبقاء على أصحابه) إسناده صحيح ، والجهالة بالصحابي لا تضر ، وقوله : (إبقاء على أصحابه) يتعلق بـ (نهى) وقد رواه ابن أبي شبة^٦ عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ، ولفظه عن أصحاب محمد ﷺ قالوا : (إنما نهى النبي ﷺ عن الحجامة للصائم ، وكرهها للضعيف) أي لئلا يضعف ، وتأول بعضهم أيضاً الحديث بأن المراد أنهما سيفطران ، وهو أن حالهما تؤول إلى الإفطار ، كقوله : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خُمْرًا ﴾^٧ وقال البغوي : المعنى أنهما تعرضا للإفطار ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المَصِّ ، وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول إلى الإفطار ، وقيل : أفطر أي فعل مكروهاً ، وهو الحجامة فكأنه غير متلبس

^١ - (الزمر : ٦٥) .

^٢ - انتهى ما نقله من الاعتبار للحازمي .

^٣ - فتح الباري (٤ : ١٧٨) .

^٤ - المحلى (٦ : ٢٠٤) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٤٧) وعبد الرزاق (٤ : ٢١٢) .

^٦ - المصنف (٢ : ٣٠٩) .

^٧ - (يوسف : ٣٦) .

بالعبادة . واعلم أنه قال الترمذى حكاية عن الزعفرانى : أن الشافعى علق القول بأن الحجامة تفتقر على صحة الحديث ، قال الترمذى : كان الشافعى يقول ذلك ببغداد ، وأما بمصر فمال إلى الرخصة والله أعلم .

رخصة الحجامة للصائم

٦٨٦ — وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر ابن أبى طالب احتجم وهو صائم ، فمر به النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أفطر هذان ثم رخص النبى صلى الله عليه وسلم بعد فى الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم ، وهو صائم) رواه الدارقطنى^١ وقواه .

فقه الحديث

تقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد ، قال الدارقطنى : إن رجاله ثقات ولا أعلم له علة .

الكحل للصائم

٦٨٧ — وعن عائشة رضى الله عنها (أن النبى صلى الله عليه وسلم اكتحل فى رمضان وهو صائم) رواه ابن ماجه^٢ بإسناد ضعيف^٣ ، وقال الترمذى : لا يصح فى هذا الباب شيء^٤.

تخريج الحديث^٥

فى إسناده بقية رواه عن الزبيدى ، واسمه سعيد بن أبى سعيد ، وهو ضعيف ورواه البيهقى^٦ من طريق محمد بن عبد الله بن أبى رافع عن أبيه عن جده (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل وهو صائم) قال ابن حاتم عن أبيه^٧ : هذا حديث منكر

^١ - أخرجه الدارقطنى (٢: ١٨٢) والبيهقى (٤: ٢٦٨) .

^٢ - رقم (١٦٧٨) والبيهقى (٤: ٢٦٢) وأبو يعلى الموصلى رقم (٤٧٩٢) .

^٣ - لضعف بقية بن الوليد وشيخه سعيد بن عبد الجبار الزبيدى .

^٤ - التلخيص الحبير (٢: ١٩٠) .

^٥ - (٤: ٢٦٢) .

^٦ - التلخيص الحبير (٢: ١٩٠) .

وقال في محمد : منكر الحديث ، وكذا قال البخاري ، وألان البيهقي القول فيه ، فقال : ليس من القوى ، وأما شيخه الحاكم فوثقه ، ورواه ابن حبان في الضعفاء^١ من حديث ابن عمر ، وسنده مقارب ، ورواه ابن أبي عاصم^٢ في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضاً ، ولفظه .

(خرج علينا رسول الله ﷺ وعيناه مملوءتان من الإثم ، وذلك في رمضان ، وهو صائم) ورواه الترمذي^٣ من حديث أنس في الإذن فيه لمن اشتكت عينه ، ثم قال : ليس إسناده بالقوى ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء ، ورواه أبو داود^٤ من فعل أنس ولا بأس بإسناده ، وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني الأوسط^٥ وعن ابن عباس في شعب الإيمان للبيهقي^٦ بإسناد جيد .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن الاكتحال لا يفطر الصائم سواء كان من الكحل أو من غيره أو ذروراً في العين ، وقد ذهب إلى هذا العترة والفقهاء والخلاف لابن شبرمة وابن أبي ليلى ، فقالا : يفطر الصائم لقوله ﷺ : (الفطر مما دخل)^٧ وإذا وجد طعمه فقد دخل ، والجواب أنه لا نسلم كونه داخلاً ، لأن العين ليست بمنفذ ، وإنما يصل من المسام ، ألا ترى أن الإنسان قد يدلك باطن قدميه بالحنظل فيجد طعمه في فيه ولا يفطر ، وقد يقبض على الثلج بيده فيجد برده في فؤاده ولا يفطر والحديث المذكور علقه البخاري عن ابن عباس ، ووصله عنه ابن أبي شيبة^٨ عن وكيع عن الأعمش عن أبي سنان عن ابن عباس في الحجامة للصائم فقال : (الفطر مما دخل ، وليس مما خرج) وفي لفظ (الصوم والوضوء مما خرج وليس مما دخل) وروى من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال : فقال : قال عبد الله يعني ابن مسعود فذكر

^١ - الضعفاء والمجروحين (٢ : ٢٥٠) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢ : ١٩٠) .

^٣ - رقم (٧٢٦) .

^٤ - رقم (٢٣٧٨) وابن أبي شيبة (٢ : ٣٠٤) .

^٥ - (٧ : ٨١) رقم (٦٩١١) .

^٦ - (٥ : ٢١٨) رقم (٦٤٢٦) .

^٧ - علقه البخاري (٢ : ٦٨٥) متاب الصيام باب الحجامة والقيء للصائم رقم (٣٢) والبيهقي (٤ : ٢٦١) وابن

أبي شيبة (١ : ٥٢) وعبد الرزاق (١ : ٣٢) .

^٨ - ابن أبي شيبة (١ : ٥٢) .

مثله وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار الصحابة ، وقد أخرج أبو داود^١ عنه ﷺ أنه قال في الإثم : (لَيْتَهُ الصَّائِمُ) قال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكر .

الأكل والشرب للناسي لا يفطره

٦٨٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) متفق عليه^٢.

٦٨٩ - وللحاكم^٣ (مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةً) وهو صحيح .

فقه الحديث^٤

قوله : (فأكل أو شرب) ظاهره اختصاص الحكم المذكور بالأكل والشرب دون سائر المفطرات ، وقد ورد في بعض ألفاظ الحديث (من أفطر) فيعم الجماع ، وذكر ابن دقيق العيد في شرح العمدة أن تعليق الحكم بالأكل والشرب إنما هو لكونهما الغالب في النسيان دون الجماع ، وذكر الغالب لا يقتضي مفهوماً قال : وقد اختلف فيه القائلون فظاهر الحديث ومدار إلحاق المجامع بينهما إنما هو بالقياس دون النص مع وجود الفارق ، وهو بدون نسيان المجامع دون الأكل فإنه يكثر إلا إن بين القائس أن الوصف الفارق ملغى . انتهى .

وقد عرفت أن ذلك مدلول عليه بالعموم في رواية (من أفطر) وإنما خص الأكل والشرب في الرواية الأخرى لكونها أغلب وقوعاً ، ولعدم الإستغناء عنهما غالباً ، وقوله : (فليتم صومه) وفي رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين (فلا يفطر) وقوله : (إنما أطعمه الله وأسقاه) في رواية الترمذي (إنما هو رزق ساقه الله إليه) والحديث فيه دلالة على أن الأكل والشرب في حال النسيان لا يفطران ، لأن

^١ - رقم (٢٣٧٧) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٩٣٣) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٥٥) وأبو داود رقم (٢٣٩٨) والترمذي رقم (٧٢١) وابن ماجه رقم (١٦٧٢) وأحمد (٤٢٥ : ٢) وابن حبان رقم (٣٥١٩) .

^٣ - المستدرک (١ : ٤٣٠) .

^٤ - فتح الباری (٤ : ١٥٧) .

ظاهر قوله : (فليتم صومه) أن الصوم باقى فلو كان قد أفطر وإنما أمره بالإمساك لحرمة اليوم كما قاله من تأول الحديث لقال : فليمسك عن الأكل ، لأن الصوم الشرعى هو ماله حكم الصحة ، وهو يجب حمل اللفظ على حقيقته الشرعية ، ما لم تظهر قرينة صارفة عن ذلك ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، والخلاف فى ذلك للقاسم ومالك وابن أبى ليلى ، فقالوا : إنه قد أفطر بذلك ، لأن الصوم ركنه الإمساك عن المفطرات ، فحكمه حكم من نسي ركعة من الصلاة ، فإنه تجب عليه الإعادة لما فات الركن ، وإن كان ناسياً قالوا : والحديث تأول بأن المعنى من قوله : (فليتم صومه) هو الأمر له بالإمساك لحرمة اليوم ، وإن وجب عليه القضاء ، وأجيب عن ذلك بأن رواية الحاكم المذكورة فى الأصل مصرحة بصحة الصوم وعدم وجوب القضاء ، وهى حجة واضحة ، وإنما قال ابن العربى : ليته صح فنتبعه وأقول به ، وأما مالك فلا يلزمه القول به ، لأن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، وقد جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة فى رفع الإثم فعملنا به ، وأما الثانى فلا يوافقها فلم نعمل به . انتهى كلامه ، ومراده أن حديث (فلا قضاء عليه ولا كفارة) مخالف للقواعد ، فإن القاعدة المتأصلة ، أنه إذا فات ركن الشيء لم يعتبر حكمه ، وقال القرطبى : احتج به من أسقط القضاء ، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه ، لأن المطلوب صيام يوم لا خرم فيه ، لكن روى الدارقطنى^١ فيه سقوط القضاء ، وهو نص لا يقبل الاحتمال ، لكن الشأن فى صحته ، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء . انتهى .

وحمل بعض المالكية الحديث على صوم التطوع ، وبه قال ابن شعبان وابن القصار ، وأجيب بأن حديث الحاكم فيه تصريح برمضان ، والحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ الحاكم ، قال الدارقطنى : تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصارى ، وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم بن محمد الباهلى ، وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبى حاتم الرازى كلاهما عن الأنصارى ،

^١ - فى سننه (٢: ١٧٨) وابن حبان رقم (٣٥٢١) والبيهقى (٤: ٢٢٩) والحاكم (١: ٥٩٥) وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

فهو المنفرد به كما قال البيهقي ، وهو ثقة والمراد أنه انفراد بذكر إسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان ، فإن النسائي^١ أخرج الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد ابن عمرو ن ولفظه (في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً ، قال : الله أطعمه وسقاه) وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني^٢ من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن عليّ عن هشام عن ابن سيرين ، ولفظه (فإنما هو رزق ساقه الله إليه ، ولا قضاء عليه) وقال بعد تخريجه : هذا إسناد صحيح وكلهم ثقات ، قال المصنف رحمه الله : لكن مسلم^٣ أخرجه من طريق ابن عليّ وليس فيه زيادة (ولا قضاء عليه) وروى الدارقطني^٤ إسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه (من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه) وإسناده وإن كان ضعيفاً ، لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً ، فيصلح للإحتجاج به ، وقد وقع الإحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ، ويعتضد بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير تكبر عليهم ، كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما منهم علي بن أبي طالب وزيد ابن ثابت وأبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهم ، ثم هو موافق لقوله تعالى : (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم)^٥ فالنسيان ليس من كسب القلب ، وموافق للقياس في إبطال عمد الأكل للصلاة لا بنسيانه ، فكذلك الصيام ، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، وردّه للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القياس ليس بمسلّم ، لأنه قاعدة مستقلة في الصيام ، فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح هذا وردّ به الأحاديث الصحيحة لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي هذه التوسعة لطف من الله تعالى بعباده والتيسير عليهم ورفع

^١ - في الكبرى (٢ : ٢٤٤) رقم (٣٢٢٧٧) .

^٢ - في سننه (٢ : ١٧٨) .

^٣ - رقم (١١٥٥) .

^٤ - في سننه (٢ : ١٧٨ - ١٧٩) .

^٥ - (البقرة : ٢٢٥) .

المشقة والخرج عنهم ، وقد روى أحمد^١ لهذا الحديث سبباً آخر ، فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق (أنها كانت عند النبي ﷺ فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعدما شبعت ؟ فقال لها النبي ﷺ : أتمى صومك ، فإنما هو رزق ساقه الله إليك) وفى هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره ، ومن المستظرف ما رواه عبد الرزاق^٢ (أن إنساناً جاء إلى أبى هريرة ، فقال : أصبحت صائماً ، فنسيت فطعمت ، قال : لا بأس ، قال : ثم دخلت على إنسان فنسيت وطعمت وشربت ، قال : لا بأس ، أطعمك الله وسقاك ، قال : ثم دخلت على آخر فنسيت فطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام) وفى قوله : (أطعمه الله وسقاه) نسبة الفعل إلى الله تعالى مجاز عن كونه لا إثم عليه لأنه لا يأثم المكلف إلا بما فعل ، فلما لم يكن مستحقاً للإثم ، وقد فعل الفعل أشبه من لم يكن فعل فعلاً .

فائدة^٣ : أخرج عبد الرزاق^٤ عن ابن جريج ، قلت لعطاء : (إنسان يستنثر فدخل الماء فى حلقه ، قال : لا بأس بذلك ، وقاله معمر عن قتادة) وقال ابن أبى شيبه^٥ : حدثنا مخلد عن بن أبى جريج (أن إنساناً قال لعطاء : أضمض فيدخل الماء فى حلقى ، قال : لا بأس به) وفرق إبراهيم النخعي بين من كان ذاكراً لصومه حال المضمضة ، فأوجب عليه القضاء دون الناسى وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء وإلا قضى ، والعلة فى ذلك كونه غالباً وقال الحسن^٦ : (إن دخل الذباب فى حلقه فلا شيء عليه) وفى مذهب الهدوية تفصيل ، إن كان دخول الذباب بفعله أو بسببه أفسد وإلا لم يفسد ، وذلك بأن فتح فاه للتثاوب أو لتحديث الغير أو قرأ فدخل الذباب ، وأما لو فتحه لغير غرض فدخل الذباب فخرج المؤيد وأبو طالب للهادى أن ذلك لا يفسد ، وهو مذهب الشافعى ، وهو مطابق لقول الحسن ، وقال أبو حنيفة : إنه يفسد .

^١ - المسند (٦ : ٣٦٧) .

^٢ - المصنف (٤ : ١٧٤) .

^٣ - فتح البارى (٤ : ١٥٥) .

^٤ - المصنف (٤ : ١٧٤) .

^٥ - المصنف (٢ : ٣٢٢) .

^٦ - أخرجه ابن أبى شيبه (٢ : ٣٤٨) .

القيء للصائم

٦٩٠ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ) رواه الخمسة وأعله أحمد وقواه الدارقطني^١ .

تخريج الحديث^٢

وأخرجه الدارمي وابن حبان والحاكم^٣ ، قال النسائي : وقفه عطاء عن أبي هريرة ، وقال الترمذي : تفرد به عيسى بن يونس ، وقال البخاري : لا أراه محفوظاً ، وقد روى من غير وجه ، ولا يصح إسناده ، وقال الدارمي : زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه ، وقال أبو داود : وبعض الحفاظ لا يراه محفوظاً وأنكره أحمد ، وقال في رواية : ليس من ذا شيء ، قال الخطابي : يريد أنه غير محفوظ ، وقال مهنا عن أحمد : حدث به عيسى ، وليس هو في كتابه ، غلط فيه وليس هو من حديثه ، وقال الحاكم : صحيح على شرطهما وأخرجه من طريق حفص بن غياث أيضاً ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً .

فقه الحديث^٤

قوله : (ذرعه) بالذال المعجمة المفتوحة والراء المهملة والعين المهملة أيضاً أي غلبه ، وقوله : (فلا قضاء عليه) فيه دلالة على أنه لا يفطر بالقيء الغالب إذ عدم القضاء فرع الصحة ، وقوله : (ومن استقأ) أي طلب خروج القيء بأن يكون مستدعياً لخروجه ، وثبوت القضاء عليه فرع على كونه قد أفطر بذلك ، وقد ذهب إلى هذا على وابن عمر وزيد بن أرقم ، واختلفت الرواية عن أبي هريرة ، والصحيح عنه القول بما في هذا الحديث ، وذهب إليه زيد بن علي والناصر والإمام يحيى والشافعي ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفطر ، وذهب ابن عباس وابن مسعود

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٣٨٠) والترمذي رقم (٧٢٠) والنسائي في الكبرى (٢: ٢١٦) وابن ماجه رقم (١٦٧٦) وأحمد (٢: ٤٩٨) والدارقطني (٢: ١٨٤) وابن حبان رقم (٣٥١٨) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢: ١٨٩) .

^٣ - أخرجه الدارمي (٢: ١٤) وابن حبان رقم (٣٥١٨) والحاكم (١: ٤٢٦ - ٤٢٧) .

^٤ - فتح الباري (٤: ١٧٤ - ١٧٥) .

ورواية عن مالك وربيعة والهادي والقاسم أن القِيء لا يفسد الصوم مطلقاً ما لم يرجع منه شيء وإلا أفسد إن تعدد لقوله ﷺ : (ثلاث لا يفطرن القِيء والحجامة والاحتلام)^١ أخرجه الترمذى والبيهقى بإسناد ضعيف^٢ ، وأخرجه الدارقطنى وأعله ، وقال الترمذى: هو غير محفوظ ، ورواه الدراوردى مرسلأ ، وأخرجه أبو داود وفى إسناده رجل مجهول غير صحابى عن صحابى مجهول ، ورجحه أبو حاتم ، وقال : إنه أصح وأشبه بالصواب ، وتبعهما البيهقى ، وتأوله بمن ذرعه القِيء ، وسئل الدارقطنى عنه فذكر الاختلاف فى وصله وإرساله ، وضعف وصله ، وقال : لا يصح ، وأخرج البخارى^٣ عن أبى هريرة موقوفاً (إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يولج) ويذكر عن أبى هريرة أنه يفطر ، والأول أصح ، وقال ابن عباس وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج . انتهى

وقد يجاب عنه بأن حديث أبى هريرة خاص ، وهذا عام أو مطلق ، وعلى طريقة حمل الخاص على العام فهو معمول بالخاص فيما تناوله ، وبالعام فيما بقى فهذا مخصص بمن استقاء ، وإنما يشكل الأمر على من لا يقول بذلك ويحتاج إلى الترجيح مع عدم معرفة التاريخ ، ويرجح حديث أبى هريرة ، بأنه أقوى فى سنده وأحوط من حيث دلالته ، فيكون العمل به أولى والله أعلم .

الصوم والفطر للمسافر

٦٩١ - وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما (أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة فى رمضان ، فصام حتى بلغ كراع الغميم ، فصام الناس ثم دعا يقدح من ماء فرفعه ، حتى نظر الناس إليه ، شرب ، فقيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام ، فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة) .

٦٩٢ - وفى لفظ ، فقيل له : (إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإنما ينظرون فيما فعلت ، فدعا يقدح من ماء بعد العصر فشرب) رواه مسلم^٤ .

^١ - أخرجه الترمذى رقم (٧١٩) والدارقطنى (١٨٣ : ٢) والبيهقى (٢٢٠ : ٤) .

^٢ - لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم .

^٣ - علقه البخارى فى كتاب الصوم باب الحجامة رقم (٣٢) . فتح البارى (٤ : ١٧٥) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١١١٤) وابن حبان رقم (٢٧٠٦) .

فقه الحديث^١

قوله : (خرج عام الفتح) كان خروجه في ستة عشر من رمضان في سنة ثمان من الهجرة ، فصام حتى بلغ كراع الغميم ، وهو بفتح الغين المعجمة وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال كذا قال القاضي عياض ، وبين عسفان ومكة ستة وثلاثون ميلاً وعسفان قرية جامعة ، والصحيح أن بينهما ثمانية وأربعين ميلاً لأنها مسافة أربعة برد، وكل بر يد أربعة فراسخ ، وكل فرسخ ثلاثة أميال وهذا هو المعروف عند الجمهور ، وفي رواية مسلم (حتى بلغ الكديد) وهو بفتح الكاف وكسر الدال المهملة، عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينها وبين مكة قريب من مرحلتين ، وكراع الغميم والكديد جميعهما من أعمال عسفان ، فذكرت هذه المواضع لتقاربها ، وعسفان قريب منها ، وهما مما يضاف إلى عسفان ، ويشتمل اسم عسفان عليهما ، والكراع كل أنف سال من جبل أو حرة ، وهو هنا جبل أسود متصل بالغميم الذي هو اسم الوادي .

والحديث فيه دلالة على أن المسافر له أن يصوم ، وله أن يفطر ، وأن له الفطر ، وإن صام بعض النهار أو أكثره كما في رواية (بعد العصر) وقد خالف في الطرف الأول داود والإمامية ورواية عن أبي هريرة ، وقالوا : إنه لا يجزئ للمسافر الصوم ، لقوله تعالى : (فعدة من أيام أخر)^٢ وقال في حق من صام : (أولئك العصاة) وقال : (ليس من البر الصيام في السفر)^٣ وفعل النبي ﷺ يرد عليهم ، وقوله : (أولئك العصاة) إنما قاله في حق من خالف أمره بالإفطار ، وقد تعين عليهم الإفطار ، وإن كان رخصة لأمره لهم ، وحديث (ليس من البر) في حق من شق عليه الصوم ، وغلبه الضعف ، وذهب جماهير العلماء إلى العمل بالحديث ، وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر ، فأما إذا دخل فيه ، وهو مقيم ، ثم سافر في أثناء يومه ، فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار ، وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهما ، واختلفوا في الأفضل فذهب أنس وعثمان بن أبي العاص والعنزة وأبو

^١ - شرح النووي على صحيح مسلم (٧ : ٢٣٠) .

^٢ - (البقرة: ١٨٤) .

^٣ - أخرجه ابن حبان رقم (٣٥٤٨) والحاكم (٤٣٣: ٢) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

حنيفة ومالك والشافعي إلى أن الصوم أفضل لمن أطاقه بلا مشقة ظاهرة ولا ضرر
فإن تضرر فالفطر أفضل .

وقال سعيد بن المسيب والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم : الفطر أفضل مطلقاً،
وحكاه بعض الشافعية قولاً للشافعي واحتجوا بما احتج به الأولون وبحديث حمزة بسن
عمرو الآتي^١ ، فإن قوله : (ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) فنفي الجناح دليل
على أن الإفطار هو الأفضل ، وأجاب الأكثرون بأنه فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة،
واعتمدوا على فعل النبي ﷺ فإن غالب أحواله الصوم في السفر .

وقال بعض العلماء : الصوم والفطر سواء لتعادل الأحاديث وهو أيضاً ظاهر
حديث أنس^٢ ، وهو قوله : (سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر ،
ولا المفطر على الصائم) وظاهره التسوية بين الأمرين .

الرخصة في صيام السفر

٦٩٣ - وعن حمزة بن عمرو الأسلمي ﷺ أنه قال : (يا رسول الله أجذبني قوة
على الصيام في السفر ، فهل على جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : هي رخصة من الله ،
فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) رواه مسلم^٣ ، وأصله في
المتفق^٤ عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل .

ترجمة الراوي^٥

هو أبو صالح ، وقيل : أبو محمد حمزة بالحاء المهملة بن عمرو بن عويمر
الأسلمي منسوب إلى أسلم بن أقصى بالفاء والصاد المهملة ، يعد في أهل الحجاز ،

^١ - برقم (٦٩٣) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٩٤٧) وأطرافه (ومسلم رقم (١١١٨) وأبوداود رقم (٢٤٠٥) وابن حبان رقم (٣٥٦١) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١١٢١) والنسائي (٤: ١٨٦) وأبوداود رقم (٢٤٠٣) وأحمد (٣: ٤٩٤) والحاكم (١: ٤٣٣) وابن حبان رقم (٣٥٦٧) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٩٤٢) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٢١) وأبوداود رقم (٢٤٠٢) والترمذي رقم (٧١١) والنسائي (٤: ١٨٧) وابن ماجه رقم (١٦٦٢) وابن حبان رقم (٣٥٦٠) .

^٥ - الإصابة (٥: ٧٦٥) .

روى عنه ابنه محمد وعائشة وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة ، وقيل : إحدى وسبعون سنة .

فقه الحديث^١

قوله : (أجد بى قوة) ظاهره أن الصوم لا يشق عليه ، ولا يفوت عليه حق وفى رواية أخرى لمسلم^٢ (إني رجل أسرد الصوم ، أفأصوم فى السفر ؟ قال : صم إن شئت ، وأفطر إن شئت) وفى هذه الرواية دلالة على أنهما سواء وقد عرفت ما فى ذلك ، وقد استدل به على أن صوم الدهر لا يكره لمن لا يخاف منه الضعف عن واجب ، ولا يفوت بسببه حق بشرط الفطر يومى العيدين والتشريق لأنه أخبر سرده ، ولم ينكر عليه بل أقره عليه ، وأذن له فى السفر فى الحضر أولى ، ولا يعارضه إنكاره ﷺ على عبد الله بن عمرو صوم الدهر لأنه ﷺ علم أنه سيضعف عنه ، وهكذا حكى فإنه ضعف فى آخر عمره ، وكان يقول : (يا ليتنى قبلت رخصة رسول الله ﷺ)^٣ وكان ﷺ يحب العمل الدائم وإن قل^٤ ويحثهم عليه .

الإفطار رخصة للكبير

٦٩٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : (رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ) رواه الدارقطنى والحاكم وصحاحه^٥ .

فقه الحديث^٦

قوله : (رخص) ذكر ذلك ابن عباس رضى الله عنهما فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ ﴾^٧ قال : نزلت فى الكبير والمريض اللذين لا يقدران على

^١ - شرح النووي لمسلم (٧ : ٢٢٩) وفتح البارى (٤ : ١٨٠) .

^٢ - رقم (١١٢١) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٩٧٥) ومسلم رقم (١١٥٩) .

^٤ - يشير إلى حديث عائشة أخرجه البخارى رقم (٤٣) وأطرافه ومسلم رقم (٧٨٢) .

^٥ - أخرجه الدارقطنى (٢ : ٢٠٥) والحاكم (١ : ٦٠٦) وقال : صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه ، والبيهقى (٤ : ٢٣٠ و ٢٧١) .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٨ : ٢٠) وشرح الزرقانى (٢ : ٢٥٧) .

^٧ - البقرة : (١٨٤) .

الصوم^١ ، فالآية عنده غير منسوخة ، لكن المريض يقضى إذا برئ ويلزمه الكفارة ، وأكثر العلماء على أنه لا كفارة على المريض ، وذهب ابن عمر والجمهور إلى أن حكم الإطعام في حق من لم يطق الصيام لكبير منسوخ في غيره وقال جماعة من السلف ومالك وأبو ثور وداود : جميع الإطعام منسوخ ، وليس على الكبير إذا لم يطق إطعام ، واستحب له مالك ، وقال قتادة : كان الرخصة لكبير يقدر على الصوم ، ثم نسخ فيه ، وبقي فيمن لا يطيق وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك : هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ ، فلا يقضى حتى يدخل رمضان آخر ، فيلزمه صومه ، ثم يقضى بعد ما أفطر ، ويطعم عن كل يوم مداً من حنطة ، فإن اتصل مرضه برمضان الثاني فليس عليه إطعام بل عليه القضاء فقط ، وقال الحسن البصرى وغيره : الضمير في (يطيقونه) عائد على الإطعام لا على الصوم ، ثم نسخ ذلك فهي عنده عامة والحديث فيه دلالة على أن الشيخ الكبير ، والظاهر أنه مقيد بالعاجز إذ لا قائل بغير ذلك ، يفطر ويجب عليه الكفارة ، قال الإمام المهدي^٢ : وكذا يقاس عليه إذا أيس عن قضاء ما أفطره للعجز أو المرض المايؤس في وجوب الكفارة واختلف في قدر إطعام المسكين فقال أبو طالب وأبو العباس : هي نصف صاع عن كل يوم من أى قوت لقوله ﷺ : (أطعم عن كل يوم نصف صاع) ولم يفصل ، وذهب المؤيد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها صاع من غير البر ونصف صاع من البر كالكفارة ، وذهب الشافعى إلى أنها مد من بر أو نصف صاع من غيره ، وهي واجبة من رأس المال كالذنين والله أعلم .

كفارة الجماع في رمضان

٦٩٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكتُ يا رسول الله ؛ قال : وما أهلكك ؟ قال : وقفت على امرأتى في رمضان ؛ فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، قال : ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ؛ فقال : أعلى أفقر منا ؟ فما بين لابتئها أهل

^١ - أحكام القرآن للقرطبي (٢ : ٢٨٨) .

^٢ - البحر الزخار (٢ : ٢٣١) .

بَيِّنَ أَخْرَجُ مِنَّا ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ : اذْهَبْ فَأَطْعِمْنَاهُ أَهْلَكَ
رَوَاهُ السَّبْعَةُ^١ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

فقه الحديث^٢

قوله : (جاء رجل) قيل : هو سلمة أو سلمان بن صخر البياضي^٣ ، كذا ذكر
عبد الغنى فى المبهمات ، وأخرج ابن عبد البر ذلك فى التمهيد^٤ فى ترجمة عطاء
الخراسانى وتعيينه أنه سلمان بن صخر ، قال : والظاهر أنه وهم لأن المحفوظ أنه
ظاهر من امرأته ، ووقع عليها فى الليل لا أن ذلك كان منه بالنهار قال المصنف
رحمه الله تعالى^٥ : والظاهر أنهما قصتان ، فإن فى بعض ألفاظ الحديث أنه كان
صائماً ، قوله : (هلك) فى رواية (أنا الآخر هلك) بفتح الهمزة والخاء المعجمة
المكسورة بغير مد أى : الأبعد ، وقيل : الأرذل ، وفى رواية (احترقت) وفى رواية
(ما أراتى إلا قد هلك) وهذا يفهم أنه كان عامداً لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن
العصيان المؤدى إلى ذلك ، فجعل المتوقع كالواقع إقامة للمسبب مقام سببه ، وفى ذلك
دلالة على أن حكم الكفارة المذكورة لا يتعلق بالناسى إذ لا إثم عليه ، وهو قول
الجمهور والمشهور من قول مالك وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناسى ،
قالوا : لأنه ﷺ لم يستفصل عن ذلك ، وترك الاستفصال عن الفعل ينزله منزلة العموم
فى القول والجواب بأنه عرف حاله من العمدية بما ذكر ، فلا إبهام حتى يستفصل ،
وقد ورد فى بعض ألفاظه أيضاً (أنه جاء رجل ، وهو ينتف شعره ، ويدق صدره
ويقول : هلك الأبعد)^٦ وفى بعضها (يلطم وجهه)^٧ وفى بعضها (يحثى التراب على
رأسه)^٨ وهذه قرائن تدل على تعمد الفعل منه ، وفيها دلالة على أنه لا بأس فى
إظهار الجزع عند وقوع المصيبة فى الدين ، والنهى إنما هو فى مصيبة الدنيا ، أو أن

^١ أخرجه البخارى رقم (١٩٣٦) وأطرافه) ومسلم رقم (١١١١) وأبوداود رقم (٢٣٩٠) والنسائى فى الكبرى

(٢ : ٢١٣) والترمذى رقم (٧٢٤) وابن ماجه رقم (١٦٧١) وأحمد (٢ : ٢٠٨) وابن حبان رقم (٣٥٢٩) .

^٢ شرح النووى لمسلم (٧ : ٢٢٥) وبعدها (وفتح البارى (٤ : ١٦٤) وبعدها (وفتح البارى (٧ : ١٦١) وبعدها
و ٢١ : ٢١٠) .

^٣ الإصابة (٣ : ١٤٠) .

^٤ (٢١ : ١٢) .

^٥ فتح البارى (٤ : ١٦٤) .

^٦ البيهقى (٤ : ٢٢٦) .

^٧ أحمد (٢ : ٥١٦) .

^٨ عزاه ابن حجر فى الفتح (٤ : ١٦٤) للدارقطنى .

هذه القصة قبل النهي ، وأنه لا يستحق التعزير مرتكب المعصية إذا جاء نائباً وهو يناسب الحكمة فى التعزير ، وهو لأجل إصلاح الحال بالتوبة وقد وقعت وعن البغوى أنه يستحق التعزير والكفارة والقضاء ، وهو محمول على عدم التوبة ، وقوله : (قال : وما أهلكك ؟) ^١ وفى رواية (قال : ما لك ؟) ^٢ بفتح اللام استفهام عن حاله ، وفى رواية (ويحك ، وما شأنك ؟) ^٣ وفى رواية (وما الذى أهلكك) ^٤ ورواية (ما ذاك) ^٥ وفى رواية (ويحك وما صنعت) ^٦ وفى رواية (ويلك) ^٧ والأرجح أنه (قال : ويحك) دون (ويلك) لأن ويل كلمة عذاب ، ويحك كلمة رحمة ، وهى الأنسب بالمقام وقوله : (وقعت على امرأتى) ^٨ وفى رواية (أصبت أهلى) ^٩ وفى رواية (وطلت امرأتى) ^{١٠} وفى رواية مالك وابن جريج وغيرهما (أن رجلاً أفطر فى رمضان .. الحديث) وظاهره عموم الإفطار وبأى مفطر ، ولكنه قد يحمل المطلق على المقيد فى هذه الروايات الآخر فيراد أفطر بجماع ، وإن كان القرطبى ادعى تعدد القصة ، وهو بعيد ، وقوله : (فى رمضان) وفى رواية (أصبت امرأتى ظهراً فى رمضان) وتعيين رمضان معمول به دليل على أن الحكم لا يلزم من فعل ذلك فى صوم غير رمضان ، وإن كان واجباً كالنذر وفى كلام أبى عوانة فى صحيحه إشارة إلى وجوب ذلك على من وقع منه فى رمضان نهائياً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب وقوله : (هل تجد ما تعتق) وفى رواية (هل تجد رقبة) وفى رواية (أعتق رقبة) وفى رواية (بئس ما صنعت أعتق رقبة) وقوله : (قال : لا) وفى رواية (لا والله يا رسول الله) وفى رواية (والذى بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط) وقد يستدل بإطلاق الرقبة أنها تجزئ الكافرة كما ذهب إليه الحنفية فى صحة إعتاق الذمية فى الكفارة ، والجمهور حملوا هذا المطلق على المقيد فى كفارة القتل ، فقالوا :

^١ - مسلم رقم (١١١١) والترمذى رقم (٧٢٤) وابن ماجه رقم (١٦٧١) وأحمد (٢: ٢٤١) .

^٢ - البخارى رقم (١٩٣٦) وابن حبان رقم (٣٥٢٩) .

^٣ - البيهقى (٤: ٢٢٧) .

^٤ - فتح البارى (٤: ١٦٥) .

^٥ - ابن حبان رقم (٣٥٢٧) .

^٦ - البيهقى (٥: ١٨٦) .

^٧ - البخارى رقم (٦١٦٤) .

^٨ - كما فى رواية البخارى .

^٩ - أخرجه البخارى رقم (١٩٣٥) ومسلم رقم (١١١٢) .

^{١٠} - مسلم رقم (١١١٢) .

لا تجزيء الكافرة ، وهى مسألة خلاف بين الأصوليين فيما إذا اختلف السبب واتحد الحكم هل يقيد المطلق أم لا ؟ وفيه إطلاقان وتفصيل ، فالإطلاق الأول للحنفية ، وهو أنه لا يقيد المطلق بالمقيد سواء اقتضى القياس التقيد أو لا ، قالوا : لأن إعمال الدليلين واجب ما أمكن ، فيجب إجراء المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده ، إذ لو حمل عليه لزم إبطال المطلق من غير ضرورة ، والإطلاق الباقي أنه يحمل عليه مطلقاً ، وقد روى عن الشافعى وبعض أصحابه قالوا : لأن كلام الله سبحانه فى حكم الخطاب الواحد ، فيترتب فيه المطلق على المقيد ، وقد تكلم عن هذا الجوينى ورتبه ، والتفصيل أنه يقيد إذا اقتضى القياس التقيد ، فيكون مقيداً بالقياس ، وذلك إذا وجدت علة جامعة بين ما ورد فيه الإطلاق وما ورد فيه التقيد ، فيكون التقيد حينئذ بالقياس كالتخصيص بالقياس وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، وهو الصحيح من مذهب الشافعى ، والعلة الجامعة هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة ، وقد أبدى الحنفية فارقاً مانعاً من اعتبار القياس فيما ذكر ، وهو أن العاقل لما أخرج رقبة من الحياة وجب عليه التدارك بإحياء رقبة من موت الرقبة ، وإدخالها فى حياة الحرية والله أعلم . وقوله : (قال : لا) وفى رواية (قال : لا أقدر) وفى رواية (هل لقيت ما لقيت إلا من الصيام) ولفظ الأصل فيه دلالة على أنه لا يعدل عن الصيام إلى الإطعام إلا مع عدم القدرة على الصيام ، والأمر فى ذلك واضح ، وعلى رواية (هل لقيت ما لقيت) يفهم أنه إذا شق ذلك بوجه من الوجوه ، ولو لشدة شبقه بالمواقعة فيه أنه يجوز له الانتقال إلى البدل ، وقد ذهب إلى هذا الشافعية وألحقوا به من وجد رقبة لا غنى به عنها ، فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجودها لكونه فى حكم غير الواجد ، وأما ما رواه الدارقطنى^١ عن سعيد بن المسيب فى هذه القصة مرسلأ ، أنه قال فى جواب قوله : (هل تستطيع أن تصوم ؟ إنى لأدع الطعام ساعة فما أطيق ذلك) فى إسناده مقال ، وعلى تقدير صحته فقلعه اعتل بالأمرين ، وقوله : (فهل تجد إطعام سنتين مسكيناً ؟ قال : لا) زاد فى رواية (يا رسول الله) وفى رواية (فهل تستطيع إطعام) وفى رواية (فتطعم سنتين مسكيناً ؟ قال : لا أجد) وفى رواية (أفستطيع أن تطعم سنتين مسكيناً ؟ قال : لا) وفى رواية (قال : الذى بعثك بالحق ما أشبع أهلى) وذكر السنين فيه دلالة لمفهوم العدد ، أنه لا يجزئ إطعام أقل من ذلك ولا يجب أكثر ،

^١ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ١٦٦) للدارقطنى ولم أجدها عنده فى سننه .

فالثاني مجمع عليه ، والأول فيه خلاف الحنفية ، فعندهم يجزئ الصرف في واحد ، والإطعام إما بإباحة أو تملك ، واللفظ محتمل له وظاهر الحديث أن الكفارة مرتبة على هذه الكيفية ، حتى لا يجزئ العدول إلى الثاني مع إمكان الأول لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين بل وروى الترتيب عن الزهري ثلاثون نفساً أو أكثر ، وروى الترتيب أيضاً ابن عيينة ومعمرو الأوزاعي ، وروى التخيير في الحديث مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمر بن عثمان المخزومي ، فهو مرجح بأنه في الصحيحين ، وأن رواه أكثر ، وأن رواه حكى لفظ القصة على وجهها ، فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وروى التخيير حكى لفظ راوى الحديث ، فيحتمل أنه من تصرف الراوى ، وأنه أحوط ، لأن العامل به قد عمل بواحد ، وقد يجاب عنه بأن وقوع مثل هذا في الجواب لا يدل على الترتيب ، فإن شخصاً لو استفتى في حنثه ، فقال له المفتي : (أعتق رقبة فقال : لا أجد ، فقال : صم ثلاثة أيام .. الخ) لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير بل يحمل على أن إرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتنجيز الكفارة كذا قال عياض وقال البيضاوى : ترتيب الثاني بالفاء على فقد الأول ، ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني ، يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم . انتهى كلامه وفيه نقد .

وقال بعضهم : يحمل الترتيب على الأولوية بقرينة ورود التخيير ، وقال بعضهم : (أو) في الرواية التي وردت فيها ليست للتخيير ، وإنما هي للتفسير وتقدير الكلام أمر رجلاً أن يعتق أو يصوم إن عجز عن العتق ، أو يطعم إن عجز عنهما ، وهو محتمل إذا ظهرت قرينة على هذا ، وذكر الطحاوى أن سبب إثبات بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث ، قال في آخر حديثه : فصارت الكفارة إلى عتق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو الإطعام ، قال : فرواه بعضهم مختصراً مقتصراً على ما ذكر الزهري أنه آل إليه الأمر ، قال : وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر^١ عن الزهري القصة على وجهها ، ثم ساقه من طريقه مثل الحديث المذكور في الأصل إلى قوله : (أطعمه أهلك) قال أى الزهري : فصارت الكفارة إلى عتق رقبة ، أو صيام

^١ - عبد الرحمن بن خالد بن مسافر أخرج له الشيخان وأبو داود في المراسيل والترمذي والنسائي وروى عنه الليث بن سعد وغيره وقال أبو حاتم : صالح وقال النسائي : ليس به بأس وثقه ابن حبان والمجلى والدارقطنى وقال الساجي : هو عندهم من أهل الصدق وله مناكير . تهذيب التهذيب (٦ : ١٥٠) .

شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وكذلك رواه الدارقطني^١ فى العلل من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى ، وقال فى آخره : (فصارت سنة عتق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً) فعرفت من هذا أنه وقع التخيير فى لفظ الزهرى غير مقصود به استواء الثلاث ، وإنما المقصود الانحصار فى الثلاث وهى مرتبة على ما وقع فى أصل الرواية ، وقد ذهب إلى التخيير مالك كما هو المشهور عنه إلا أنه وقع فى المدونة ، ولا يعرف مالك غير الإطعام ، ولا يأخذ بعتق ولا صيام ، قال ابن دقيق العيد : وهى معضلة لا يهتدى إلى توجيهها مع مصادمة الحديث الثابت ، وبعض أصحاب مالك حمل ما فى المدونة على الاستحباب فى تقديم الطعام على غيره من الخصال ، ووجه ذلك بأن الله سبحانه جعله معادلاً للصيام فى حق القادر فى صدر الإسلام ثم نسخ ، ولا يلزم من نسخ الحكم نسخ الفضيلة ، وكذا فى حق من لم يكن قادراً على الصوم ، وفى حق من حال عليه رمضان ، وفيما نحن فيه العلة فى الكفارة هو فوات الصيام بالجماع فالمناسبة حاصلة ، وأيضاً فإن حديث عائشة أخرجه البخارى ، ولم يذكر فيه إلا الإطعام ، وقد أجيب عنه بأن حديث عائشة هو وارد فى هذه القصة ، وهى متحدة وقد حفظها أبو هريرة فقصها على وجهها ، وأوردتها عائشة مختصرة ولعل الاختصار من بعض الرواة وإلا فإنه قد روى عنها بذكر الاعتاق أولاً وبعده الإطعام ، أخرجه أبو داود وابن خزيمة فى صحيحه والبخارى فى تاريخه والبيهقى^٢ أيضاً ، ولم يذكر عنها الصيام ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

واعلم إنما اختلفت الرواية عن مالك فى ذلك فالمشهور عنه ما تقدم ، وعنه يكفر بالأكل بالتخيير ، وفى الجماع بالإطعام فقط ، وعنه بالتخيير مطلقاً ، وقيل : يراعى زمن الخصب والجذب ، وقيل : يعتبر حالة المكفر ، وقيل : غير ذلك .

وقال ابن جرير الطبرى : هو مخير بين العتق والصوم ، ولا يطعم إلا عند العجز عنهما ، وظاهر الحديث أنه لا مدخل فى الكفارة لغير الثلاث ، وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البذنة عند تعذر الرقبة ، وقد ذكره مالك فى الموطأ^٣ عن عطاء

^١ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ١٦٨) للدارقطنى فى علله ولم أجده .

^٢ - أخرجه أبوداود رقم (٢٢١٣) وابن خزيمة رقم (٢٣٧٨) والبخارى فى تاريخه (١ : ٥٥) والبيهقى (٤ : ٢٢١)

^٣ - (١ : ٢٩٧) رقم (٦٥٨) .

الخراساني عن سعيد بن المسيب مرسلًا ، ولكنه روى سعيد بن منصور عن ابن عليه عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم ، قلت لسعيد بن المسيب : (ما حديثاً حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدى بدنة ؟ فقال : كذب .. فذكر الحديث) وقد أخرج ابن عبد البر^١ من طريق أخرى عن أبي هريرة مثل حديث عطاء الخراساني ، وفي إسناده ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، وقد اضطرب أيضاً في روايته .

واعلم أنه قد ذكر في مناسبة الكفارة المذكورة للسبب الذي هو الإفطار في رمضان ، وهو أنه قد أهلك نفسه بالمعصية ، فناسب الإعتاق الذي فيه افتداء النفس ، وقد صح (أن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار)^٢ والصوم فيه مقاصة بجنس الجنابة ، وأما كونها شهرين ، فلأنه لما أمر بصوم شهر على جهة الولاء ، فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد صوم الشهر كله لفوات الولاء ، فوجب عليه صوم شهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض لقصده . وأما الإطعام فلأن كل يوم مقابل بإطعام مسكين ، وقوله : (فجلس) وفي رواية ابن عيينة (فقال له النبي ﷺ : اجلس فجلس) وقال بعضهم : يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى إليه في حقه ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به ، وقوله : (فأتى) بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية ابن عيينة (فبينما هو جالس إذ أتى) وفي رواية (فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ) والآتي لم يسم ، ووقع في البخاري في باب الكفارات^٣ (فجاء رجل من الأنصار) وفي الدارقطني^٤ عن ابن المسيب (فأتى رجل من ثقيف) وهو يحتمل أنه كان حليفاً للأنصار ، أو أطلق عليه اسم الأنصار بالمعنى الأعم . وفي رواية ابن إسحاق (فجاء رجل بصدفته يحملها) وفي مرسل الحسن (بتمر من تمر الصدقة) وقوله : (بعرق) بفتح المهملة والراء بعدها قاف ، وهو في رواية أكثر الرواة ، وفي رواية أبي الحسن القاسمي^٥ بإسكان الراء ، وقد أنكر

^١ - التمهيد (٢١ : ١٢) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٢٥١٧) ومسلم رقم (١٥٠٩) والترمذي رقم (١٥٤١) .

^٣ - رقم (٦٨٢١) .

^٤ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ١٦٨) للدارقطني ولم أجده عنده في سننه .

^٥ - أبو الحسن بن محمد بن خلف المعافري القاسبي المالكي (٣٢٤ - ٤٠٣ هـ) كان عارفاً بالعلل والرجال والفقهاء والأصول والكلام مصنفًا يقظاً ديناً تقياً وكان ضريحاً من كتبه (كتاب المهد في الفقه ، وأحكام الديانات والمنفذ من شبه التأويل والمنبه للفتن وملخص الموطأ والمناسك والاعتقادات) . أعلام النبلاء (١٧ : ١٥٩) .

بعضهم الإسكان ، وإنما هو العظم الذى عليه اللحم ، قال المصنف رحمه الله^١ :
الراجح هو الفتح ، والإسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة ، وهو المكمل بكسر
الميم وسكون الكاف وفتح التاء المنقوطة باثنتين من أعلى الضخم ، قال الأخفش :
سمى المكمل عرقاً ، لأنه يضفر عرقاً عرقاً ، فالعرق جمع عرقه كعلق وعلقة ،
والعرق الضفيرة من الخوص ، وفى بعض طرق عائشة عند مسلم (فجاءه عرقان)
مثنى ، قال المصنف رحمه الله^٢ : إن التمر كان أولاً عند حمله على الدابة عرقان
ليكون أسهل فى الحمل ، ويحتمل أنه لما وصل به أفرغ أحدهما فى الآخر ، فمن قال :
عرقان أراد ابتداء الحال ، ومن قال : عرق أراد ما آل إليه والله أعلم ، وهذا أولى مما
ذهب إليه البيهقى من تعدد الواقعة ، واعلم أنه لم يقع تعيين قدر ما فى المكمل من
التمر فى شيء من طرق الصحيحين فى حديث أبى هريرة ، ووقع فى رواية ابن أبى
حفصة (فيه خمسة عشر صاعاً)^٣ وفى رواية سفيان (فيه خمسة عشر أو نحو
ذلك) وعند ابن خزيمة (فيه خمسة عشر أو عشرون) وكذا عند مالك^٤ ، وعبد
الرزاق فى مرسل سعيد بن المسيب ، وفى مرسله عند الدارقطنى^٥ الجزم (بعشرين
صاعاً) وكذا عند ابن خزيمة فى حديث ، قال البيهقى : وهو بلاغ محمد بن جعفر أحد
رواته ، ووقع فى مرسل عطاء عند مسدد (فأمر له ببعضه) قال المصنف رحمه الله
فى الجمع بين الروايات : فمن قال : إنه كان عشرين ، أراد أصل ما كان فيه ، ومن
قال : خمسة عشر ، أراد قدر ما تقع به الكفارة ، وبين ذلك حديث على عند
الدارقطنى^٦ (تطعم ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد) وفيه (فأتى خمسة عشر صاعاً ،
فقال : أطعمه ستين مسكيناً) وكذا فى حديث أبى هريرة عند الدارقطنى من طريق
الزهري وفيه رد على الكوفيين فى قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعاً ومن
غيره ستون وعلى أشهب فى قوله : لو غداهم أو عشاهم كفى لصديق الإطعام ، ولقول
الحسن : يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً ، ولقول عطاء : إن أظفر بالأكل أطعم
عشرين صاعاً ، أو بالجماع أطعم خمسة عشر ، وفيه رد على الجوهرى حيث قال فى
الصحيح : المكمل يشبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعاً ، لأنه لا حصر فى ذلك ،

^١ - فتح البارى (٤ : ١٦٨) .

^٢ - فتح البارى (٤ : ١٦٩) .

^٣ - أخرجه أحمد (٢ : ٥١٦) وابن حبان رقم (٣٥٢٦) والبيهقى (٤ : ٢٢٢) .

^٤ - الموطأ (١ : ٢٩٧) رقم (٦٥٨) ولم أجده عند ابن خزيمة .

^٥ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ١٦٩) لهما .

^٦ - فى سننه (٢ : ٢٠٨) .

وروى عن مالك أنه قال : يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهرا ن وإلا فالظاهر أنه لا حصر في ذلك ، وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط^١ (أنه أتى بمكتل فيه عشرون صاعاً ، فقال : تصدق بهذا وقال قبل ذلك : تصدق بعشرين صاعاً ، أو بتسع عشرة ، أو بإحدى وعشرين) فلا حجة فيه لما فيه من الشك ، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وقد اضطرب فيه وفي الإسناد إليه مع ذلك انتهى كلامه .

وقوله : (تصدق بهذا) وقع في رواية الأكثر (خذ هذا فتصدق به) وزاد ابن إسحاق (فتصدق به عن نفسك) وفي رواية (أطعم هذا عنك) وفي رواية (نحن نتصدق به عنك) وقد يستدل بهذا على أنه لا تلزم إلا كفارة واحدة ولا تجب على الزوجة ، وهو الأصح من قول الشافعي ، وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر : تجب الكفارة على المرأة أيضاً معتلين بأن النبي ﷺ إنما لم يذكرها مع الزوج ، لأنها لم تعترف ، واعتراف الزوج لا يوجب عليها الحكم ، واحتمال أن المرأة لم تكن صائمة ، بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر ، أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً لما علم من عموم الأحكام ، أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها ، وقال القرطبي^٢ : اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط ، أو عليه وعليها ؟ أو عليه كفارتان عنه وعنهما ؟ أو عليه عن نفسه ، وعليها عنها ؟ وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك ، ولهم تفاصيل في الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة ، وهل هي عليها أو على الرجل عنها ؟ والقاتل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوعته ، يقول : يعتبر حالهما فإن كانا من أهل العتق أجزأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاماً جميعاً ، فإن اختلفت حالهما ففيه تفريع محله كتب الفروع ، وقوله : (على أفقر منا) أي أتصدق به على شخص أفقر منا ، أو على أهل بيت أفقر منا ، وفي هذا دلالة على أنه فهم من الأمر له بالتصدق على من يتصف بالفقر ، وقد بين ذلك في حديث مالك عن ابن عمر بزيادة (إلى من أدفعه إلى أفقر من أهلي !) ولابن مسافر (أعلى أهل بيت أفقر مني !) وللأوزاعي (أعلى غير أهلي ؟) ولمنصور (أعلى أحوج منا !) ولابن إسحاق (وهل الصدقة إلا لى وعلى ؟) وقوله : (ما بين لا بتيها) هو تشية لابة ، واللابة هي الحرة ، وهي أرض

^١ - (٢ : ٢١٨) .

^٢ - فتح الباري رقم (٤ : ١٧٠) .

ملينة بحجارة سود ، يقال : لابة ولوبة ونوبة بالنون حكاها أبو عبيد والجوهري ومن لا يحصى من أهل اللغة ، وجمع اللابة لُوبٌ ولُأبٌ ولابات وهى غير مهموزة ، واللابتان هما الحرتان ، والضمير للمدينة (وما) هى النافية المشبهة بليس ، أسماها أفقر مرفوع ، وخبرها بين فهى ملغاة عن العمل لتقدم الخبر فيرتفعان على الابتداء والخبر إلا على قول سيبويه من الأعمال مع تقدم الخبر ، وأحوج بدل من أفقر فحكمه حكمه ، و(منا) هو المفضل عليه وقوله : (حتى بدت أنيابه) وفى رواية ابن إسحاق (حتى بدت نواجذه) ولأبى قرّة فى السنن^١ (حتى بدت ثنياه) ولعلها تصحيف من أنيابه ، فإن الثنايا تبتسم غالباً ، وظاهر السياق أنه إرادة زاد على التبتسم وما ورد فى صفته ﷺ أن ضحكه كان تبسماً على الغالب ، وقيل : كان فى أمر الدنيا لا يزيد على التبتسم وفى أمر الآخرة يزيد على ذلك ، وقيل : إن سبب ذلك هو اختلاف حال السائل فإنه جاء خائفاً على نفسه راعياً فى فدائها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع فى أن يأكل ما أعطيه من الكفارة ، وقيل : ضحك من حسن بيان المتكلم وتلطفه فى الخطاب وتوسله فى توصله إلى مقصوده ، وقوله : (اذهب فأطعمه أهلك) وفى رواية (أطعمه عيالك) وفى رواية (فأنتم إذا) وقدم ذلك على ذكر الضحك ، وفى رواية (ثم قال : كله) وفى رواية (خذها وكلها ، وأنفقها على عيالك) وفى رواية (عد به عليك وعلى أهلك) واعلم أن فى توسيعه له ﷺ بأكل ذلك هو وعياله احتمال أن الكفارة ساقطة عنه بسبب الإعسار المقارن لوجوب الكفارة لأن الكفارة من قاعدتها أن لا تصرف فى النفس ، ولا إلى العيال ولم يبين له النبى ﷺ أنها باقية فى ذمته ، يخرجها متى أيسر ، وهو أحد قولى الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية^٢ ، ويتأيد ذلك بالقياس على صدقة الفطر وقد يجاب بأن صدقة الفطر لها أمد تنتهى إليه ، وكفارة الجماع لا أمد لها فتستقر فى الذمة ، وليس فى الحديث ما يدل على السقوط ، وفيه احتمال أن الكفارة غير ساقطة ، وصرفها فيه وفى أولاده خصوصية له ، وقد ذهب إلى هذا إمام الحرمين ، ورُدّ بأن الأصل عدم الخصوصية ، وقال بعضهم : هذا منسوخ وقال بعضهم : بأن الأهل الذين أمر بالصرف إليهم هم من لا تلزمه نفقتهم من أقاربه ، ورُدّ بأنه قد بين الأهل فى رواية (عيالك) وأيضاً فى رواية (أكله بنفسه منه) وبعضهم قال : إنه لما كان معسراً سقطت عنه نفقة أولاده فجاز الصرف فيهم ، ولكنه يشكل برواية (أكله) وقال الشيخ تقي الدين : إن إعطائه ليس لأجل أن يخرج عن الكفارة ، وإنما هو بقصد التصديق

^١ - أخرجه أبوداود رقم (٢٣٩٠) .

^٢ - عيسى بن دينار الغافقى القرطبى فقيه الأندلس ومفتيها كان من أوعية الفقه صالحاً خيراً ورعاً هو الذى علم أهل الأندلس الفقه (ت ٢١٢هـ) . اعلام النبلاء (١٠ : ٤٣٩) .

عليه وعلى أهله لما ظهر من حاجتهم ، وأما الكفارة فهي باقية في ذمته ، وليس في الحديث ما يدل على سقوطها ، وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لما علم من لزوم الإخراج بسبب مقتضى لذلك ، وإن سلم ذلك فوقت الحاجة ، هو وقت القدرة على الإخراج ولما يحصل ، ويجب عن هذا بأنه قد ورد ما يدل على سقوط الكفارة ، فإنه قال في حديث علي^١ (كله أنت وعيالك ، فقد كفر الله عنك) ولكنه حديث ضعيف ، وكذا ما أخرجه أبو داود^٢ من حديث أبي هريرة (كله أنت وأهل بيتك ، وصم يوماً ، واستغفر الله) ويمكن الجواب عن هذا ، بأنه لم يكن فيه دال على سقوطها عند الإيسار ، فإنه يحتمل أن المراد بالتكفير عنه بمعنى عدم المطالبة في الحال ، ولا يلزم منه التكفير مطلقاً ، وقد ذهب إلى القول بوجوب الكفارة أبو طالب والإمام يحيى وأبو حنيفة والشافعي ومالك والإمامية ورواية عن القاسم ، وحجتهم ما عرفت من الأمر للأعرابي بإخراج أى الأنواع الثلاثة ، وذهب طاووس وابن المسيب والنخعي وابن علية وأحمد والهادي والمؤيد والناصر والمرتضى والنفس الزكية إلى القول بعدم الوجوب محتجين بحديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود^٣ ، وبأنه أباح له الأكل من التمر وعياله ، وقد عرفت الجواب عن ذلك ، ولم يذكر في حديث أبي هريرة عند أبي داود الأمر بقضاء يوم مكان ما أفطر ، وقد ذهب إلى وجوب القضاء الهدوية والشافعية للحديث ، وعموم قوله تعالى : (فعدة من أيام أخر)^٤ وفي قول للشافعية يسقط إذ أمره بها فقط ، ويجب بأنه اتكل في القضاء على الآية وقد عرفت حديث أبي هريرة ، وعن الشافعية إن كفر بالصوم فلا قضاء وإلا وجب ، ومن أفطر بالجماع وهو مرخص له في الإفطار كأن يكون مسافراً وجب القضاء ولا كفارة وعند أحمد بل يكفر ، والجواب بأنه كالأكل حيث نوى به الإفطار للرخصة ، فإن لم ينو به الترخص ، فقال الإمام المهدي^٥ : فيه وجهان يكفر كالمقيم لعدم النية ولا إذ هو مسافر ، ولا تكرر الكفارة بتكرر الأيام ما لم يتخلل التكفير ، وعن الشافعية بل تعدد كيومين من شهرين ، قال الإمام المهدي : وهو الأقرب ، وأما في اليوم الواحد فلا تكرار ، وقال أحمد : يلزم ، ويجب بأن الوطء وقع في غير صوم ، وكذا إذا وطئ بعد أن كان أفطر ناسياً فلا كفارة وقال أبو الطيب الطبري : يلزم ، وهو صحيح على قول من يقول : إن الأكل ناسياً غير مفطر ، وكذا من جامع ثم سافر ، أو من مريض

١- أخرجه الدارقطني (٢: ٢٠٨) .

٢- رقم (٢٣٩٣) .

٣- رقم (٢٣٩١) .

٤- (البقرة : ١٨٦) .

٥- البحر الزخار (٢: ٢٥٠) .

فى ذلك اليوم ، فلا كفارة عليه عملاً بالانتهاء ، وهذا عند أبى حنيفة والإمام يحيى والهدوية والثورى وقال مالك وأحمد وإسحاق وأحد قولى الشافعى : العبرة بالإقدام ، وقد أقدم عاصياً ، ويجب عليه أن الصوم انكشف بأنه غير مستحق ، وفيه نظر على اعتبار الابتداء ، والحديث ورد فى حق المجامع ، ويقاس عليه من أفطر بغير الجماع ، وقد يجب بالفرق بين الجماع وغيره ، بأن اللذة فى حق المجامع أكمل من حق من تناول أدنى ما يفطر ، ولذلك منع منه المحرم ، فقد ورد عن أبى هريرة (أن رجلاً أكل فى رمضان فأمره النبى ﷺ أن يعتق رقبة) أخرجه الدارقطنى^١ وفى إسناده أبو معشر وهو ضعيف ، وأما حديث (أن رجلاً قال : قد أفطرت فى رمضان) فهو يحتمل أنه أفطر بجماع ، فلا حجة فيه ، وقد اختلف السلف فى حق من أفطر بغير الجماع عمداً ، فعلق البخارى^٢ عن أبى هريرة رفعه (من أفطر يوماً من رمضان من غير علة ولا مرض ، لم يقضه صيام الدهر وإن صامه)^٣ وبه قال ابن مسعود ، و(قال)^٤ سعيد بن المسيب والشعبى وابن جبير وإبراهيم وقتادة وحماد : يقضى يوماً مكانه^٥ .

وفى الحديث من الفوائد^٦ غير ما تقدم السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفاً للشرع والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه ، لقوله : (واقعت أو أصبت) على أنه قد ورد فى بعض طرقه (وطئت) والظاهر أنه من تصرف الرواة ، وفيه الفرق بالمتعلم والتلطف فى التعليم ، والتألف على الدين ، والندم على المعصية واستشعار الخوف ، وفيه الجلوس فى المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وفيه جواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام كما ورد فى رواية (والله ما بين لابتئها) وقبول قوله فى الفقر ، ويحتمل أن القرينة ظاهرة فى فقره ، وفيه التعاون فى العبادة والسعى فى خلاص المسلم ، وإعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة ، وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد ، وأن المضطر إلى ما فى يده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر ، قال المصنف رحمه الله تعالى : قد اعتنى بعض المتأخرين ممن أدركه شيوخنا بهذا الحديث ، فتكلم عليه فى مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة ،

^١ - فى سننه (٢ : ١٩١) .

^٢ - كتاب الصوم باب رقم (٢٩) تعليقا .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (٧٢٣) وأبوداود رقم (٢٦٩٣) وابن ماجه رقم (١٦٧٢) .

^٤ - سقطت من المخطوط واستكملتها من الصحيح ، وسقوطها يعطف المذكورين على ابن مسعود وهو خطأ .

^٥ - انتهى كلام البخارى .

^٦ - فتح البارى (٤ : ١٧٢) .

ومحصله إن شاء الله تعالى فيما لخصته مع زيادات كثيرة عليه ، فله الحمد على ما أنعم انتهى كلامه في فتح الباري^١ .

وأقول^٢ : وقد أتيت بحمد الله في هذا المختصر على معظم تلك الفوائد مع تلخيص وزيادات كثيرة ، فله الحمد على ما أنعم وأجزل.

حكم طلوع الفجر على الجنب

٦٩٦ - وعن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ كان يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ) متفق عليه^٣ ، وزاد مسلم في حديث أم سلمة (ولا يَقْضِي) .

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على أن الصوم يصح لو أصبح جنباً من جماع ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ، وادعى النووي الإجماع على ذلك ، وقال ابن دقيق العيد : صار ذلك إجماعاً أو كالإجماع ، وقد سبق الخلاف في ذلك لعروة بن الزبير فيمن تعتمد الجنبية ، فقال : إنه يفطر ، وكذا حكاه ابن المنذر عن طاووس ، وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر أنه يتم صومه ويقضى وأخرج عبد الرزاق^٥ عن ابن جريج (أنه سأل عطاء عن ذلك ، فقال اختلف أبو هريرة وعائشة ، فأرى أن يتم صومه ويقضى) ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء ، والذي نقله الطحاوي عنه استحبابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض والإجزاء في التطوع ، ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق المجامع دون المحتلم ، فأجمعوا على أنه يجزئه ، وهو معترض بما رواه النسائي^٦ بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر (أنه احتلم ليلاً في رمضان ، فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ، ثم نام قبل أن يغتسل ، فلم يستيقظ حتى أصبح ، قال :

^١ - (١٧٤ : ٤) .

^٢ - القائل المغربي رحمه الله تعالى .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٩٢٥) ومسلم رقم (١١٠٩) والترمذي رقم (٧٧٩) وابن حبان رقم (٣٤٨٦) وأحمد (٢٨٩ : ٦) .

^٤ - فتح الباري (٤ : ١٤٦) وبعدها .

^٥ - في مصنفه (٤ : ١٨١) .

^٦ - في الكبرى (٢ : ١٧٦ - ١٧٧) .

فاستفتيت أبا هريرة ، فقال : أفطر) وحجة من قال ذلك حديث أبي هريرة ، قال البخاري^١ : وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : (أن النبي ﷺ كان يأمر بالفطر) وقد وصل الرواية أحمد وابن حبان^٢ بلفظ (قال رسول الله ﷺ إذا نودى للصلاة صلاة الصبح ، وأحدكم جنب ، فلا يصم يومه) ورواية ابن عبد الله بن عمر وصلها عبد الرزاق^٣ ، وقد اختلف على الزهري في اسم ابن عبد الله ، هل عبدالله مكبر أو مصغر ، وأجاب الجمهور بأن ذلك منسوخ ، وأن أبا هريرة حدث به ، ولم يعلم النسخ ، ثم لما روى له حديث عائشة وأم سلمة رجع عن ذلك وأفتى بقولهما ، وأخرج النسائي^٤ (أنه قال : هي أي عائشة أعلم برسول الله منا) وزاد ابن جريج في روايته (فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك) وروى ابن أبي شيبة^٥ من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب (أن أبا هريرة رجع عن فتياه ، من أصبح جنباً فلا صوم له) وفي رواية للنسائي^٦ فقال أبو هريرة : (هكذا كنت أحسب) وفي رواية البخاري والنسائي^٧ وغيرهم (أن أبا هريرة روى ذلك بواسطة الفضل بن العباس) ويدل على النسخ ما أخرجه مسلم والنسائي وابن حبان وابن خزيمة^٨ عن عائشة (أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه ، وهي تسمع من وراء حجاب ، فقال : يا رسول الله ، تدركني الصلاة أي صلاة الصبح ، وأنا جنب ، أفأصوم ؟ فقال النبي ﷺ : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : لست مثلنا يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؛ فقال : والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله ، وأعلمكم بما أتقى) ونزول سورة الفتح في عام الحديبية سنة ست ، وابتداء فرض الصوم كان في السنة الثانية ، وكان في صدر الإسلام المنع من الأكل والشرب والجماع بعد النوم ، ثم أباح الله تعالى ذلك ، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة النسخ ، فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ، ثم لما بلغه رجع ، وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهم ، وهذا

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٧٢١) .

^٢ - أخرجه أحمد (٣١٤ : ٢) وابن حبان رقم (٣٤٨٥) .

^٣ - (١٨٢ : ٤) .

^٤ - في الكبرى (٢ : ١٧٨) .

^٥ - المصنف (٢ : ٣٣٠) .

^٦ - في الكبرى (٢ : ١٧٨) .

^٧ - أخرجه البخاري رقم (١٧٢١) والنسائي (٢ : ١٧٧) .

^٨ - أخرجه مسلم رقم (١١١٠) والنسائي في الكبرى (٢ : ١٩٥) وابن حبان رقم (٣٤٩٥) .

الحديث يدفع قول من قال بأن ذلك مخصوص بالنبي ﷺ وذهب البخارى إلى الرد على حديث أبى هريرة بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر : إنه صح وتواتر ، وأما حديث أبى هريرة فأكثر الروايات أنه كان يفتى به ، ورواية الرفع أقل ، ومع التعارض يرجح بقوة الطرق ، ويرجح أيضاً ، ما يفهم من قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام)^١ فإنه إذا أحل الرخصة فى جميع أجزاء الليل فمن جملة الأجزاء آخرها ، ومن ضرورته الإصباح جنباً ، ويلزم من إباحته أن لا يمنع ذلك عن الصوم ، إذ لو كان مانعاً لحرم ، إذ لا يتم الواجب إلا به وبعضهم حاول الجمع بين الحديثين ، بأن حديث أبى هريرة محمول على النهى للإرشاد ، وحديث عائشة على مبين للجواز ونقله النووى عن أصحاب الشافعى ، إلا أن البيهقى نقل عن أصحاب الشافعى سلوك الترجيح ، وبعضهم حمّله على من أدرك الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوعه ، إلا أنه يدفعه ما أخرجه النسائى^٢ عن أبى هريرة (أنه كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ، ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم) وقولها : (من جماع) قال القرطبى : فيه دلالة على أنه كان ﷺ لا يحتلم ، لأنه من الشيطان ، وهو معصوم منه ، وقال بعضهم : بل فيه دلالة على جواز الاحتلام فى حقه وإلا لما احتاجت إلى الاحتراز عنه ، وقد يجاب عنه بأن الاحتلام قد يطلق على الانزال ، وقد يقع الإنزال بعد رؤية شيء فى المنام والله أعلم^٣ .

^١ - (البقرة : ١٨٧) .

^٢ - فى الكبرى (٢ : ١٧٩) .

^٣ - ذكر ابن حجر هذه الفوائد من الحديث فى فتح البارى (٤ : ١٤٨) فأنقلها للفائدة فقال : فيه دخول العلماء على الأمراء ومذاكرتهم إياهم بالعلم ، وفضيلة لمروان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين ، والاستنبات فى النقل والرجوع فى المعانى إلى الأعلم ، وترجيح مروى النساء فيما لهن عليه الاطلاع دون الرجال على مروى الرجال كعكسه ، وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه ، والانتساء بالنبي ﷺ فى أفعاله ما لم يقدّر دليل الخصوصية ، وأن للمفضول إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه ، وأن الحجة عند الاختلاف فى المصير إلى الكتاب والسنة ، والحجة بخبر الواحد وأن المرأة فيه كالرجل ، وفضيلة لأبى هريرة لاعتراقه بالحق ورجوعه إليه ، واستعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكبر بينهم ، لأن أبى هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما بينها لما وقع من الاختلاف ، وفيه الأدب مع العلماء ، والمبادرة لامثال أمر ذى الأمر إذا كان طاعة ولو كان فيه مثقة على الأمور .

قضاء الصيام عن الميت

٦٩٧ - وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال : (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ) متفق عليه^١.

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أنه يجزئ عن الميت صيام غيره عنه ، وأن ذلك هو الواجب ، لأن (من) لفظ عام شامل للمكلفين ، وقد اختلف السلف والخلف فى هذه المسألة ، فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعى فى القديم القول به على صحة الحديث ، نقل ذلك عنه البيهقى فى المعرفة ، وهو قول أبى ثور وجماعة من محدثى الشافعية ، حتى قال البيهقى فى الخلافيات : هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث فى صحتها ، فوجب العمل بها ثم ساق سنده إلى الشافعى ، قال : كلما قلت وصح عن النبي ﷺ خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني ، وذهب إلى هذا المؤيد بالله ، وذهب الشافعى فى الجديد ومالك وأبو حنيفة وزيد بن على والهادى والقاسم إلى أنه لا يصام عن الميت وإنما الواجب الكفارة ، لقوله ﷺ : (مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٍ) أخرجه الترمذى^٣ عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، وأخرجه ابن ماجه أيضاً ، وفى إسناده وهم .

وقال الدارقطنى^٤ : المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه البيهقى على ذلك وأخرج البيهقى^٥ عن عائشة (أنها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها) وعنهما أيضاً أنها قالت : (لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم)^٦ وأخرج عبد

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٩٥٢) ومسلم رقم (١١٤٧) وأبوداود رقم (٢٤٠٠) وأحمد (٩٦ : ٩٦) وابن حبان رقم (٣٥٦٩) .

^٢ - فتح البارى (٤ : ١٩٣) وبعدما .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (٧١٨) وابن ماجه رقم (١٧٥٧) .

^٤ - الدارقطنى (٢ : ١٩٦) والبيهقى (٤ : ٢٥٤) .

^٥ - البيهقى (٤ : ٢٥٦) .

^٦ - المرجع السابق .

الرزاق^١ عن ابن عباس قال فى رجل مات وعليه رمضان ، قال : (يطعم عنه ثلاثون مسكيناً) وروى النسائي^٢ عن ابن عباس قال : (لا يصوم أحد عن أحد) قالوا : فقد أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روينا من صيام الولي ، قالوا : وهو موافق لسائر العبادات التي لا يقوم بها مكلف عن مكلف والحج مخصوص بدليله ، والحديث الصحيح المروى عن عائشة وعن ابن عباس^٣ (يقضى عنه) بأن المراد من قوله : (صام عنه وليه) أى فعل عنه مايقوم مقام الصوم ، وهو الإطعام ، وهو نظير قوله : (التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء) فسماه وضوء لما قام مقام الوضوء كذا قال الماوردي ، ويجب عنه بأن ذلك مجاز بغير دليل عليه ، والحنفية اعتذروا عنه لمخالفة الراوى لما رواه كما عرفت عن عائشة وابن عباس ، وهى قاعدة مقررة لهم فى الأصول ، والجواب عنهم كان الصحيح العمل بما روى لا بما رأى ، أن ذلك يكون بالاجتهاد ، فقد يظن غير الناسخ ناسخاً ونحو ذلك ، ومبنى الرواية على العدالة والضبط فقط ويجب عن ذلك بأن حديث عائشة متفق عليه ، مخرج فى الصحيحين ، وكذلك حديث ابن عباس بزيادة التعليل وهو (فدين الله أحق أن يقضى) وحديث ابن عمر قد عرفت ما فيه ، والآثار عن عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح .

وقولهم : إن العبادة لا يقوم فيها مكلف عن مكلف غير صحيح ، فإنه قد روى فى كثير من أنواع البر فى الصدقة بالمال والدعاء وتلاوة القرآن ، وفى ذلك أحاديث كثيرة يؤيد بعضها بعضاً ، ولا فرق بين قرينة وقرينة ، وفضل الله أوسع من ذلك واعتذر المالكية عن العمل بحديث عائشة بأن أهل المدينة لم يعملوا به بناء على قاعدتهم فى الاعتذار بإجماع أهل المدينة كعادتهم ، وادعى القرطبي تبعاً لعياض أن حديث عائشة مضطرب ، وليس كذلك ، وذهب الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد إلى التفصيل ، وهو أنه يصام فى النذر ، قالوا : لأنه ورد فى حديث ابن عباس ذلك الحكم ، وهو فى النذر فيحمل حديث عائشة أيضاً عليه ، ويجب عنه بأن حديث ابن عباس ورد فى صورة معينة ، وحديث عائشة فى تقرير قاعدة كلية ولا تعارض بينهما فلا حاجة إلى التقييد ،

^١ - المصنف (٤ : ٢٣٨) .

^٢ - فى الكبرى (٢ : ١٧٤) والبيهقى (٤ : ٢٥٦) .

^٣ - أما حديث عائشة فهو حديث الباب وأما حديث ابن عباس فأخرجه البخارى رقم (١٩٥٣) ومسلم رقم (١١٤٨) وابن حبان رقم (٣٥٧٠) .

وإنما سنقيم هذا على أصل أبي ثور أن الخاص المرافق للعام تخصيص للعام ، وقوله: (صام عنه وليه) خير في معنى الأمر تقديره (فليصم عنه) والأمر ليس للوجوب عند الجمهور ، وبالع إمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك وقد أخرج البزار^١ زيادة (فليصم عنه وليه إن شاء) وهي من رواية ابن لهيعة وبعض أهل الظاهر أوجب ذلك على الولي ، واختلفوا في الولي ، فقيل : المراد به كل قريب ، وقيل : الوارث خاصة ، وقيل : عصبته ، والأول أرجح ، والثاني قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها ، واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي ، لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية فيقتصر على الدليل ، ويبقى الباقي على الأصل ، وقيل : لا يختص بالولي فلو أمر أجنبياً بأن يصوم عنه أجزأ كما في الحج ، وقيل : يصح استقلال الأجنبي بذلك ، وذكر الولي لكونه الغالب ، وقد مال البخاري إلى هذا ، وجزم به أبو الطيب الطبري قوله : (بتشبيهه ﷺ بالدين) والدين لا يختص به القريب ، وأقول هذا هو الراجح ، لأنه كسائر أحوال الميت فإنه ينوب عنه وصيه في ذلك ، فإن لم يكن وصي فالإمام والحاكم ، ثم من صلح له من سائر المسلمين ، ولا يتعين على الوصي مباشرة العمل بنفسه بل له الاستتابة والله أعلم .

^١ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ : ٢٠٩) للبزار

١- باب صوم التطوع وما نهى عن صومه

صوم عرفة وعاشوراء والإثنين

٦٩٨ - عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ سئل عن صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَقَالَ : يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ وَالْبَاقِيَّةُ ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ ، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ ، فَقَالَ : ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ فِيهِ ، وَأُنْزِلَ عَلَى فِيهِ) رواه مسلم^١.

فقه الحديث^٢

وقوله : (وسئل عن صيام يوم عاشوراء) أى ما حكمه ؟ وعاشوراء بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وزعم ابن دريد^٣ أنه اسم إسلامي ، وأنه لا يعرف فى الجاهلية ، ورد ذلك عليه ابن دحية^٤ ، بأن ابن الأعرابي حكى مجيئه فى كلام الجاهلية وبما روى عن عائشة (أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه)^٥ وكان النبي ﷺ يصومه قبل أن يهاجر ، وأمر بصومه فى أول السنة الثانية من مقدمه ، وقدمه كان فى شهر ربيع الأول ، وكان فرض رمضان بعده فى أثناء السنة الثانية ، فلهذا لن يقع الأمر بصومه واجباً إلا فى سنة واحدة ، وصيام موسى لعاشوراء لعلمهم تلقونه من الشرائع ، كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة وغير ذلك ، وذكر الباغندي^٦ الكبير فى المجلس الثالث عن عكرمة (أنه سئل عن ذلك فقال : أذنبت قريش ذنباً فى الجاهلية فعظم فى

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٦٢) وأحمد (٥: ٢٩٦) .

^٢ - فتح البارى (٤ : ٢٤٥) وبعدها (والتمهيد (٧ : ٢٠٣ وبعدها) .

^٣ - هو العلامة الأديب أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٢٢٣ - ٣٢١هـ) وله شعر جيد قال الدارقطني : تكلما فيه ، كان يقال : ابن دريد أعلم الشعراء وأشعر العلماء . أعلام النبلاء (١٥ : ٩٦) .

^٤ - هو العلامة المحدث عمر بن حسن بن على بن الجميل بن دحية السبتي (٥٤٦ - ٦٢٣هـ) كان بصيراً بالحديث معتنيا بتقييده وسماعه له حظ وافر من اللغة ومشاركة فى العربية وغيرها ولحق قضاء دانية قدم مصر فاستأذنه الملك العادل لابنه الكامل ولحق عهده وأسكنه القاهرة فقال بذلك دنيا عريضة وله كتب منها كتاب إعلام النص المبين فى المفاصلة بين أهل صفين . أعلام النبلاء (٢٢ : ٣٨٩) .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٠٢) وأحمد (٦ : ٢٩) والنسائى فى الكبرى (٦ : ٢٩٥) وابن حبان رقم (٣٦٢١) .

^٦ - هو الإمام الحافظ محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الواسطى الباغندي (٢١٥ - ٣١٢هـ) أحد أئمة هذا الشأن ببغداد رحل فى الحديث إلى الأمصار البعيدة وعنى به العناية العظيمة وأخذ عن الحفاظ والأئمة وكان حافظاً فهماً عارفاً وقال الدارقطني فى الضعفاء : الباغندي مدلس مغلط قال البرقاني سألت : أبا بكر الإسماعيلي عن ابن الباغندي فقال : لا أتهمه فى قصد الكذب ولكنه خبيث التدليس ومصحف . أعلام النبلاء (١٤ : ٣٨٣) .

صدورهم ، فقيل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك ^١ أو لأنه ولد فيه ابراهيم كما فى حديث سعيد بن أبى راشد^٢ فتناقل تعظيمه فى ولد ابراهيم ، ولكنه لا دلالة فى هذا ، لأن الكلام فى تسميته لا فى صومه ، واختلف أهل الشرع فى تعيينه ، فقال الأكثر : هو اليوم العاشر قال القرطبى : عاشوراء معدول عن عاشره للمبالغة والتعظيم ، وهو فى الأصل صفة لليلة العاشره ، لأنه مأخوذ من العشر الذى هو اسم للعقد واليوم مضاف إليها فإذا قيل : يوم عاشوراء ، فكأنه قيل يوم الليلة العاشره إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية ، فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة ، فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر ، وذكر الجوالقي^٣ : أنه لم يسمع فاعولاء إلا أربعة ألفاظ عاشوراء وضاروراء وساروراء ودالولاء من الضار والसार والسدال ، وقال الزين بن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل : هو اليوم التاسع ، فعلى الأول فاليوم مضاف لليلة الماضية ، وعلى الثانى هو مضاف لليلة الآتية ، وقيل : إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أورد الإبل كانوا إذا رعو الإبل ثمانية أيام ثم أوردوها فى التاسع ، قالوا : وردنا عشراً بكسر العين ويدل عليه ما أخرجه مسلم^٤ من حديث الحكم بن الأعرج (انتهيت إلى ابن عباس ، وهو متوسد رداءه فقلت : أخبرنى عن يوم عاشوراء ؟ قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت : أهكذا كان النبى ﷺ يصومه ، قال : نعم) وظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع ، وقد تأوله الزين ابن المنير بأن المعنى أنه ينوى الصيام فى الليلة المعقبة للتاسع وصباحها العاشر ، ويقوى هذا الاحتمال مع بعده ما أخرجه مسلم^٥ من حديث ابن عباس أن النبى ﷺ قال : (إن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع ، فمات قبل ذلك) فدل على أنه لم يصم التاسع ، ثم ما هم به ﷺ من صوم التاسع يحتمل معناه أنه يضيفه إلى العاشر

^١ - عزاء ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ٢٤٦) لابن الباغدى فى المجلس الثالث .

^٢ - فى فتح البارى (النعمان بن راشد) النعمان بن راشد الجزرى أبو إسحاق الرقى أخرج له البخارى فى التعليل ومسلم والأربعة ضعفه القطان وابن معين وأبو داود والنسائى وقال عبد الله بن أحمد سألت أبى عنه فقال مضطرب الحديث روى أحاديث مناكير وقال البخارى وأبو حاتم فى حديثه وهم كثير وهو فى الأصل صدوق تهذيب التهذيب (١٠ : ٤٠٣) .

^٣ - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد الأهوازى الجوالقى (٤٦ - ١٣٦ هـ) كان يحفظ مائة ألف حديث وهو صدوق . تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٨٨) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١١٣٣) وابن حبان رقم (٣٦٣٣) .

^٥ - رقم (١١٣٤) .

مخالفة لليهود والنصارى ويدل عليه حديث أحمد^١ عن ابن عباس (صوموا يوم عاشوراء ، وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده) فوافق ﷺ أهل الكتاب في أول الأمر بصومه وحده ، وأمر بالمخالفة من بعد بصوم قبله أو بعده في آخر الأمر كما اشتهر عنه من مخالفتهم في آخر أمره ، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب ، أذاها أن يصام وحده وفوقه أن يصام معه الحادى عشر أو التاسع ويحتمل أنه أراد أن ينقل صوم العاشر إلى التاسع فيصام وحده وهو أوسطها واعلم أنه قد قيل : إن اليوم الذى كانت اليهود تصومه هو يوم عاشوراء بحساب السنة الشمسية فصادف صومهم اليوم الذى قدم فيه النبى ﷺ المدينة في ربيع الأول ، ويؤيده ما فى الطبرانى^٢ وهو ما أخرجه فى ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبى الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال : (ليس يوم عاشوراء باليوم الذى يقوله الناس ، وإنما كان يوماً تستر فيه الكعبة وكان يدور فى السنة ، وكانوا يأتون فلاناً اليهودى فيحسب لهم) وهذه عادة اليهود ، يعتمدون فى صيامهم وأعيادهم حساب النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية ، فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه فى ذلك ، وهذا من ضلال أهل الكتاب وهداية المسلمين إلى عين اليوم الذى استحق التعظيم ولذلك قال النبى ﷺ : (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب)^٣ وقد استشكل تعظيم البضاوى له فإن الوارد فى الرواية تعليقه بنجاة موسى وإغراق فرعون ، وهذا يختص باليهود وهو مندفع بأن النصارى غير جاحدين لفضيلة موسى عليه السلام ، وقد ورد من حديث أبى موسى فى البخارى^٤ (كانت تعده اليهود عيداً ، فقال النبى ﷺ : فصوموه أنتم) وفى رواية مسلم^٥ (كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود ويتخذونه عيداً) وفى رواية له^٦ (كان أهل خيبر يصومون عاشوراء ، يتخذونه عيداً ويلبسون نساءهم فيه حليتهم وشارتهم)^٧ ولا منافاة بين اتخاذه عيداً

^١ - (١: ٢٤١) .

^٢ - المعجم الكبير (٥: ١٣٨) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٧١٠) ومسلم رقم (١٠٨٠) وأبو داود رقم (٢٣١٩) والترمذى (٤: ١٣٩) وأحمد (٢: ٤٣) .

^٤ - رقم (٢٠٠٥) .

^٥ - رقم (١١٣١) .

^٦ - أى لمسلم بنفس الرقم السابق .

^٧ - بالشين المعجمة أى هينتهم الحسنة .

وصيامه واعلم أنه قد ورد ما دل على أنه كان واجباً في صدر الإسلام ، ثم نسخ وجوبه برمضان وفي البخاري^١ وغيره أحاديث صحيحة بإرجاع صومه إلى المشيئة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر^٢ الإجماع على أنه ليس الآن بفرض وعلى أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ، ثم انقرض القول بذلك ، وفي قوله : (يكفر السنة الماضية) دلالة على أن صومه دون صوم يوم عرفة في الفضيلة ، وقد قيل في الحكمة في ذلك : أن صوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ، وصوم عرفة إلى نبيينا ﷺ فكان أفضل .

وقوله : (يكفر) المراد بالتكفير تكفير الذنوب الصغائر كذا قيده جماعة من المعتزلة وغيرهم ، قال النووي : فإن لم يكن صغائر كفر من الكبائر ، وإن لم يكن كبائر كان زيادة في رفع الدرجات .

صيام ستة من شوال

٦٩٩ - وعن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ) رواه مسلم^٣ .
فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على استحباب صيام الستة الأيام المذكورة ، وهو مذهب جماعة منهم أحمد والشافعي ودادود ، وقال مالك وأبو حنيفة : يكره ذلك ، قال مالك في الموطأ^٤ : ما رأيت أحدا يصومها من أهل العلم ، فيكره صومها لذلك ولئلا يظن وجوبه ، ويجاب عنه بأنه قد ثبت الدليل في ذلك ، والأفضل أن تكون الست متواليّة ، فإن فرقها حصلت الفضيلة لكونه قد أتبع ستاً من شوال ، وإنما كان كصيام الدهر لأن

^١ - أخرجه البخاري رقم (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣) ومسلم رقم (١١٢٥) وابن حبان رقم (٣٦٢٢) والترمذي رقم (٧٥٣) وأبو داود رقم (٢٤٤٢) .

^٢ - التمهيد (٧ : ٢٠٣) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١١٦٤) وأبو داود رقم (٢٤٣٣) والترمذي رقم (٧٥٩) وابن ماجه رقم (١٧١٦) وأحمد (٤١٧ : ٥) وابن حبان رقم (٣٦٣٤) .

^٤ - الموطأ (١ : ٣١١) .

الحسنة بعشر أمثالها ، فرمضان بعشرة أشهر والست بشهرين ، وقد صرح بهذا النسائي^١ .

وفى قوله : (ستاً من شوال) ورد بصيغة المؤنث مع أن مميزه مذكر وهو الأيام ، لأن اسم العدد إذا لم يصرح بمميزه من الأيام يجوز فيه الوجهان منه قوله تعالى : ﴿ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا ﴾^٢ وإن صرح بالمميز فالتذكير لا غير .

ثواب صيام التطوع

٧٠٠ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجه النار سبعين خريفاً) متفق عليه^٣ واللفظ لمسلم .

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على فضيلة الصيام في سبيل الله ، وهو محمول على ما لا يتضرر به ، ولا يفوت به حق ، ولا يختل بسببه القيام بواجب كالجهاد والكسب على نفسه ومن يمونه .

ومعنى المباحة السلامة من النار إلا أنه كنى بذلك عنه بأنه إذا كان بين المذكور وبين النار المسافة المذكورة ، كان من لازمه السلامة منها ، وهو من باب تقريب ذلك إلى الأفهام بضرب المثل فيما يستعمل في المبالغة في البعد ، والمراد به مسافة سبعين ، والخريف مراد به العام .

استحباب الصوم في شعبان

٧٠١ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم ، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل

^١ - في الكبرى (٢: ١٦٢) .

^٢ - (البقرة : ٢٣٤) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (٢٨٤٠) ومسلم رقم (١١٥٣) والنسائي (٤: ١٧٤) وابن ماجه رقم (١٧١٧) والترمذي

رقم (١٦٢٢) وأحمد (٣: ٢٦) وابن حبان رقم (٣٤١٧) .

^٤ - شرح النووي على صحيح مسلم (٨: ٣٣) .

صِيَامُ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ (متفق عليه^١ واللفظ لمسلم.

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أن صوم النبي ﷺ لم يكن مختصاً بشهر دون شهر وفى قولها : (حتى نقول لا يفطر) دلالة على متابعة الصوم ، وفى قولها : (حتى نقول لا يصوم) دلالة على متابعة الإفطار ، ولعل ذلك لما يعرض له ﷺ من الاشتغال بالأمر الذى فضلها أعظم من الصوم ، وفى أيضاً تيسير على أمته فى التأسى به وإن كان فى ذاته ﷺ قد أعين على العبادة التى لا يقدر أن يقوم بها غيره ، ولذلك إنه واصل ، وقال : (إنه يطعم ويسقى)^٣ وقولها : (وما رأيتُهُ فى شهر) دلالة تخصيص شعبان بإشارة بزيادة الصوم فيه ، ولفظ (أكثر) منصوب مفعول ثانٍ لرأيتُهُ ، وصيماً على التمييز ، وإنما كان يخص شعبان بكثرة الصوم لأنه كان يشغل عن صوم الثلاثة الأيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيقضيهما فى شعبان ، أشار إلى هذا ابن بطال ، وأخرج هذا الطبراني^٤ عن عائشة (كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما أحر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة ، فيصوم شعبان) وفيه ابن أبى ليلى وهو ضعيف وقيل : كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ، وورد فيه حديث أنس قال : (سئل النبي ﷺ أى الصوم أفضل بعد رمضان ؟ قال : شعبان ، لتعظيم رمضان) أخرجه الترمذي^٥ وقال : غريب ، وفيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى ومعارض بما رواه مسلم^٦ عن أبى هريرة مرفوعاً (أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم) وقيل : إنه كان يصومه أن نساءه كن يؤخرن القضاء إلى شعبان فيصوم معهن لما كان عليه ﷺ من المحافظة على مكارم الأخلاق من حسن العشرة ، ومحبة الموافقة لمن صحبه ، وتيسير الكلفة عليه وقيل : كان يكثر من الصوم فى شعبان قدر ما يصوم فى شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك فى أيام رمضان ، وقيل : لأن الناس يغفلون

^١ أخرجه البخارى رقم (١٩٦٩) وأطرافه) ومسلم رقم (١١٥٦) والنسائي (٤: ١٥١) وابن ماجه رقم (١٧١٠) والترمذى رقم (٧٦٨) وأحمد (٦: ٣٩) وابن حبان رقم (٣٦٣٧) .

^٢ فتح البارى (٤ : ٢١٤) .

^٣ كما جاء فى الحديث رقم (٦٨١) .

^٤ المعجم الأوسط (٢: ٣٢٠) .

^٥ فى سننه رقم (٦٦٣) .

^٦ رقم (١١٦٣) والترمذى رقم (٧٤٠) وأبوداود رقم (٢٤٢٩) .

فى شعبان عن الصوم ، وقد أخرج النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة^١ عن أسامة بن زيد قال : قلت : (يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ؟ قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملى وأنا صائم) ويحمل الحديث على أنه لم يصم اليومين المتقدمين رمضان ، وأنه لم يصم من منتصف شعبان كما ورد النهى عن ذلك إلا أن يحمل النهى على من لم يكن قد صام من أول الشهر ، وأورد النووى أنه لم يكثر صوم المحرم مع كونه أفضل ، وأجاب بأنه ما علم ذلك إلا فى آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم فيه ، أو أنه كان يتفق له الأعذار ما لم يتفق فى شعبان .

فائدة^٢ : سُمى شعبان بهذا الاسم لتشعبهم فى طلب المياه ، أو فى المغارات بعد أن خرج رجب المحرم .

صوم أيام البيض

٧٠٢ - وعن أبى ذر رضي الله عنه قال : (أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة) رواه النسائى والترمذى وصححه ابن حبان^٣.

فقه الحديث^٤

وللحديث شواهد من حديث أبى هريرة ، وفيه قصة ، قال : (إن كنت صائماً فصم الغر أى البيض) أخرجه أحمد والنسائى وابن حبان^٥ ، وفى طريقه عند النسائى^٦ (إن كنت صائماً فصم البيض : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة) وأخرج أصحاب السنن^٧ من حديث قتادة بن ملحان (كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم

^١ - أخرجه النسائى (٤ : ٢٠١) .

^٢ - فيض القدير (٣ : ٢) .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (٧٦١) والنسائى (٤ : ٢٢٢) وابن حبان رقم (٣٦٥٥) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٢٢٧) .

^٥ - أخرجه أحمد (٢ : ٣٣٦) والنسائى (٤ : ٢٢٢) وابن حبان رقم (٣٦٥٠) .

^٦ - النسائى (٤ : ٢٢٣) .

^٧ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤٤٩) والترمذى أشار إليه بعد رقم (٧٦١) والنسائى (٤ : ٢٢٤) وابن ماجه رقم

(١٧٠٧) وأحمد (٥ : ٢٨) .

البیض : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة وقال هی كهینة الدهر) وأخرج النسائي^١ من حدیث جریر مرفوعاً (صیام ثلاثة أيام من كل شهر صیام الدهر ، أيام البیض صبیحة ثلاث عشرة .. الحدیث) وإسناده صحیح ، والحدیث فیہ دلالة على ندبية صوم الثلاثة الأيام المعينة ، وقد وردت أحادیث فی صوم ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومعينة فمنها ما أخرجه أصحاب السنن^٢ وصححه ابن خزيمة عن ابن مسعود (أن النبی ﷺ كان یصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر) وأخرج مسلم^٣ من حدیث عائشة قالت : (كان رسول الله ﷺ یصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، ما یبالی من أى الشهر صام) وأخرج أبو داود والنسائي^٤ من حدیث حفصة (كان رسول الله ﷺ یصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، الإثنين والخمیس ، والإثنين من الجمعة الأخرى) وهذه الأحادیث لا معارضة بینها ، فإن وقوع ذلك جمیعہ ممكن مندوب إليه ، وكل حکى ما اطلع علیه ، ولكن ما أمر به وحث علیه ووصى به أولى ، وأما هو فلعلة كان یعرض له ما یشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان یفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك فی حقه أفضل ، ویترجح البیض لكونها وسط الشهر ، ووسط الشیء أعدله ، ولأن الكسوف غالباً یقع فیها ، وقد ورد الأمر بمزید العبادة فی الكسوف فإذا اتفق الكسوف صادفه الذى یعتاد صیام البیض صائماً ، فیتهیأ له أن یمجم بین العبادات من الصیام والصلاة والصدقة بخلاف من لم یصمها ، واعلم أن للعلماء فی تعیین الثلاثة الأيام التى ندب صومها فی كل شهر عشرة أقوال^٥ :

أحدها : لا تتعین بل یكره تعیینها وهذا عن مالک ، وهو مثل حدیث عائشة (ما یبالی من أى الشهر صام) .

والثانى : ثلاثة أيام من أول الشهر ، لأن المرء لا یدرى ما یعرض له من الأشغال ، وهو للحسن البصرى .

الثالث : أولها الثانى عشر . الرابع : أولها الثالث عشر .

الخامس : أولها السبت من أول الشهر صام فیہ ، ثم فی الشهر الذى یلیه من أول ثلثاء ، وعلى هذا فى سائر الشهور ، وهو عن عائشة .

^١ - النسائي (٢ : ١٣٦) .

^٢ - أخرجه الترمذی رقم (٧٤٢) وأبو داود رقم (٢٤٥٠) والنسائي (٤ : ٢٠٤) وابن ماجه رقم (١٧٢٥) مختصراً

^٣ - رقم (١١٦٠) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤٥١) والنسائي (٤ : ٢٠٣) .

^٥ - فتح الباری (٤ : ٢٢٧) .

السادس : أول خميس ثم اثنين ثم خميس .

السابع : أول اثنين ثم خميس ثم اثنين .

الثامن : أول يوم والعاشر والعشرون وهو مروي عن أبي الدرداء .

التاسع : أول كل عشر وهو مروي عن ابن شعبان من المالكية .

العاشر : آخر ثلاثة أيام من الشهر ، وهو قول النخعي ليكون كفارة لما مضى ، وفي كلام كثير من العلماء أن استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر غير استحباب صيام أيام البيض ، وقال الروياني^١ : صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب .

صوم المرأة تطوعاً بإذن الزوج

٧٠٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه) متفق عليه^٢ واللفظ للبخاري زاد أبو داود (غير رمضان) .

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أن حق الزوج مقدم على صوم التطوع كما في زيادة أبي داود (غير رمضان) يعنى وأما رمضان فإنه يجب عليها الصوم ، وإن كره الزوج ، ويقاس عليه قضاء الصيام ، ولا يتعين عليها تأخيرها إلى شعبان لأن ذلك واجب مطلق ، وحق الزوج وإن كان واجباً في جميع الأوقات ، ولكنه مخصص بغير تضاييق أوقات العبادات ، لعموم التكليف للمرأة والرجل ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، قالوا : ولا يمنع الزوجة والعبد من واجب وإن رخص فيه كالصوم في السفر والصلاة أول الوقت ، فيخص النهي الوارد في صوم التطوع ، فإن للزوج المنع ، وظاهر الحديث أنها لا يجوز لها الصوم إلا بإذنه ، فإذا صامت من غير إذن ، وإن لم ينهها حرم عليها ، وله المنع بعد الإذن لأن النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة بالاعتكاف ثم

^١ - فتح الباري (٤ : ٢٢٧) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٥١٩٢) ومسلم رقم (١٠٢٦) والترمذي رقم (٧٨٢) وابن ماجه رقم (١٧٦١) وأحمد (٢ : ٣١٦) وابن حبان رقم (٣٥٧٢) .

منعین ، وقد ذهب إلى هذا الشافعی والإمام یحیی ، ولا یقال : هو إسقاط حق ، لا یصح الرجوع فيه لأن الحق متحدد هنا ، وذلك فيما لم یحدد ، وذهب الیهودیة وأبو حنیفة إلى أنه ليس له الرجوع ، لأنه أسقط حقه ، فإن أوجبت المرأة علی نفسها صوماً بإذن الزوج فكذا فيه الخلاف ، وقوله : (وزوجها شاهد) أى حاضر .

صوم یومی الفطر والنحر

٧٠٤ - وعن أبی سعید الخدری (أن رسول الله ﷺ نهى عن صیام یومین یوم الفطر ، ویوم النحر) متفق علیه^١.

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة علی أن صوم یوم الفطر ویوم النحر منهى عنه ، والنهی أصله التحريم إلا أن تقوم قرينة علی خلافه ، وقد أشار فی رواية عمر إلى علة التحريم ، وهو قوله : (یوم فطرکم من صیامکم ، والیوم الآخر تأکلون فيه من نسککم) فقوله : (یوم فطرکم) إشارة إلى أن العلة فی إبطاره هو الدلالة علی تمام فريضة الصیام ، فهو بمثابة التسليم فی الصلاة ، وكذلك قوله : (تأکلون فيه من نسککم) أن ذلك للتقرب بعبادة مشروعة فی ذلك الیوم ، والصیام ینافیها فكان غیر محل للصوم ، ومقتضى هذا أنه لا یصام فیها تطوع ولا قضاء ولا نذر وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، وذهب المؤید والإمام یحیی وأبو حنیفة وأصحابه إلى أن النهی للتنزیه ، قالوا : فلو نذر بصیامهما صامهما ، ولا یصح القضاء فیهما ، لأن القضاء فیهما یكون ناقصاً ، والفائت کامل ، ولا یجبر الكامل بالناقص بخلاف النذر ، فإنه أوجب ناقصاً ، یصح أدائه ناقصاً ، وعلى القول الأول إذا نذر بصیامهما فعند زید بن علی والهدویة یصوم غیرهما قدرهما وعند الناصر والشافعی ومالك والصادق والإمامیة لا ینعقد النذر فلا یصومهما ولا غیرهما ، قالوا : لأنه نذر بمعصية ، وأجیب بأن ذلك حیث لا یمکن الوفاء إلا بالمعصية ، وهنا قد أمکن بغیرها ، وظاهر الکلام أن المتمتع أيضاً لا یصح منه الصوم ، وفی ظاهر عبارات بعض کتب الیهودیة ما یقضى بصحة صومهما فی حق المتمتع والله أعلم .

^١ - أخرجه البخاری رقم (١٩٩٥) ومسلم رقم (١١٣٨) وأحمد (٥١١ : ٤) وابن حبان رقم (٣٥٩٨) .

^٢ - شرح النووی لمسلم (٨ : ١٥ - ١٦) وفتح الباری (٤ : ٢٣٩ وبعبدا) والتشہید (١٣ : ٢٦ وبعبدا) .

صوم أيام التشريق

٧٠٥ - وعن نبيشة الهذلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ وَذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) رواه مسلم^١ .

ترجمة الراوي^٢

هو نبيشة بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون الياء تحتهما نقطتان وبالشين المعجمة ، يقال له : نبيشة الخير بن عمرو ، وقيل : هو ابن عبد الله الهذلي .

روى عنه أبو المليح الهذلي وأبو قلابة الجرمي يعد في البصريين وحديثه فيهم

تخريج الحديث^٣

الحديث أخرجه أيضاً مسلم^٤ من حديث كعب بن مالك ، وابن حبان^٥ من حديث أبي هريرة ، والنسائي^٦ من حديث بشر بن سحيم ، وأصحاب السنن^٧ وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر ، والبخاري^٨ من حديث عبد الله بن عمرو (أن النبي ﷺ قال : أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة ، فلا يصومها أحد) وأخرج أبو داود^٩ عن عبد الله بن عمرو (أنه دخل على أبيه فقرب إليه طعاماً فقال : كل قال : إني صائم ، قال عمرو : كل هذه الأيام التي كان يأمرنا بإفطارها وينهاها عن صيامها أي أيام التشريق ، قال مالك : وهي أيام التشريق) .

وأخرج الدارقطني^{١٠} من حديث عبد الله بن حذافة السهمي (أيام التشريق أيام أكل وشرب وبغال^{١١}) وفيه الواقدي ، ولكن متأيد بشواهد كثيرة بهذا اللفظ ، وفي لفظ زيادة (ونساء وبغال) .

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٤١) وأبو داود رقم (٢٨١٣) والنسائي (٧: ١٧٠) وأحمد (٥: ٧٥)

^٢ - رقم (١١٤٢) .

^٣ - التلخيص الحبير (٢: ١٩٦) .

^٤ - رقم (٣٦٠٢) .

^٥ - (٨: ١٠٤) وابن ماجه رقم (١٧١٩) .

^٦ - أخرجه النسائي (٥: ٢٥٢) وابن ماجه رقم (١٧٢٠) .

^٧ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤١٩) والترمذي رقم (٧٧٣) والنسائي (٥: ٢٥٣) والحاكم (١: ٤٣٤) وابن حبان رقم (٣٦٠٣) .

^٨ - عزاه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢: ١٩٧) له .

^٩ - رقم (٢٤١٨) .

^{١٠} - (٢: ٢١٢) .

^{١١} - البغال : مواضع النساء .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على كون أيام التشريق مقصورة على ما ذكر لا يتجاوزه إلى غيره ، والغير هنا إنما هو الصيام ، لكون الفطر إضافياً فالمنهى إنما هو المغاير المخصوص فيدل على تحريم صومها ، وهو مصرح بالنهي عن صيامها كما عرفت في الروايات الأخر ، وقد اختلف العلماء في النهي هل هو للتنزيه أو التحريم ، فذهب إلى التحريم على وعبد الله بن عمرو والمشهور عن الشافعي مطلقاً ، وذهب ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمر في آخرين إلى التحريم إلا للمتمتع الذي لا يجد الهدى ، وهو قول مالك والشافعي في القديم وهو مذهب الهدوية ، وذهب الأوزاعي وغيره إلى أنه يصومها أيضاً المحصر والقارن فالأولون احتجوا بحديث نبیة وغيره ، وجعلوه مخصصاً لعموم قوله تعالى : (ثلاثة أيام في الحج)^٢ فإن الآية عامة تشمل ما قبل يوم النحر وما بعده ، وهذه الأحاديث خصوص في أيام التشريق ، وفيها عموم من حيث شمولها الحاج وغيره فيرجح خصوصها لكونه مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محلاً للصوم وأن ذاتها باعتبار ما هي نافلة له كأنها منافية للصوم ، وحجة القول الثاني عموم الآية الكريمة ، وما أخرجه البخاري^٣ عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قالوا : (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى) ويرخص بصيغة المجهول ، وهذه العبارة اختلف علماء الحديث والأصول في أن لها حكم الرفع أو لا على ثلاثة أقوال : ثالثها : إن أضاف ذلك إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع ، وإن لم فلا ، وقد وقع عند الدارقطني والطحاوي^٤ بإسناد ضعيف التصريح بالرفع بلفظ (رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق) وحجة القول الثالث كالثاني ، فإن المحصر حكمه حكم المتمتع وأخرج البخاري^٥ عن عروة (أن عائشة كانت تصوم أيام منى ، وكان أبوها يصومها) والظاهر أن ذلك في غير الحج ، وذهب المؤيد بالله وأبو العباس والمرتضى إلى أن النهي للتنزيه فيها لا للتحريم ، قالوا : لأن النهي ليس لذات الصوم ، وإنما هو لأمر آخر ، وهو أنه يتضمن رد كرامة الله تعالى بالأكل وغيره ، وهو احتجاج في غاية الضعف ، فإن هذا

١- (٤ : ٢٤٢ وبعبدا) .

٢- (البقرة : ١٩٦) .

٣- رقم (١٩٩٧ و ١٩٩٨) .

٤- الدارقطني (٢ : ١٨٦) والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٢٤٦) .

٥- رقم (١٩٩٦) .

التعليل هو مناسب للتحريم وأيضاً ، فإن النهى ظاهر فى التحريم لا يصرف عنه إلا لقرينة ، ولو احتجوا بما روى من نقل عائشة وأبيها ، وأن فعلهما مع معرفتهما قرينة ، بأن النهى مقترن بما يدل على أنه ليس للتحريم ، وإن لم ينقل ذلك حمل لهما على أنهما لعلمهما وأخصيتهما بالنبي ﷺ لا يفعلان ذلك إلا لقرينة قوية ، تصرف النهى عن ظاهره لكان سديداً والله أعلم . وأيام التشريق هى الثلاثة الأيام بعد يوم النحر ، قال المصنف رحمه الله تعالى^١ : لأن يوم النحر لا يصام بالانساق ، وصيام التشريق مختلف فيه كذا قال وهو احتجاج ركيك ، وأظهر منه ما روى عن على عليه السلام فى صيامها للمتمتع ، قال : (يتسحر ليلة الحصة ويصوم الثلاثة الأيام)^٢ وليلة الحصة هى ليلة باقى النحر ، وسميت بذلك لأنها يرمى فى يومها الجمار الثلاث ، وفى شمس الأخبار أيضاً (نهى عن صيام ستة أيام ، يعنى يوم قبل رمضان ، ويوم الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق) فعطف أيام التشريق على يوم النحر ، والعطف يقتضى المغايرة ، وسميت أيام التشريق^٣ ، لأن لحوم الأضاحى تشرق فيها أى تنشر فى الشمس ، وقيل : لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس ، وقيل : لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس ، وقيل : التشريق التكبير دبر كل صلاة واختلف فيها هل هى يومان بعد النحر أو ثلاث ؟ والخلاف فى صحة القضاء فيها وحكم النذر بصيامها ما تقدم فى يوم العيد .

صوم أيام التشريق لمن لم يجد الهدى

٧٠٦ - وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهم ، قالوا : (لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ) رواه البخاري^٤ .
تقدم الكلام على هذا^٥ .

^١ - فتح البارى (٤ : ٢٣٩) .

^٢ - المحلى (٧ : ١٤٣) منقطعاً .

^٣ - فتح البارى (٤ : ٢٤٢) .

^٤ - رقم (١٩٩٧ و ١٩٩٨) .

^٥ - يؤخذ منه أن صوم أيام التشريق جائز ، وهذا رخصة رخصها رسول الله للمتمتع والقارن والمحصر إذا لم يجد الهدى لإطلاق الحديث .

صوم يوم الجمعة

٧٠٧ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ) رواه مسلم^١ .

٧٠٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

وفى الباب من حديث جويرية (أن رسول الله ﷺ دخل عليها في يوم جمعة وهى صائمة ، فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : تصومين غداً ؟ قالت : لا ، قال : فافطري)^٤ . الحديث فيه دلالة على كراهة اختصاص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر ليالي الأسبوع ، وهذا متفق على كراهته ، واحتج به العلماء على كراهة الصلاة المبتدعة فى أول ليلة جمعة من شهر رجب المسماة بصلاة الرغائب ، وقد صنف جماعة من العلماء مصنفات نفيسة فى تقبيحها ، وتضلليل مصلحتها ومبتدعيتها ، ودلائل قبحها وبطلانها ، وتضلليل فاعلها أكثر من أن تحصي كذا ذكره النواوى ، وفيه دلالة على منع الصوم فى يوم الجمعة مفرداً عن غيره وقد اختلف العلماء فى ذلك ، فنقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن على وأبى هريرة وسلمان وأبى ذر ، قال ابن حزم^٥ : ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة ، قال ابن المنذر : ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم العيد ، وقال أبو جعفر الطبرى : يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ، ولو صام قبله أو بعده ، وذهب الجمهور إلى أن النهى للتنزيه ، وعن مالك وأبى حنيفة أنه لا يكره ، قال مالك : لم أسمع أحداً ممن يقتدى به ينهى عنه ، قال الداودى : لعل النهى لم يبلغ مالكا ، وفى كلام عياض أنه قد يفهم من كلام مالك كراهة صومه ، لأنه قال : يكره أن يخص يوم

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٤٤) وأحمد (٢: ٣٩٤) وابن حبان رقم (٣٦١٢)

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٩٨٥) ومسلم رقم (١١٤٤) وأبو داود رقم (٢٤٢٠) والترمذى رقم (٧٤٣) وابن ماجه رقم (١٧٢٣) وأحمد (٢: ٤٩٥) وابن حبان رقم (٣٦١٤) .

^٣ - شرح النووى على صحيح مسلم (٨: ٢٠) وفتح البارى (٤: ٢٣٤) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٩٨٦) وأبو داود رقم (٢٤٢٢) وأحمد (٦: ٣٢٤) وابن حبان رقم (٣٦١١) .

^٥ - المحلى (٧: ١٤٥) .

من الأيام بالعبادة ، فيكون له في المسألة روايتان ، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود رضي الله عنه (كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقلما كان يفطر يوم الجمعة) حسنه الترمذي^١ ، وهو محتمل أنه كان يصومه مع ما قبله أو بعده وبعضهم عده من الخصائص وهو بعيد ، واختلف النقل عن الشافعي فنقل عنه المزني أنه لا يكره إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر ، والرواية الأخرى كقول الجمهور ، وهو الذي صححه المتأخرون ، واختلف في علة النهي عن إفراده بالصوم على أقوال :

أحدها : لكونه يوم عيد ، والعيد لا يصام ، وقد دل على هذا ما رواه أبو هريرة مرفوعاً (يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم)^٢ وأخرج ابن أبي شيبة^٣ بإسناد حسن عن علي (قال من كان منكم متطوعاً من الشهر ، فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة ، فإنه يوم طعام وشراب وذكر) ولا يلزم منه مساواته للعيد في التحريم إذ هو مشبه ، ويحتمل المبالغة في التشبيه بأن كراهته قريب من التحريم في الاجتناب .

ثانيها : لئلا يضعف عن سائر أنواع العبادة واختاره النووي ، وتعب بأن ذلك حاصل ولو صام قبله أو بعده ، وأجيب بأنه قد حصل الجبر بما فات من الفضائل بصومه ما قبله أو بعده ، وقد يورد عليه بأن الجبر لا ينحصر في الصوم بل يمكن بغيره من سائر أنواع الخير ، فيلزم أن من فعل في يوم الجمعة عملاً صالحاً أنه ينحصر به الصوم ولا قائل بذلك .

ثالثها : خوف المبالغة في تعظيمه فيحصل بذلك الابتداع ، وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام .

رابعها : خوف اعتقاد وجوبه ، وهو منتقض بصوم الإثنين والخميس .

خامسها : خشية أن يفرض عليهم كما خشى ﷺ من قيامهم الليل ذلك قاله المهلب ، وهو منتقض مع صوم قبله أو بعده .

^١ - رقم (٧٤٢) .

^٢ - أخرجه أحمد (٢: ٣٠٣) .

^٣ - المصنف (٢: ٣٠٢) .

سادسها : مخالفة النصارى ، لأنه يجب عليهم صومه ، ونحن مأمورون بمخالفتهم، نقله القمولى وهو ضعيف .

الصوم بعد نصف شعبان

٧٠٩ - وعن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (إذا انتصف شعبان فلا تصوموا) رواه الخمسة^١ واستنكره أحمد .

تخريج الحديث

الحديث هو من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة ، قال أبو داود : رواه الثورى وشبل بن العلاء وأبو عميس وزهير بن محمد عن العلاء قال أبو داود : وكان عبد الرحمن لا يحدث به ، قلت لأحمد : لم ؟ قال : لأنه كان عنده (أن النبى ﷺ كان يصل شعبان برمضان) وقال عن النبى ﷺ خلافه ، قال أبو داود : وليس هذا عندى خلافه ، ولم يجرى به غير العلاء عن أبيه ، وصحح الحديث ابن حبان وغيره ، وقال ابن معين : هو منكر .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن الصوم بعد انتصاف شعبان منهى عنه ، وقد اختلف العلماء فى ذلك ، فقطع كثير من الشافعية بتحريمه لهذا الحديث ، وحديث (لا تقدموا رمضان بيوم أو يومين) إنما هو لأن ذلك الغالب فيمن يقصد استقبال الشهر بالصيام ، وقال الرويانى : يحرم التقدم بيوم أو يومين ، ويكره من نصف شعبان ، وذهب من عداهم إلى عدم الكراهة ، وصرح الإمام المهدى فى البحر^٢ لمذهب الهدوية : إلى أنه مندوب ، وتأول حديث النهى بمن أضعفه الصوم ، وقد سبقه إلى ذلك الطحاوى ، وقال : وحديث التقدم بيوم أو يومين لمن يحتاط بزعمه لرمضان لا مطلق التطوع والله أعلم .

إفراد السبت بالصوم

٧١٠ - وعن الصماء بنت بسر رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : (لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، فإن لم يجد أحدكم إلا لحياء عنب أو غود

^١ - أخرجه ابوداود رقم (٢٣٣٧) والترمذى رقم (٧٣٨) وابن ماجه رقم (١٦٥١) .

^٢ - (٢: ٢٤٧) .

شَجَرَةً فَلَيَمْنَعُهَا) رواه الخمسة^١ ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب ، وقد أنكره مالك ، وقال أبو داود : هو منسوخ .

ترجمة الراوي^٢

هي الصماء بنت بسر بالصاد المهملة ، وبسر بضم الباء المازنية ، يقال : إن الصماء لقب واسمها بهية بضم الباء الموحدة وفتح الهاء وتشديد الياء المثناة من تحت ، وقيل : اسمها بهيمة بزيادة الميم وهي أخت عبد الله بن بسر .

تخريج الحديث

الحديث أعل بالمعارضة للحديث الآتي عن أم سلمة ، وبالأضطرب أيضاً لأنه قيل فيه : إنه رواه عبد الله بن بسر عن أخته الصماء ، وقيل : عن عبد الله بن بسر ، وليس فيه عن أخته الصماء ، وهذه رواية ابن حبان ، وهذه العلة ليست بقادحة فإنه صحابي ، وقيل : عنه عن أبيه بسر ، وقيل : عنه عن الصماء عن عائشة ، قال النسائي : هذا حديث مضطرب ، قال المصنف رحمه الله : ويحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه ، وعن أخته ، وعند أخته بواسطة وهذه طريق من صححه ، ورجح عبد الحق الطريق الأولى ، وتبع في ذلك الدارقطني ، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن الرواية وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه ، وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عبد الله بن بسر .

فقه الحديث

وقوله : (وقال أبو داود : هو منسوخ) لعله أخذه من كونه في كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ، ثم في آخر الأمر قال : (خالفوهم) والنهي عن صوم السبت يوافق الحالة الأولى ، وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية ، وهذا صورة النسخ والله أعلم ، وقال الحاكم : بل الجمع ممكن بين صيامه والنهي عنه وهو أن النهي عن إفراذه ، والصوم له مع ما قبله أو بعده ، والأولى أن يقال : إن المعارضة حاصلة ، وبسرده في للصوم في شعبان ، وأنه كان يصوم حتى نقول لا يفطر كما في حديث عائشة وابن عباس ، والنهي عن صوم السبت مطلق غير مشروط بالإفراد كما في

^١ أخرجه أبو داود رقم (٢٤٢١) والترمذي رقم (٧٤٤) وابن ماجه رقم (١٧٢٦) وأحمد (٤: ١٨٩) وابن حبان رقم (٣٦١٥) والحاكم (١: ٤٣٥) وصححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي .

^٢ (٧: ٥٣٩ و ٧٤٨) .

الجمعة وهذا معارض ، ولعل الحكم بأن هذا ناسخ أولى ، وأشار إلى هذا فى السنن أيضاً ، فإنه قال : نسخة حديث جويرية ، وهو (أن النبى ﷺ دخل عليها يوم الجمعة ، وهى صائمة ، فقال : صمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : تريدان أن تصومى غداً ؟ .. الحديث) وقد تقدم^١ ، فإنه يدل على عدم النهى عن صومه مع غيره . وأقول : أصرح فى دعوى النسخ من هذا جميعه حديث أم سلمة الآتى .

صوم يومى السبت والأحد

٧١١ - وعن أم سلمة رضى الله عنها (أن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد ، وكان يقول : إنهما يوماً عيد للمُشركين ، وأنا أريد أن أخالفهم) أخرجه النسائى وصححه ابن خزيمة^٢ وهذا اللفظ له .

تخريج الحديث

وأخرجه الدارقطنى^٣ وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح عن كريب (إن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوه إلى أم سلمة ، يسألها عن الأيام التى كان رسول الله ﷺ أكثر لها صياماً ، فقالت : يوم السبت والأحد ، فرجعت إليهم فقاموا بأجمعهم إليها فسألوها ، فقالت : صدق ، وكان يقول : إنهما يوماً عيد للمُشركين ، فأننا أريد أن أخالفهم) وأخرج الترمذى^٤ من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : (كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والإثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس) .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على عدم كراهة صوم السبت ، لا سيما مع كثرة صيامه له بل يدل على الاستحباب ، ولا سيما مع تعليله بمخالفة أهل الكتاب ، وظاهره مفرداً أو مضموماً إليه غيره والله أعلم .

^١ - برقم (٧٠٧ و ٧٠٨) .

^٢ - أخرجه النسائى فى الكبرى (٢ : ١٤٦) وابن خزيمة رقم (٢١٦٧) والبيهقى (٤ : ٣٠٣) والحاكم (١ : ٤٣٦) .

^٣ - لم أجده فى سننه والله أعلم .

^٤ - الحاكم (١ : ٤٣٦) .

^٥ - رقم (٧٤٦) .

صوم يوم عرفة للحاج

٧١٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه (أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة)
رواه الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي^١ .

تخريج الحديث^٢

وأخرجه البيهقي^٣ أيضاً ، وفي إسناد الحديث مهدي الهجري^٤ ضعفه العقيلي وقال:
لا يتابع عليه ، والراوى عنه أيضاً حوشب بن عقيل^٥ مختلف فيه ، قال المصنف رحمه
الله^٦ : قد صححه ابن خزيمة ووثق مهدياً المذكور ابن حبان . انتهى ، قال العقيلي^٧ :
وقد روى عن النبي ﷺ بأسانيد جيد أنه لم يصم يوم عرفة بها ، ولا يصح عنه النهي
عن صيامه . انتهى ، أما أنه لم يصم ﷺ بعرفة فقد أخرجه البخاري^٨ من طريقين ،
ولكن تركه ﷺ لصومه لا يدل على النهي عن الصوم ولا على استحبابه ، إذ قد يترك
الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لبيان الشرعية ، ولكن هذا حديث
أبي هريرة يدل على أنه منهى عنه وظاهر النهي التحريم ، وقد ذهب إلى ظاهره يحيى
ابن سعيد الأنصارى ، وقال : يجب إفطاره للحاج ، وعن جماعة من الصحابة منهم
الزبير وأسامة بن زيد وعائشة أنهم كانوا يصومونه ، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه
عن عثمان ، وقال قتادة : لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، ونقله البيهقي في
المعرفة عن الشافعي في القديم ، واختاره الخطابي والمتولى من الشافعية وقال
الجمهور : يستحب فطره ، حتى قال عطاء : من أفطره ليتقوى به على الذكر كان له
مثل أجر الصائم ، وقال الطبري : إنما أفطر النبي ﷺ بعرفة ليدل على الاختيار للحاج
لئلا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة ، وقيل : إنما أفطر لموافقته يوم
الجمعة ، وقد نهى عن إفراذه بالصوم ، وهو بعيد ، وقيل : إنما كره صوم يوم عرفة ،

^١ - أخرجه الترمذي رقم (٧٥٠) وأبو داود رقم (٢٤٤٠) وضعفاء العقيلي (١: ٢٩٨) .

^٢ - التلخيص الحبير (٢: ٢١٣) وضعفاء العقيلي (١: ٢٩٨) .

^٣ - في سننه (٢: ١٥٥) .

^٤ - تهذيب التهذيب (١٠: ٢٨٨) .

^٥ - تهذيب التهذيب (٣: ٥٧) .

^٦ - التلخيص الحبير (٢: ٢١٣) .

^٧ - ضعفاء العقيلي (١: ٢٩٨) .

^٨ - رقم (١٩٨٨ و ١٩٨٩) .

صوم يوم عرفة ، لأنه يوم عيد لأهل الموقف لاجتماعهم فيه ، ويؤيده ما رواه أصحاب السنن^١ عن عقبة بن عامر مرفوعاً (يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى عيدنا أهل الإسلام) وهذا يؤيد القول بوجوب إفطاره لذكره مع ما يجب إفطاره والله أعلم .

صوم الأبد

٧١٣ - وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (لا صام من صام الأبد) متفق عليه^٢ .

٧١٤ - ولمسلم^٣ من حديث أبي قتادة بلفظ (لا صام ولا أفطر) .

فقه الحديث^٤

الأبد : أى الدهر مستمراً ، (لا) ظاهرها الدعاء عليه بعدم القدرة على الصوم ويحتمل أن معناها النفي الذى هو أصلها ، كقوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾^٥ أى ما صام ، والمعنى أنه لم تحصل له فضيلة الصوم ، ويدل عليه رواية أبى قتادة^٦ فإن المعنى فيها أنه لم يحصل له فضيلة الصوم ، ولا راحة الإفطار ، وفى رواية (ما صام ولا أفطر) وفى رواية الترمذى (لم يصم ولم يفطر) وهى تفسر معنى النفى ، وقد اختلف العلماء فى صوم الدهر ، فذهب إسحاق وأهل الظاهر ورواية عن أحمد إلى كراهته ، قال ابن العربى : قوله : (لا صام من صام الأبد) كأن معناه الدعاء ، فيأويح من دعا عليه النبى ﷺ وإن كان معناه الخير فيأويح من أخبر عنه النبى ﷺ أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً فكيف يكتب له الثواب ؟ وظاهر هذا أنه ذهب إلى الكراهة مطلقاً ، وقال ابن حزم^٧ : إنه يحرم ، محتجاً بهذا ، وما أخرج ابن أبى شيبه^٨

^١ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤١٩) والترمذى رقم (٧٧٣) والنسائى (٥: ٢٥٢) والحاكم (١: ٤٣٤) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبى .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٩٧٧) ومسلم رقم (١١٥٩) والنسائى (٤: ٢٠٦) وابن ماجه رقم (١٧٠٦) وأحمد (٢: ١٦٤) وابن حبان رقم (٣٥٨١) .

^٣ - رقم (١١٦٢) والترمذى رقم (٧٦٧) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٢٢٢) .

^٥ - (القيامة : ٣١) .

^٦ - عند مسلم رقم (١١٦٢) والترمذى رقم (٧٦٧) .

^٧ - المحلى (٧: ١٢) وبعدها .

^٨ - أخرجه ابن أبى شيبه (٢: ٣٢٨) رقم (٩٥٥٦) وابن حزم (٧: ١٥) .

بإسناد صحيح قال : (بلغ عمر أن رجلاً يصوم الدهر ، فأثاه فعلاه بالدرة ، وجعل يقول : كل يا دهر) وأن (عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر ، فقال عمرو ابن ميمون^١ : لو رأى هذا أصحاب محمد لرجموه)^٢ وبحديث أبي موسى رفعه (من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده)^٣ ومعناه أنها تضيق عليه حصراً له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ، ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا يقتضى الوعيد الشديد فيكون حراماً وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر ، وحملوا أحاديث النهى على من صام ذلك مع العيدين والتشريق وهو اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة نحوه ، وفيه نظر ، فإن قول النبى ﷺ ذلك لابن عمرو على ما تدل عليه القصة ليس لأجل ما ذكر ، وإنما هو لتقويت الحقوق التى ينبغى من الإنسان القيام بها المشروعة المتعلقة بالبدن وبرعاية حقوق الغير من الزوجة والزائر والصدىق والزجر عن التعمق فى العبادة التى يخشى منها الحال المنافى للشرعية السهلة السمحة التى تفضل الله على الأمة فى شرعها لرفع الحرج والإصر ، وذهب الجمهور إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ، ولم يفوت فيه حقاً ، قال السبكي : ويتجه التفصيل فى الحق الذى قالوا : وهو أنه إن كان حقاً واجباً حرم الصوم ، وإن كان مندوباً كره الصيام وأشار إلى هذا ابن خزيمة^٤ ، وأجابوا عن حديث أبي موسى بأن معنى (ضيقت عليه) ضيقت عنه ، حكاه الأثرم عن مسدد ، وحكى رده عن أحمد وقال : ابن خزيمة : سألت المزنى عنه فقال : يشبه أن يكون معناه : ضيقت عنه فلا يدخلها ، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملاً صالحاً ازداد رفعة وكرامة ، ورجح هذا التأويل الغزالي ويجاب عنه بأنه مع النهى عنه ليس من العمل الصالح ، فإن العمل الصالح ما وافق ما شرع وما عداه غلو مردود (يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق)^٥ واحتجوا بأن النبى ﷺ شبه صوم أيام البيض وست من شوال مع رمضان بصوم الدهر ، فلولا أن صائمه يستحق الثواب لما شبه به ، وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته فقد أغنى عنه ،

^١ - هو عمرو بن ميمون بن مهران الجزرى أخرج له السنة وثقه ابن معين والنسائى وابن سعد وابن حبان (ت ١٤٥هـ) . تهذيب التهذيب (٨ : ٩٥) .

^٢ - المحلى (٧ : ١٦) .

^٣ - أخرجه أحمد (٤ : ٤١٤) وابن خزيمة رقم (٢١٥٤) وابن حبان رقم (٣٥٨٤) .

^٤ - كما قال ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ٢٢٢) .

^٥ - (النساء : ١٧١) .

كما أغنت الخمس الصلوات عن الخمسين الصلاة التي قد كانت فرضت ، مع أن مصليها لوجوبها لا يستحق ثواباً بل عقاباً ، وقد ورد في صوم الدهر من حديث أبي هريرة (من صام الدهر فقد وهب نفسه لله عز وجل)^١ والله أعلم .

فائدة : لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى في فضل صوم رجب شيئاً ولعله لضعف الأحاديث الواردة في ذلك كما حكى السبكي في الطبقات في ترجمة محمد بن منصور السمعاني ، أنه قال : لم يرد في استحباب صوم رجب على التخصيص سنة ثابتة ، والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم ، وهذا كلام صحيح ، ولكن لا يوجب التزهيد في صومه ، ففضل الصوم من حيث الإطلاق ثابت ، وفي سنن أبي داود وغيرها في صوم الأشهر الحرم ما يكفي في قيام السنة على الترغيب في صومه انتهى . وقد أخرج الطبراني^٢ عن سعيد بن أبي راشد قال ﷺ : (رجب شهر عظيم يضاعف الله فيه الحسنات ، فمن صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة ، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه سبعة أبواب جهنم ، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة ، ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه ، ومن صام منه خمسة عشر يوماً ، نادى مناد من السماء قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل ، ومن زاد زاده الله ، وفي رجب حمل الله نوحاً في السفينة فصام رجب ، وأمر من معه أن يصوموا ، فجرت بهم السفينة ستة أشهر ، آخر ذلك يوم عاشوراء أهبطت على الجودي ، فصام نوح ومن معه والوحش شكراً لله عز وجل ، وفي يوم عاشوراء فلق الله البحر لبني إسرائيل وفي يوم عاشوراء تاب الله عز وجل على آدم ﷺ وعلى مدينة يونس ، وفيه ولد إبراهيم) وأخرج أبو محمد الحسن بن محمد الجلال في فضائل رجب عن أبي سعيد أنه قال ﷺ : (رجب من شهور الحُرْم ، وأيامه مكتوبة على أبواب السماء السادسة ، فإذا صام الرجل منه يوماً وحده صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقال : يارب اغفر له ، وإذا لم يتم صم بتقوى الله لم يستغفر ، وقيل : خدعتك نفسك) وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلًا أنه قال ﷺ : (رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي) وأخرج الخطيب^٣ عن أبي ذر : (من صام يوماً من رجب عدل صيام شهر ، ومن

^١ - أخرجه ابن السنن وأبو الشيخ .

^٢ - المعجم الكبير (٦ : ٦٩) .

^٣ - في تاريخه (٨ : ٣٣١) في ترجمة خلف بن الحسن بن جوان الواسطي رقم الترجمة (٤٤٢١) .

صام منه سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم السبعة ، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية ، ومن صام منه عشرة أيام بدل الله سيئاته حسنات ، ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى مناد إن الله قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل) .

وأخرج أبو نعيم وابن عساكر عن ابن عمر : (من صام أول يوم من رجب عدل ذلك بصيام سنة ، ومن صام سبعة أيام أغلق عنه سبعة أبواب النيران ، ومن صام من رجب عشرة أيام نادى مناد من السماء أن سل تعطه) وأخرج البيهقي^١ في شعب الإيمان عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : (من صام يوماً من رجب كان كصيام سنة ، ومن صام سبعة أيام غلقت عنه سبعة أبواب جهنم ، ومن صام ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة ، ومن صام عشرة أيام لم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه ومن صام خمسة عشر يوماً نادى مناد من السماء قد غفرت لك ما سلف فاستأنف العمل ، قد بدلت سيئاتك حسنات ، ومن زاد زاده الله ، وفي رجب حمل نوح في السفينة فصام نوح ، وأمر من معه أن يصوموا ، وجرت بهم ستة أشهر إلى آخر ذلك لعشر خلون من المحرم) فهذه الأحاديث بعضها يقوى بعضها والله أعلم .

^١ - شعب الإيمان (٣ : ٣٦٨) .

٢- باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة^١ : لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعاً : المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وقيام رمضان المراد قيام لياليه مصلياً ، والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام ، وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل ، ولعل المراد أن يكون في أثناء الليل وذكر النووى أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح ، يعنى أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها ، وأغرب الكرمانى فقال : اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح ، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذره وكذا من شرع فيه فقطعه عامداً عند قوم ، واختلف فى اشتراط الصوم له وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له .

ثواب قيام رمضان

٧١٥ - عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (من قام رمضان) قد عرفت معنى القيام ، وقوله : (إيمانا) أى تصديقا بوعده الله بالثواب واحتساباً ، أى طلباً للأجر ، أى لا لمقصد آخر من رياء أو غيره ، قوله : (غفر له) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر ، وبه جزم ابن المنذر ، وقال النووى : المعروف أنه يختص بالصغائر ، وبه جزم إمام الحرمين وعزاه عياض لأهل السنة ، قال بعضهم : ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة ، وقد تقدم مثل هذا فى صوم يوم عرفة مع زيادة وقوله : (ما تقدم من ذنبه) وعند النسائى بزيادة (وما تأخر) وقد أخرج هذه الزيادة جماعة من حديث سفيان بن عيينة ،

^١ - فتح البارى (٤ : ٢٥١) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٣٨) وأطرافه (ومسلم رقم (٧٦٠) والنسائى (٤ : ١٥٧) وابن ماجه رقم (١٦٤١) وأحمد (٢ : ٢٣٢) وابن حبان رقم (٣٤٣٢) .

^٣ - فتح البارى (٤ : ٢٥١ - ٢٥٤) .

وأخرجه أحمد من طريق أخرى وأخرجت من طريق مالك تفرد بها بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ، ولم يتابعه عليها أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ، قال المصنف رحمه الله تعالى^١ : وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث ، جمعتها في كتاب مفرد ، وقد أورد على هذا بأن غفران ما تقدم معقول ولا يعقل غفران ما تأخر فإن المغفرة تستدعي سبق شيء ، ويجب عنه بأن ذلك كناية عن عدم وقوع الذنب منهم في المستقبل ، وأجاب الماوردي بأنها تقع منهم الذنوب مغفورة والله أعلم .

والحديث فيه دلالة على فضيلة قيام رمضان وتأكيده شرعيته ، وهو يحصل بصلاة التراويح ، فإن النبي ﷺ صلاها بهم ثلاث ليال ، وترك في الليلة الرابعة خشية أن تفرض عليهم كما أخرجه البخاري^٢ ، واستمر الأمر على ذلك في زمنه ﷺ وفي خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر (حتى خرج عمر إلى المسجد في ليلة ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الزهط ، فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون ، يريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله)^٣ وقد أفهم البخاري أن قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح ، وقد اختلف العلماء في أن صلاتها أفضل في البيوت أو في المسجد ؟ فجنح الجمهور إلى أن صلاتها في المسجد أفضل ، كما اختاره عمر لزوال العلة التي اقتضت أن لا تصلى في المسجد في أيام النبي ﷺ وهو خشية الفرضية ، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملاً بقوله ﷺ : (أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة)^٤ وبالطحاوي^٥ فقال : إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية ، وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر إنما أخذه من فعل النبي ﷺ وإنما تركه النبي ﷺ خشية الافتراض ، وعند الشافعية في

^١ - فتح الباري (٤ : ٢٥٢) .

^٢ - رقم (٩٢٤) وأطرافه (ومسلم رقم (٧٦١) .

^٣ - أخرجه للبخاري رقم (٢٠١٠) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (٧٣١) وأطرافه (ومسلم رقم (٧٨١) .

^٥ - فتح الباري (٤ : ٢٥٢ - ٢٥٤) .

أصل المسألة ثلاثة أوجه ثالثها من كان يحفظ القرآن ، ولا يخاف من الكسل ، ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل ، وقد اختلفت الروايات في القدر الذي كان يصلى به أبى بن كعب ففي الموطأ^١ (أنها إحدى عشرة) ورواه سعيد بن منصور^٢ من وجه آخر وزاد فيه : (وكانوا يقرؤون بالمائتين ويقومون على العصي من طول القيام) وروى محمد بن نصر^٣ المروزي (أنها إحدى وعشرون) وروى مالك مسن طريق أخرى (أنها عشرون ركعة) وهذا محمول على غير الوتر ، وعن يزيد بن رومان ، قال : (كان الناس يقومون في زمن عمر بثلاث وعشرين) وروى محمد بن نصر^٤ من طريق عطاء ، قال : (أدركتهم في رمضان ، يصلون عشرين ركعة ، وثلاث ركعات الوتر) والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ، فحيث تطول القراءة تقل الركعات وبالعكس، وبذلك جزم الداودي وغيره ، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر ، فكان تارة يوتر بواحدة ، وتارة بثلاث وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس ، قال : (أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعنى بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ، ويوترون بثلاث ، وقال مالك : هو الأمر القديم عندنا بتسع وثلاثين) وعن الزعفراني عن الشافعي (رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين ، وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك ضيق) وعنه قال : (إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن والأول أحب إلى) وقال الترمذي^٥ : أكثر ما قيل فيه إنها تصلى إحدى وأربعين ركعة بركعة الوتر كذا قال ، وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود ابن يزيد (أربعين ويوتر بسبع ، وقيل : ثمان وثلاثين) ذكره محمد بن نصر عن ابن أيمن عن مالك ، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة ، فتكون أربعين إلا واحدة قال مالك : وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة ، وعن مالك ستاً وأربعين وثلاث الوتر ، وهذا هو المشهور عنه ،

^١ - الموطأ (١ : ١٢٠) .

^٢ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٢٥٣) له .

^٣ - المرجع السابق .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - رقم (٨٠٦) .

وقد رواه ابن وهب عن العمرى عن نافع ، قال : (لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين ، يوترون منها ثلاث) وعن زرارة بن أوفى (أنه كان يصلى بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر) وعن سعيد بن جبير (أربعاً وعشرين) وقيل : (ست عشرة غير الوتر) روى عن أبى مجلز عند محمد ابن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن إسحاق حدثنى محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد ، قال : (كنا نصلى زمن عمر فى رمضان ثلاث عشرة) قال ابن إسحاق : وهذا أثبت ما سمعت فى ذلك ، وهو موافق لحديث عائشة فى صلاة النبى ﷺ من الليل والله أعلم .

الاجتهاد فى العشر الأواخر من رمضان

٧١٦ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت : (كان رسول الله ﷺ إذا دخلت العشر - أى العشر الأخيرة من رمضان - شد مئزره ، وأحيا ليله ، وأيقظ أهله) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قوله : (إذا دخلت العشر) أى العشر الليالى ، وقوله : (أى العشر الأخير) ليس هو من لفظ الحديث فى رواية عائشة ، ولكنه وقع فى حديث على عند ابن أبى شيبة والبيهقى^٣ من طريق عاصم بن ضمرة عنه ، وقوله : (شدة مئزره) أى اعتزال النساء كناية عن ذلك ، وبهذا جزم عبد الرزاق عن الثورى واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وذكر ابن أبى شيبة عن أبى بكر بن عياش نحوه ، وقال الخطابى : يحتمل أن يريد به الجد فى العبادة ، كما يقال : شددت لهذا الأمر مئزرى أى تشمرت له ويحتمل أن يراد مجموع الأمرين ، فيكون المعنى أنه شد مئزره حقيقة فلم يحله واعتزل النساء وشمر للعبادة ، قال المصنف رحمه الله تعالى : وقد وقع فى رواية عاصم بن ضمرة فى حديث على (شد مئزره ، واعتزل النساء) فعطفه بالواو وأصله المغايرة ،

^١ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٢٤) ومسلم رقم (١١٧٤) وأبوداود رقم (١٣٧٦) والنسائى (٢: ٢١٧) وابن ماجه رقم (١٧٦٨) وأحمد (٤١: ٦) وابن حبان رقم (٣٤٣٦) .

^٢ - فتح البارى (٤: ٢٦٩) .

^٣ - أخرجه ابن أبى شيبة (٢: ٣٢٧) والبيهقى (٤: ٣١٤) .

وقوله: (وأحيا ليله) أوقع الإحياء على الليل مجازاً عقلياً لكونه زماناً للإحياء نفسه فيه ، أن البقطة نقيض النوم ، والنوم أخو الموت أو الإحياء استعارة ، وهو أنه شبه استيقاظه في أوقات الليل بالإحياء ، والمراد من إحياء الليل السهر ، وهو نحو قوله : (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً)^١ أى لا تناموا فتكونوا كالأموات ، فتكون بيوتكم كالقبور ، قوله : (وأيقظ أهله) أى للصلاة وفى حديث زينب بنت أم سلمة عند الترمذى^٢ (لم يكن النبي ﷺ إذا بقى من رمضان عشرة أيام يدع أحداً من أهله يطيق القيام إلا أقامه) قال القرطبي : ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف ، وفيه نظر ، لقوله : (وأيقظ أهله) فإنه يشعر بأنه كان معهم فى البيت ، فلو كان معتكفاً لكان فى المسجد ، ولم يكن معه أحد ، وفيه نظر ، فإنه يحتمل أنه كان يوقظهم وهو فى محله ، أو يوقظهم عند دخول البيت لحاجة ، أو يأمر من يوقظهم .

اعتكاف أواخر رمضان

٧١٧ - وعنهما رضى الله عنها (أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى توفاه الله عز وجل ، ثم اعتكف أزواجه من بعده) متفق عليه^٣.

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على أن الاعتكاف سنة مؤكدة مواظب عليها فإن كان مع الفعل المضارع يدل على الاستمرار ، قال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أن الاعتكاف مسنون ، وأما قول ابن نافع عن مالك : فكرت فى الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر ، فوقع فى نفسى أنه كالوصال وأراهم تركوه لشدة ، ولم يبلغنى عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبى بكر بن عبد الرحمن . انتهى ، وكأنه أراد صفة مخصوصة وإلا فقد روى عن جماعة من الصحابة ، قال ابن العربي : هو سنة مؤكدة ، وكذا قال ابن بطلال ، واعتكاف أزواج النبي ﷺ من بعده فيه دلالة على أنه لم ينسخ وعلى أنه ليس من الخصائص ، وفيه دلالة على أن اعتكاف المرأة

^١ - أخرجه مسلم رقم (٧٨٠) والترمذى رقم (٢٨٧٧) وأبو داود رقم (٢٠٤٢) وأحمد (٢: ٢٤٨) .

^٢ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤: ٢٦٩) للترمذى ولم أجده فى سننه والله أعلم .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٢٦) ومسلم رقم (١١٧٢) .

^٤ - فتح البارى (٤: ٢٧٢) .

فى المسجد غير مكروه^١ ، وقد أطلق الشافعى القول بكراهته فى المسجد الذى تصلى فيه الجماعة ، وقال ابن عبد البر : لولا أن ابن عيينة زاد فى رواية (أنهم استأذن النبى ﷺ فى الاعتكاف)^٢ لقطعت بأن اعتكاف المرأة فى مسجد الجماعة غير جائز . انتهى .

وفى رواية للحنفية أنها لا تعتكف إلا فى مسجد دارها ، وفى رواية أن لها الاعتكاف فى المسجد مع زوجها .

متى يدخل المعتكف معتكفه ؟

٧١٨ - وعنهما رضى الله عنها ، قالت : (كان النبى ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) متفق عليه^٣ .

فقه الحديث^٤

فى الحديث دلالة على أن أول الوقت الذى يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح ، وهو قول الأوزاعى والليث والثورى .

وقال غيرهم^٥ : إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً النهار ، فإذا كان معتكفاً من الليل فيدخل قبل غروب الشمس ، وأولوا الحديث بأنه طلع الفجر وهو ﷺ فى المسجد ، ولكن إنما تخلى بنفسه فى المكان الذى أعده لنفسه بعد صلاة الصبح لأنه ﷺ كان يضرب له خباء فى المسجد ينفرد به بنفسه والله أعلم .

لا يدخل المعتكف بيته إلا لحاجة

٧١٩ - وعنهما رضى الله عنها ، قالت : (إن كان رسول الله ﷺ ليدخل على رأسه ، وهو فى المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً) متفق عليه^٦ .

^١ - فتح البارى (٤ : ٢٧٥) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٣٣) ومسلم رقم (١١٧٢) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٣٣) ومسلم رقم (١١٧٢) وأبو داود رقم (٢٤٦٤) والترمذى رقم (٧٩١) والنسائى (٤٤ : ٢) وابن ماجه رقم (١٧٧١) وابن حبان رقم (٣٦٦٦) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٢٧٧) .

^٥ - وهم الأئمة الأربعة وطائفة كما فى الفتح .

^٦ - أى عائشة .

^٧ - أخرجه البخارى رقم (٢٠٢٩) وأطرافه (ومسلم رقم (٢٩٧) وأبو داود رقم (٢٤٦٨) وابن ماجه رقم (١٧٧٦) والنسائى (١ : ١٩٣) وأحمد (٦ : ٢٣١) وابن حبان رقم (٣٦٦٩) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على أن المعتكف لا يخرج من المسجد بجميع بدنه ، وأن خروج بعض البدن لا يضر ، وعلى أنه يشرع للمعتكف النظافة ويلحق به التطيب والغسل والحلق والتزین ، وعلى أن العمل اليسير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد ، وعلى أنه يجوز للرجل استخدام امرأته برضاها .

وقوله : (إلا لحاجة) يدل على أنه لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد إلا للأمر الضروري الذي لا يخلو الإنسان عنه ، وفي رواية مسلم (إلا لحاجة الإنسان) فسرها الزهري بالبول والغائط ، وقد اتفقوا على استثنائهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلحق بهما القى والفصد لمن احتاج إليه والله أعلم .

آداب الاعتكاف

٧٢٠ - وعنها رضى الله عنها ، قالت : (السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ، ولا يبشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع)
رواه أبو داود ، ولا بأس برجاله إلا أن الراجح وقف آخره^٢ .

٧٢١ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال : (ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه) رواه الدارقطنى والحاكم^٣ والراجح وقفه أيضاً .

تخريج الحديث^٤

أخرجه أبو داود فى سننه من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة قال أبو داود : غير عبد الرحمن لا يقول : (السنة) وجزم الدارقطنى بأن القدر الذى من حديث عائشة قولها : (ولا يخرج) وما عداه ممن دونها .

^١ - فتح البارى (٤ : ٢٧٣) .

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤٧٣) والبيهقى (٤ : ٣٢١) .

^٣ - أخرجه الدارقطنى (٢ : ١٩٩) والحاكم (١ : ٦٠٥) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

^٤ - نصب الراية (٢ : ٤٨٦) .

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على أنه لا يجوز للمعتكف الخروج لشيء مما ذكر ، وهو متأيد بالحديث الأول المتفق عليه ، وروى عن علي والنخعي والحسن البصري : إن شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة ، وقال الشافعي وإسحاق : إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء الاعتكاف لم يبطل اعتكافه بفعله ، وهو رواية عن أحمد ، وذهب الهدوية إلى أن له الخروج لقضاء حوائجه وعبادة المريض وحضور الجنازة وغير ذلك قياساً على السوم ، فإنه إذا سام في أكثر الحول كان له حكم الكل كذلك هنا ، قالوا : ولا يبعد إن خرج لحاجة ويفعل المعتاد ويرجع ، والخوف يوجب الخروج إلى مسجد آخر فوراً ، وهو قياس منهم على الحاجة المذكورة في الحديث ، والفارق موجود فالبقاء على ماروت عائشة أولى ، وفي قولها : (ولا اعتكاف إلا بصوم) فيه دلالة على أن الاعتكاف شرطه الصوم ، وقد ذهب إليه العترة جميعاً وابن عباس وابن عمر ومالك والنخعي والثوري وأبو حنيفة محتجين بهذا وقياس العكس أيضاً كما حققه أبو الحسين ، قالوا : لأن الصوم يجب بالنذر به إذا نذر بالاعتكاف صائماً ويجب إجماعاً ، فيجب بغير نذر قياساً على الصلاة ، فإنها لا تجب بالنذر إذا قال : لله أن أعتكف مصلياً فلا يجب بغير نذر .

وذهب الشافعي وموافقه من أصحابه وغيرهم إلى أن الصوم ليس شرطاً لصحة الاعتكاف بل يصح اعتكاف المفطر ويصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة وضابطه مكث يزيد على طمأنينة الركوع أدنى زيادة ، ووجه عند أصحاب الشافعي أنه يصح اعتكاف المار في المسجد من غير لبث ، والمشهور الأول فينبغي لكل جالس في المسجد لانتظار صلاة ، أو فعل آخر من آخره أو دنيا أن ينوي الاعتكاف فيحسب له ، ويثاب عليه ما لم يخرج من المسجد ، فإذا خرج ثم دخل جدد فيه أخرى ، وليس للاعتكاف ذكر مخصوص ولا فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف ولو تكلم بكلام دنيا أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها لم يبطل اعتكافه عند الجمهور ، واحتج الشافعي بالحديث الآتي ، و (باعتكافه ﷺ في العشر الأول من شوال)^٢ مع أن أولها يوم العيد يحرم صومه ، وبحديث عمر قال : (يارسول الله إنسى

^١ - فتح الباري (٤ : ٢٧٣) والتمهيد (١١ : ٢٠٠) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٢٠٣٣) ومسلم رقم (١١٧٢) وأحمد (٨٤ : ٨٤) .

نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية فقال : أوف بذكرك ^١ والليل ليس محلاً للصوم ، وقد تأول ذلك الأولون بأن حديث ابن عباس (ليس على المعتكف صوم) ^٢ بمعنى أنه لا يجب عليه لعدم وجوب الاعتكاف عليه بخلاف ما إذا أوجب عليه الاعتكاف فيجب عليه الصوم جمعاً بين الأدلة ، كذا جزم به الإمام المهدي في البحر ^٣ وهو ضعيف بزيادة تمام الحديث إلا أن يفرضه على نفسه ، فمفهومه أن المعتكف يتم اعتكافه من دون صوم إلا أن يفرض الصوم على نفسه فيجب عليه ، وهو مجمع على ذلك ومفهوم الاستثناء ينزل منزلة المنطوق ، أو منطوق في الخلاف في ذلك واعتكافه في العشر الأول يحتمل المجاز باعتبار أنه صام الحادي عشر تمامها ولم يصم يوم العيد ، ولم يعتكف فيه ، وهو قريب ، إذ لم ينقل أنه ﷺ صام يوم العيد أو اعتكف فيه وترك الخروج للعيد ، وحديث عمر (أنه نذر باعتكاف ليلة) يحتمل أنه أراد اليوم مجازاً ، مع أنه قد ورد في رواية سعيد عند مسلم (يوماً) بدل (ليلة) وجمع ابن حبان ^٤ وغيره بين الروایتين ، بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة ، فمن أطلق ليلة أراد بيومها ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً ، لكن إسنادهما ضعيف ، وقد زاد فيها (أن النبي ﷺ قال له : اعتكف وصم) أخرجه أبو داود والنسائي ^٥ من طريق عبد الله بن بديل ^٦ وهو ضعيف ، وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار إلا أنه يرد هذا ما في البخاري من رواية سليمان بن بلال (أن عمر اعتكف ليلة) يدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً ، وقوله : (ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع) فيه دلالة على اشتراط المسجد الجامع ، واعلم أن العلماء اتفقوا على شرطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي ^٧ أجازة في غير المسجد وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها ،

^١ - أخرجه البخاري رقم (٢٠٤٢) وأطرافه (ومسلم رقم (١٦٥٦) وابن ماجه رقم (٢١٢٩) وأبو داود رقم (٣٣٢٥) والترمذي رقم (١٥٣٩) وابن حبان (١٠ : ٢٢٤) .

^٢ - سيأتي في الحديث رقم (٧٢١) .

^٣ - البحر الزخار (٢ : ٢٦٧) .

^٤ - (١٠ : ٢٢٤) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (٢٤٧٤) والدارقطني (٢ : ٢٠٠) .

^٦ - تهذيب التهذيب (٥ : ١٣٦) .

^٧ - شيخ المالكية أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة القرطبي (٢٢٤ - ٣١٤ هـ) انتهت إليه الإمامة في المذهب قال ابن الفريسي وكان حافظاً لأخبار الأندلس له حظ من النحو والشعر ولى الصلاة بقرطبة . أعلام النبلاء (١٤ : ٤٩٥) .

وهو المكان المعد للصلاة وفيه قول قديم للشافعي ، وفيه وجه لأصحابه ، وللمالكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف بالواجب منه ، وأما النفل ففي كل مسجد ، وقال الجمهور : بعمومه في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة واستحب له الشافعي الجامع ، وشرطه مالك ، لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ، ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقاً ، وأوماً إليه الشافعي في القديم ، وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة ، وابن المسيب بمسجد المدينة واتفقوا على أنه لا حد لأكثره ، واختلفوا في أقله ، فمن شرط فيه الصيام ، قال : أقله يوم ومنهم من قال : يصح مع شرط الصيام في دون اليوم ، حكاه ابن قدامة ، وعن مالك يشترط عشرة أيام ، وعنه يوم أو يومان ، ومن لم يشترط الصوم ، قالوا : أقله ما يطلق عليه اسم لبث ، ولا يشترط القعود ، وقيل : يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة ، وروى عبد الرزاق^١ عن يعلى ابن أمية الصحابي (إنى لأمكث في المسجد الساعة ، وما أمكث إلا معتكفاً) واتفقوا على فساده بالجماع ، حتى قال الحسن والزهري : من جامع فيه لزمته الكفارة وعن مجاهد يتصدق بدينارين واختلفوا في غير الجماع ففي المباشرة أقوال : ثالثها إن أنزل بطل وإلا فلا .

ليلة القدر

٧٢٢ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما (أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله ﷺ : أرى رؤياكم قد توطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (إن رجلاً) قال المصنف رحمه الله : لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء ، وقوله : (أروا) بضم أوله على البناء للمجهول ، أي قيل لهم في المنام (السبع

^١ - المصنف (٤ : ٣٤٦) رقم (٨٠٠٦) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (٢٠١٥) ومسلم رقم (١١٦٥) وأحمد (٢ : ٨) وأبو داود رقم (١٣٨٥) وابن حبان رقم (٣٦٧٥) .

^٣ - (٤ : ٢٥٦) .

الأواخر) المراد به أواخر الشهر كما هو الظاهر ، وقيل : السبع التى أولها الثانى والعشرين ، وآخرها ليلة الثامن والعشرين ، فعلى الأول لا يدخل فيه ليلة إحدى وعشرين ولا ليلة ثلاث وعشرين ، وعلى الثانى يدخل ليلة ثانى وعشرين ، ولا يدخل ليلة التاسع والعشرين ، ويرجح الوجه الأول حديث ابن عمر (التمسوها فى العشر الأواخر ، فإن ضعف أحدكم أو عجز ، فلا يغلبن على السبع البواقي) أخرجه مسلم^١ ، وقد أخرجه البخارى فى باب التعبير^٢ بلفظ (أن ناساً أروا ليلة القدر فى السبع الأواخر ، وأن ناساً أروا أنها فى العشر الأواخر) وفى رواية أحمد^٣ بلفظ (رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ، أو كذا وكذا قال النبى ﷺ : التمسوها فى العشر البواقي فى الوتر منها) ورواه أحمد^٤ من حديث على مرفوعاً (إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع البواقي) ويجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها ، والسبع كذلك والتسع لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك ، وفى قوله : (أرى) بفتحين أى أعلم (ورؤياكم) جاء بإفرادها ، والمراد الجنس الصادق على مافوق الواحد ، وقوله : (تواطأت) أى توافقت وزناً ومعنى ، وقال ابن التين : روى بغير همز والصواب الهمز ، وأصله أن يبطأ الرجل برجله مكان وطء صاحبه ، والحديث فيه دلالة على الحث على قيام رمضان لا سيما ما ذكر من الأواخر ، وفيه دلالة على عظم قدر الرؤيا ، وجواز الاستناد إليها فى الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

تحديد ليلة القدر

٧٢٣ - وعن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال فى ليلة القدر : (ليلة سبع وعشرين) رواه أبو داود^٥ والراجح وقفه ، وقد اختلف فى تعيينها على أربعين قولاً أوردتها فى فتح الباري^٦ .

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٦٥) والبخارى رقم (٢٠١٥) وأطرافه (.

^٢ - رقم (٦٩٩١) .

^٣ - المسند (٢ : ٨) رقم (٤٥٤٧) .

^٤ - المسند (١ : ٣٣) رقم (١١١١) .

^٥ - رقم (١٣٨٦) .

^٦ - فتح الباري (٤ : ٢٦٣) وبعبارة (.

فقه الحديث^١

الحديث فيه دلالة على تعيين ليلة القدر ، والأقوال التي أوردها المصنف رحمة الله تعالى عليه في فتح الباري هي :

القول الأول : أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاها المتولى^٢ في التتمة عن الروافض والفاكهاني^٣ في شرح العمدة عن الحنفية ، وكأنه خطأ منه ، والذي حكاها السروجي^٤ أنه قول الشيعة ، وقد روى عبد الرزاق عن الحجاج ليلة القدر إنكارها .

الثاني : أنها خاصة بسنة واحدة ، وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاها الفاكهاني أيضاً .

الثالث : أنها خاصة بهذه الأمة ، ولم تكن في الأمم قبلهم ، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ، وعمدتهم قول مالك في الموطأ^٥ بلغني (أن رسول الله ﷺ قال أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية ، فأعطاه الله ليلة القدر) وهذا يحتمل التأويل ، فلا يدفع ما ورد صريحاً في حديث أبي ذر عند النسائي^٦ (قال : قلت : يا رسول الله أتكون مع الأنبياء ، فإذا ماتوا رفعت ؟ قال : لا بل هي باقية) .

الرابع : أنها ممكنة في جميع السنة ، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاها قاضي خان^٧ وأبو بكر الرازي^٨ منهم ، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة

^١ - المرجع السابق وشرح النووي لمسلم (٨ : ٦٦) .

^٢ - هو شيخ الشافعية أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن محمد الأبيوردى المتولى (٤٢٧ - ٤٧٨ هـ) كان رأساً في الفقه والأصول ذكياً مناظراً صاحب كتاب التتمة شرح فيه كتاب الإبانة للقوراني فجاء في عشرة أسفار والإبانة سفران وكان يلقب بشرف الأئمة . أعلام النبلاء (١٩ : ١٨٧) .

^٣ - هو عمر بن علي بن سالم اللخمي الاسكندراني المالكي الشيخ المعروف بابن الفاكهاني (ت ٧٣١ هـ) من كتبه (شرح الرسالة لابن أبي زيد وشرح العمدة في الأحكام لعبد الغنى المقدسي سماه رياض الافهام في شرح عمدة الأحكام وشرح الأربعين للنووي) وكان جامعاً للعلم والعمل . ذيل النقييد (٢ : ٢٤٧) .

^٤ - هو الإمام الحافظ المفيد البارع شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن أبيك بن عبد الله السروجي المصري الحنفي (٧١٤ - ٧٤٤ هـ) قاطبة يتشون على حفظه ومعرفة وكثرة اطلاعه وتحرير قوله وكان فيه شهامة وقوة نفس . طبقات الحفاظ (١ : ٥٣٦) .

^٥ - الموطأ (١ : ٣٢١) رقم (٦٩٨) .

^٦ - في الكبرى (٢ : ٢٧٨) وأحمد (٥ : ١٧١) وابن خزيمة رقم (٢١٧٠) والحاكم (١ : ٦٠٣) وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

^٧ - هو العلامة شيخ الحنفية أبو المحاسن حسن بن منصور بن محمود البخاري الحنفي الأوزجندی (٥٨٩ هـ) صاحب التصانيف أعلام النبلاء (٢١ : ٢٣٢) .

^٨ - هو الإمام العلامة المفتي المجتهد علم العراق أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (٣٢٠ - ٣٧٠) صاحب التصانيف كان صاحب حديث ورحلة وإليه المنتهى في معرفة المذهب وكان مع براعته في العلم ذا

وغيرهم ، وزيف المهلب هذا القول ، وقال : لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الأهلة ، وهو فاسد ، لأن ذلك لم يعتبر في غيره حتى تنتقل ليلة القدر عن رمضان انتهى ، وماخذ ابن عباس كما ثبت في صحيح مسلم^١ عن أبي بن كعب (أنه أراد أن لا يتكل الناس) .

الخامس : أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه ، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبه^٢ بإسناد صحيح عنه ، وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود^٣ وفي شرح الهداية الحزم به عن أبي حنيفة ، وقال به ابن المنذر والمحاملي^٤ وبعض الشافعية ، ورجحه السبكي في شرح المنهاج ، وحكاه ابن الحاجب رواية وقال السروجي^٥ في شرح الهداية : قول أبي حنيفة إنها تنتقل في جميع رمضان وقول صاحبيه : إنها في ليلة معينة منه مبهمة ، وكذا قال النسفي في المنظومة :

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها فادر

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس .

السابع : أنها أول ليلة من رمضان ، حكى عن أبي رزين الصحابي ، وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس ، قال : (ليلة القدر أول ليلة من رمضان)^٦ وقال ابن أبي عاصم : لا نعلم أحداً قال ذلك غيره .

الثامن : أنها ليلة النصف من رمضان ، حكاه شيخنا سراج الدين بن الملقن^٧ في شرح العمدة ، والذي رأيت في المفهم للقرطبي حكاية (أنها ليلة النصف من شعبان)

زهد وتعبد وكان الرازي يزيد حاله على منزلة الرهبان في العبادة فأريد على القضاء فامتنع رحمه الله وقيل : كان يميل إلى الاعتزال . أعلام النبلاء (١٦ : ٣٤٠) .

^١ - رقم (٧٦٢) .

^٢ - (٢ : ٣٢٥) رقم (٩٥٢٨) .

^٣ - رقم (١٣٧٨) .

^٤ - هو القاضي الإمام العلامة أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي البغدادي المحاملي مصنف السنن (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ) وصار أسند أهل العراق مع التصدر للإفادة والفتيا ستين سنة قال أبو بكر الخطيب كان فاضلاً ديناً وولى قضاء الكوفة ستين سنة . أعلام النبلاء (١٥ : ٢٥٨) .

^٥ - أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي الحنفي (٧١٠ هـ) كان مشاركاً في علوم ثلثي من تصانيفه شرح على الهداية وسماه الغاية ولم يكمله معجم المؤلفين (٨٩/١) .

^٦ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٢٦٤) له .

^٧ - هو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري المشهور بابن الملقن (٧٢٣ - ٨٩٤ هـ) أحد شيوخ الشافعية برع في الفقه والحديث وصنف فيهما الكثير كشرح البخاري وشرح العمدة وألف في المصطلح كتاب المقنع . طبقات الحفاظ (١ : ٥٤٢) .

وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز ، فإن كانا محفوظين فهو القول التاسع ، ثم رأيت في شرح السروجي عن المحيط (أنها في النصف الأخير) .

العاشر : أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ، روى ابن أبي شيبه والطبراني^١ من حديث زيد بن أرقم ، قال : (ما أشك وما أمتري ، أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن) وأخرجه أبو داود^٢ عن ابن مسعود أيضاً .

القول الحادي عشر : إنها مبهمة في العشر الوسط ، حكاه النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاص والحسن البصري ، وقال به بعض الشافعية .

القول الثاني عشر : إنها ليلة ثمان عشرة ، قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه ، وذكره ابن الجوزي في مشكله .

القول الثالث عشر : إنها ليلة تسع عشرة ، رواه عبد الرزاق^٣ عن علي وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود ، ووصله الطحاوي^٤ عن ابن مسعود .

القول الرابع عشر : إنها أول ليلة من العشر الأخير ، وإليه مال الشافعي وجزم به جماعة من الشافعية ، ولكن قال السبكي : إنه ليس مجزوماً به عندهم لانقائهم على عدم حنث من علق يوم العشرين عتق عبده في ليلة القدر ، أنه لا يعتق تلك الليلة ، بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في العشر الأخير ، وقيل : بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان .

القول الخامس عشر : مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين ، وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين ، وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم ، وزعم أنه يجمع بين الأخبار بذلك ، ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي^٥ من حديث عبد الله بن أنيس ، قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : التمسوها الليلة ، قال : وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين فقال رجل : هذه أولى ثمان بقين ، قال : بل أولى سبع بقين ، فإن هذا الشهر لا يتم) .

القول السادس عشر : إنها ليلة اثنين وعشرين ، وسيأتى حكايته بعد وروى أحمد^٦ من حديث عبد الله بن أنيس (أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وذلك

^١ - أخرجه الطبراني في الكبير (٥ : ١٩٨)

^٢ - رقم (١٣٨٤) .

^٣ - المصنف (٤ : ٢٥١) رقم (٧٦٩٦) .

^٤ - شرح معاني الآثار (٣ : ٩٢) .

^٥ - أخرجه أحمد (٣ : ٤٩٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣ : ٨٧) وابن أبي شيبه (٢ : ٢٥١) .

^٦ - وأبو داود رقم (١٣٧٩) .

صبيحة إحدى وعشرين ، فقال : كم الليلة ؟ قلت : ليلة اثنين وعشرين ، فقال : هي الليلة أو القابلة) .

القول السابع عشر : إنها ليلة ثلاث وعشرين ، رواه مسلم^١ عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً (أريت ليلة القدر ، ثم أنسيتها) فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه : (ليلة ثلاث وعشرين) بدل (إحدى وعشرين) وعنه قال : (قلت : يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها ، فمرني بليلة القدر ، قال : أنزل ليلة ثلاث وعشرين) ورواه إسحاق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بنى بياضة له صحبة مرفوعاً ، وروى عبد الرزاق^٢ عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (من كان متحريراً فليتحررها ليلة سابعة ، قال : وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين ، ويمس الطبيب) وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس (أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين)^٣ وروى عبد الرزاق^٤ من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول : (استقام قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين) ومن طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة ومن طريق مكحول (أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين)^٥ .

القول الثامن عشر : إنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب ، وروى الطيالسي^٦ من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً (ليلة القدر ليلة أربع وعشرين) وروى ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقتادة ، وحجتهم حديث وائلة^٧ (أن القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان) وروى أحمد^٨ من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعاً (التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين) وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الإسناد موقوفاً بغير لفظه كما سيأتى في أواخر المغازى بلفظ (ليلة القدر أول السبع من العشر الأواخر) .

^١ - رقم (١١٦٨) .

^٢ - المصنف (٤ : ٢٤٩) رقم (٧٦٨٨) .

^٣ - أخرجه عبد الرزاق (٤ : ٢٤٩) .

^٤ - المرجع السابق .

^٥ - أخرجه عبد الرزاق (٤ : ٢٥١) .

^٦ - في مسنده (١ : ٢٨٨) رقم (٢١٦٧) .

^٧ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٢٦٤) للطيالسي ولم أجده عنده .

^٨ - (٦ : ١٢) رقم (٢٣٩٣٦) .

القول التاسع عشر : إنها ليلة خمس وعشرين ، حكاه ابن العربي في العارضة ، وعزاه ابن الجوزي في المشكل لأبي بكرة .

القول العشرون : إنها ليلة ست وعشرين ، وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال : ما من ليلة من ليالي العشر الأخير إلا وقد قيل : إنها فيه .

القول الحادي والعشرون : إنها ليلة سبع وعشرين ، وهو الجادة من مذهب أحمد ، ورواية عن أبي حنيفة ، وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم^١ ، وروى مسلم^٢ أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة ، قال : (تذاكرنا ليلة القدر ، فقال رسول الله ﷺ : أيكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنه ؟) قال : أبو الحسين الفارسي أى ليلة سبع وعشرين ، فإن القمر يطلع فيها بتلك الصفة ، وروى الطبراني^٣ من حديث ابن مسعود (سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال : أيكم يذكر ليلة الصهبوات ؟ قلت : أنا ، وذلك ليلة سبع وعشرين) ورواه ابن أبي شيبة^٤ عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم^٥ (رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين) ولأحمد^٦ من حديثه مرفوعاً (ليلة القدر ليلة سبع وعشرين) ولابن المنذر (من كان متحريها فليتحرها ليلة سبع وعشرين) وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط^٧ ، وعن معاوية نحوه أخرجه أبو داود^٨ ، وحكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء ، وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه وموافقته له ، وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق أن قوله فيها : هي سابع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية ، وبالف في إنكاره ، ونقله ابن عطية^٩ في تفسيره وقال : إنه من ملجّ النفاسير ، وليس من متين العلم ، واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى ، فقال : ليلة القدر تسعة أحرف ، وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات ، فذلك سبع وعشرون ،

^١ - رقم (٧٦٢) .

^٢ - رقم (١١٧٠) .

^٣ - المعجم الكبير (١٠ : ١٥٢) رقم (١٠٢٨٩) وأبو يعلى (٩ : ٢٧٠) رقم (٥٣٩٣) .

^٤ - في مصنفه (٢ : ٢٥٠) .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (١١٦٥) .

^٦ - (٢ : ٨) رقم (٤٥٤٧) .

^٧ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٢٦٥) للطبراني في الأوسط ولم أجده عنده والله أعلم .

^٨ - رقم (١٣٨٦) .

^٩ - هو الإمام الحافظ غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية الأندلسي المالكي (٤٤١ - ٥١٨ هـ) صاحب التفسير الكبير كان حافظاً للحديث وطرقه وعلله عارفاً بالرجال ذاكراً لمتونه ومعانيه وكان أديباً شاعراً لغوياً ديناً فاضلاً أكثر الناس عنه وكف بصره في آخر عمره . أعلام النبلاء (١٩ : ٥٨٦) .

وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط^١ : من قال لزوجه أنت طالق ليلة القدر ، طلقت ليلة سبع وعشرين ، لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر^٢ .

الثالث والعشرون^٣ : إنها ليلة تسع وعشرين ، حكاه ابن العربي .

الرابع والعشرون : إنها ليلة ثلاثين حكاه عياض والسروجي فى شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبرى عن معاوية ، وأحمد من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة .

الخامس والعشرون : إنها فى أوتار العشر الأخيرة ، وعليه يدل حديث عائشة وغيرها فى هذا الباب ، وهو أرجح الأقوال ، وصار إليه أبو ثور والمزنى وابن خزيمة وجماعة من علماء المذهب .

السادس والعشرون : مثله بزيادة (الليلة الأخيرة) رواه الترمذي^٤ من حديث أبى بكر ، وأحمد^٥ من حديث عبادة بن الصامت .

السابع والعشرون : تنتقل فى العشر الأخير كله ، قاله أبو قلابة^٦ ، ونص عليه مالك والثورى وأحمد وإسحاق ، وزعم الماوردى أنه متفق عليه ، وكأنه أخذه من حديث ابن عباس^٧ أن الصحابة اتفقوا على أنها فى العشر الأخير وحديث أبى سعيد^٨ (أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط : أن الذى تطلب أمامك) وتقدم ذكر اعتكافه ﷺ الأخير فى طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده ، والاجتهاد فيه كما فى الباب الذى بعده ، واختلف القائلون به فمنهم من قال : هى فيه محتملة على حد سواء ، نقله الرافعى عن مالك وضعفه ابن الحاجب ، ومنهم من قال : بعض لياليه أرجى من بعض ، فقال الشافعى : أرجاه ليلة إحدى وعشرين ، وهو القول الثامن والعشرون ، وقيل : أرجاه ليلة ثلاث وعشرين ، وهو القول التاسع والعشرون ، وقيل : أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون .

^١ - (المحيط) كتاب فقه شافعى شرح فيه الوسيط للغزالي وهو للإمام محمد يحيى بن منصور شيخ الشافعية فى زمانه (٤٤٦ - ٥٤٨ هـ) أعلام النبلاء (٢٠ : ٣١٢) .

^٢ - شرح معانى الآثار (٣ : ٩٤) .

^٣ - سقط الثانى والعشرون من المخطوط .

^٤ - رقم (٧٩٤) وأحمد (٥ : ٣٦) والحاكم (١ : ٤٣٨) وصححه ووافقه الذهبى .

^٥ - (٥ : ٣١٣ و ٣١٩ و ٣٢٤) .

^٦ - أخرجه عبد الرزاق (٤ : ٢٥٢) رقم (٧٦٩٩) .

^٧ - أخرجه البخارى رقم (١٩١٧ و ١٩١٨) باب تحرى ليلة القدر فى الوتر من العشر الأواخر .

^٨ - أخرجه البخارى رقم (٦٦٩) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٦٧) وابن حبان رقم (٣٦٦١) .

الحادى والثلاثون : إنها تنتقل فى جميع السبع الأواخر ، وقد تقدم المراد منه فى حديث ابن عمر ، هل المراد ليلالى السبع من آخر الشهر ، أو آخر سبعة تعد من الشهر ، ويخرج من ذلك القول الثانى والثلاثون .

الثالث والثلاثون : إنها تنتقل فى النصف الأخير ، ذكره صاحب المحيط عن أبى يوسف ومحمد ، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التقريب .

الرابع والثلاثون : إنها ليلة ست عشرة ، أو سبع عشرة ، رواه الحارث بن أبى أسامة من حديث عبد الله بن الزبير^١ .

الخامس والثلاثون : إنها ليلة سبع عشرة ، أو تسع عشرة ، أو إحدى وعشرين ، رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف^٢ .

السادس والثلاثون^٣ : إنها فى أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة ، رواه ابن أبى عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف .

السابع والثلاثون : إنها أول ليلة ، أو تاسع ليلة ، أو سابع عشرة ، أو إحدى وعشرين ، أو آخر ليلة ، رواه ابن مردويه فى تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف .

الثامن والثلاثون : إنها ليلة تسع عشرة ، أو إحدى عشرة ، أو ثلاث وعشرين ، رواه أبو داود^٤ من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال ، وعبد الرزاق من حديث على بإسناد منقطع ، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضاً .

التاسع والثلاثون : ليلة ثلاث وعشرين ، أو سبع وعشرين ، وهو مأخوذ من حديث ابن عباس فى الباب حيث قال : (سبع يبقين ، أو سبع يمضين) ولأحمد^٥ من حديث النعمان بن بشير (سابعة تمضى ، أو سابعة تبقى ، قال النعمان : فنحن نقول ليلة سبع وعشرين ، وأنتم تقولون : ليلة ثلاث وعشرين) .

الأربعون : ليلة إحدى وعشرين ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين كما سيأتى فى الباب الذى بعده من حديث عبادة بن الصامت^٦ ، ولأبى داود^٧ من حديثه

^١ - مسند الحارث زوائد الهيثمى (١ : ٤١٩) رقم (٣٢٢) .

^٢ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى لسعيد بن منصور ولم أجده عنده .

^٣ - سقط من المخطوط واستكملته من الفتح .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (١٣٨٤) وعبد الرزاق (٤ : ٢٥٢) وسعيد بن منصور (٥ : ٢١٧) .

^٥ - (٤ : ٢٧٢) .

^٦ - أخرجه البخارى رقم (٤٩) و ٢٠٢٣ وأطرافه (وأحمد (٥ : ٣١٣) .

^٧ - رقم (١٣٨١) .

بلفظ (تاسعة تبقى ، سابعة تبقى ، خامسة تبقى) قال مالك فى المدونة : قوله :
تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين الخ .

الحادى والأربعون : إنها منحصرة فى السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن
عمر^١ فى الباب الذى قبله .

الثانى والأربعون : إنها ليلة اثنتين وعشرين ، أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله
ابن أحمد .

الثالث والأربعون : إنها فى أشفاع العشر الوسط ، والعشر الأخير ، قرأته بخط
مغلطاي^٢ .

الرابع والأربعون : إنها ليلة الثالثة من العشر الأخير ، أو الخامسة منه رواه أحمد^٣
من حديث معاذ بن جبل ، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتل ليلة ثلاث
وعشرين ، وتحتل ليلة سبع وعشرين ، فتحمل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس
وعشرين أو سبع وعشرين ، وبهذا يتغاير هذا القول مما مضى .

الخامس والأربعون : إنها فى سبع أو ثمان من أول النصف الثانى روى
الطحاوي^٤ من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه (أنه سأل النبى ﷺ عن
ليلة القدر ، فقال : تحررها فى النصف الأخير ، ثم عاد فسأله ، فقال : إلى ثلاث
وعشرين ، قال : وكان عبد الله يحيى ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ، ثم
تقصّر^٥) وجميع هذه الأقوال التى حكيناها بعد الثالث متفقة على إمكان حصولها ،
والحث على التماسها ، وقال ابن العربى : الصحيح أنها لا تعلم وهذا يصلح أن يكون

^١ - أخرجه البخارى رقم (٢٠١٥) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٦٥) وأحمد (٢ : ٨) وابن حبان رقم (٣٦٧٥) .

^٢ - مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفى الإمام الحافظ علاء الدين (٦٨٩ - ٧٦٢هـ) كان عارفا بالأنساب
معرفة جيدة من كتبه (شرح البخارى وشرح ابن ماجه وشرح أبى داود ولم يتمها وجمع أوهام التهذيب
وأوهام الأطراف والزهر الباسم فى سيرة أبى القاسم ورتب المبهمات على الأبواب ورتب بيان الوهم لابن
القطان وزوائد ابن حبان على الصحيحين) . طبقات الحفاظ (١ : ٥٣٨) .

^٣ - (٥ : ٢٣٤) رقم (٢٢٠٩٦) .

^٤ - شرح معانى الآثار (٣ : ٨٨) .

^٥ - لم ينقل الشارح رحمه الله هذا القول فذكرته للفائدة (السادس والأربعون : إنها فى أول ليلة ، أو آخر ليلة ،
أو الوتر من الليل أخرجه أبو داود فى كتاب المراسيل عن مسلم بن إبراهيم عن أبى خلدة عن أبى العالية (أن
أعرابياً أتى النبى وهو يصلى ، فقال له : متى ليلة القدر ؟ فقال : اطلبوها فى أول ليلة وآخر ليلة والوتر
من الليل) وهذا مرسل .

قولاً آخر ، وأنكر هذا النووي^١ ، وقال قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها ، وأخبر به جماعة من الصالحين فلا معنى لإنكار ذلك ونقل الطحاوي^٢ عن أبي يوسف قولاً جوز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين ، فإن ثبت ذلك عنه ، فهو قول آخر ، هذا ما وقفت عليه من الأقوال ، وبعضها يمكن رده إلى بعض ، وإن كان ظاهرها التغاير وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير ، وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب وأرجاها أوتار الوتر عند الشافعية إحدى وعشرين ، أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس ، وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ، وقد تقدمت أدلة ذلك انتهى ما ذكره المصنف رحمه الله بحروفيه .

قال العلماء : والحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها ، كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة .

الدعاء ليلة القدر

٧٢٤ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قُلْتُ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَى لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، مَا أَقُولُ فِيهَا ؟ قَالَ : قُولِي : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَأَعْفُ عَنِّي) رواه الخمسة غير أبي داود وصححه الترمذى والحاكم^٣ .

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على أن ليلة القدر يمكن معرفتها في وقتها ، وقد قيل : إن المطلع عليها يرى كل شيء ساجداً ، وقيل : الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل : يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة ، وقيل : علامتها استجابة دعاء من وقفت له ، وقال الطبري : ذلك غير لازم ، وأنها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع ، واختلفوا هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق أنه قامها ، وإن لم يظهر له شيء ، أو يتوقف ذلك على كشفها له ذهب إلى الأول الطبري

^١ - شرح النووي لمسلم (٨ : ٦٦) .

^٢ - شرح معاني الآثار (٣ : ٩٤) .

^٣ - أخرجه الترمذى رقم (٣٥١٣) وابن ماجه رقم (٣٨٥٠) الحاكم (١ : ٥٣٠) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

^٤ - (٤ : ٢٦٦) .

والمهلب وابن العربي وجماعة ، وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم^١ من حديث أبي هريرة بلفظ (من يقيم ليلة القدر فيوافقها) وفي حديث عبادة عند أحمد^٢ (من قامها إيماناً واحتساباً ثم وفقت له) قال النووي : معنى (يوافقها) يعلم أنها ليلة القدر ، ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر ، وإن لم يعلم هو ذلك ، وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : (من يقيم الحول يصب ليلة القدر)^٣ وهو محتمل للقولين أيضاً . ورجح المصنف رحمه الله تعالى أن المعنى من الموافقة هو مصادفتها في نفس الأمر وإن لم يعلم بذلك ، قال^٤ : ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتناء ليلة القدر وإن لم يوفق له ، وإنما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود به وفرعوا على القول بأنها تعلم أنها تكشف لواحد ولا تكشف لآخر ، ولو كانا معاً في بيت واحد ، ويجوز أن يختص الله بالكرامة مؤمناً من عباده ، ولا يلزم أيضاً أن يكون من رأى الأمر الخارق أعظم كرامة ممن لم يره ، فإن العبرة بالاستقامة وصورة الكرامة قد تكون فتنة لمن لا يكون أهلاً للكرامة ، والنبى صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة ، وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ، ونحن نرى كثيراً من السنين ينقضى رمضان من دون مطر وروى عن أبي الحسن الجردلى المغربي^٥ أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره ، وإنها تكون دائماً ليلة الأحد فإن كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين ، وقال بعض من تأخر عنه : إنها تكون دائماً ليلة الجمعة ، وذكر مثل قول أبي الحسن وكلاهما لا أصل له والله أعلم^٦ .

فضل المساجد الثلاثة

٧٢٥ — وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) متفق عليه^٧ .

^١ - رقم (٧٦٠) .

^٢ - (٣١٨ : ٥) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (٧٦٢) وأبوداود رقم (١٣٧٨) والترمذى رقم (٧٩٣) وابن حبان رقم (٣٦٨٩) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٢٦٧) .

^٥ - لم أجد له ترجمة .

^٦ - أقول : وفي هذا نفس الانتصار للنصارى في يومهم الأحد والله أعلم .

^٧ - أخرجه البخارى رقم (١١٨٩) ومسلم رقم (١٣٩٧) وابن ماجه رقم (١٤٠٩) وأبوداود رقم (٢٠٣٣) والنسائى (٢ : ٣٧) وابن حبان رقم (١٦١٩) .

فقه الحديث^١

قوله : (لا تشد) بضم أوله ولا للنفي ، والمراد به النهي مجازاً للمبالغة فى النهي ، كأنه : قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال جمع رحل ، وهو للتعبير كالسرج للفرس ، وكنى به عن السفر لكونه لازمه فى الأغلب ، وفى بعض الألفاظ (إنما يسافر)^٢ والاستثناء مفرغ مقدر عام مدلول عليه بخصوصه بقرينة الاستثناء ، والمعنى لا تشد إلى مسجد أو إلى متقرب فيه للعبادة ، والحرام بمعنى المحرم كالكتاب بمعنى المكتوب وهو صفة للمسجد ، وهو مجرور على البدليه ، والمراد بالمسجد الحرام الحرم ويؤيده قوله : (مسجدي هذا) حيث حقيقته وأراد به موضع الصلاة المعروف بنسبته إليه ، وأطلق على الحرم اسم المسجد دلالة على أنه جميعه محل للعبادة والتقرب ، ويدل على هذا ما رواه أبو داود الطيالسي^٣ من طريق عطاء (أنه قيل له : هذا الفضل فى المسجد وحده أو فى الحرم؟ قال : بل فى الحرم ، لأنه كله مسجد) ومسجد الأقصى المراد به بيت المقدس وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام فى المسافة ، وقيل : فى الزمان ، وقال الرمخشى : سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل : لبعده عن الأقدار والخبث وقيل : هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة ، لأنه بعيد من مكة ، وبيت المقدس أبعد منه ، ولبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر وبحذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الألف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضاً ، وسلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهملية ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهملية وكسر اللام الخفيفة وأورى سلم بسكون الواو وكسر الراء بعدها تحنانية ساكنه ، وكورة ، وبيت إيل وصهيون ، ومصروث آخره مثناة ، وكورشيل ، وبابوش بموحنتين ومعجمة والحديث فيه دلالة على فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الكعبة قبله الناس وإليها الحج ، وبيت المقدس كان قبله الأمم السابقة ، ومسجد المدينة أسس على التقوى ، وظاهر الحديث أنه يحرم قصد ما عدا الثلاثة بالشد لقصد التبرك كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً ، والمواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها وقد ذهب إلى هذا الشيخ

^١ - فتح البارى (٣ : ٦٤ وبعدها) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (١٣٩٧) .

^٣ - مسند الطيالسي (١ : ١٩٥) رقم (١٣٦٧) .

أبو محمد الجويني ، وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن^١ من إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور ، وقال له : (لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت) واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة ، وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم ، قالوا : والحديث تؤول بمعنى أنه لا ينبغي شد الرحال إلا إليها لكمال فضل ذلك بخلاف غيرها ، فإنه لا يساويها في الفضيلة ، وحق العامل أن يختار ما هو الأفضل ، ويتأيد هذا التأويل بما رواه أحمد^٢ من طريق شهر بن حوشب ، قال : (سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد يبتغي فيه غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي) وشهر حسن الحديث ، وإن كان فيه بعض الضعف ، وقد تؤول بقصدها للاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف ، وهو مروي عن حذيفة بن اليمان أن الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ، وعطاء خص الاعتكاف بمسجدي مكة والمدينة ، وابن المسيب بمسجد المدينة ، واختلف العلماء فيمن نذر بإتيان هذه المساجد ، فذهب إلى لزوم النذر مالك وأحمد والشافعي في البويطي واختاره أبو إسحاق المروزي واختاره الإمام يحيى ، وقال أبو حنيفة : لا يجب مطلقاً ، وقال الشافعي في الأم : يجب في المسجد الحرام بخلاف المسجدين الآخرين لتعلق النسك به ، وله أصل في الوجوب وهو مذهب الهدوية ، واستدل به على أنه لا يلزم بالنذر إلى غيرها من المساجد شيء ، وهو قول الأكثر وروى عن الليث أنه قال : يجب الوفاء بالنذر وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ، ولا ينقذ النذر ، وعن المالكية رواية إن تعقلت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قباء (لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت)^٣ .

تتمة : الحديث فيه دلالة على مفاضلة الثلاث المساجد ، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة ، وهذا يتأيد بحديث ابن الزبير أخرجه أحمد وصححه ابن حبان^٤ من طريق عطاء ، قال : قال رسول الله ﷺ : (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل

^١ - أخرجه أحمد (٦: ٧) وابن حبان رقم (٢٧٧٢) .

^٢ - المسند (٣: ٦٤) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١١٣٤) باب (مسجد قباء) ومسلم رقم (١٣٩٩) .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١١٣٤) ومسلم رقم (١٣٩٩) وابن حبان رقم (١٦٢٠ و ١٦٢٥ و ٢٢١٧) .

من مائة صلاة فى هذا) وفى رواية ابن حبان (أفضل من مائة صلاة فى مسجد المدينة) قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير فى رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، وعند البزار والطبراني^١ من حديث أبى الدرداء رفعه (الصلاة فى المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة فى مسجدى بألف صلاة ، والصلاة فى بيت المقدس بخمسمائة صلاة) قال البزار : إسناده حسن ، قال ابن عبد البر^٢ : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من الصلاة فى مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر ، قال : (صلاة فى المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه) وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد إنما هو بلفظ (صلاة فى المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فإتما فضله عليه بمائة صلاة) وروى عبد الرزاق^٣ عن ابن جريج ، قال : أخبرنى سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول : (صلاة فى المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير إلى مسجد المدينة) وللنسائي^٤ عن ابن عمر مثل هذا وفى آخره (إلا المسجد الحرام ، فالصلاة فيه أفضل منه بمائة صلاة) وقد استدل بهذا على أن مكة أفضل من المدينة ، لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه على وجه وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله ﷺ (ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة)^٥ مع قوله (موضع سوط فى الجنة خير من الدنيا وما فيها)^٦ ويرد هذا حديث عبد الله بن عدى بن الحمراء ، قال : (رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على الخزوة^٧ ، فقال : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت) وهو حديث حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان^٨ وغيرهم ، قال ابن عبد البر^٩ : هذا نص فى محل الخلاف ،

^١ - عزاه الهيثمى فى مجمع الزوائد (٤ : ٧) للطبرانى فى الكبير ولم أجده عنده .

^٢ - نقله ابن حجر فى فتح البارى (٣ : ٦٧) عن ابن عبد البر ولم أجده فى التمهيد .

^٣ - المصنف (٥ : ١٢١) .

^٤ - (٥ : ٢١٣) .

^٥ - أخرجه أحمد (٣ : ٦٤) وأبو يعلى (٢ : ٤٩٦) رقم (١٣٤١) والطبرانى فى الكبير (١٢ : ٢٩٤) .

^٦ - أخرجه البخارى رقم (٢٧٣٥) والترمذى رقم (١٦٤٨) وابن حبان رقم (٧٤١٧) .

^٧ - هى الرابية الصغيرة .

^٨ - أخرجه ابن ماجة رقم (٣١٠٨) والترمذى رقم (٣٩٢٥) وأحمد (٤ : ٣٠٥) وابن حبان رقم (٣٧٠٨) والحاكم (٣ : ٤٣١) وقال : صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

فلا ينبغي العدول عنه واستثنى القاضى عياض البقعة التى دفن فيها النبى ﷺ فحكى الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وقال بعضهم : سبب فضل البقعة التى ضمت أعضاء الشريفة أنه روى (أن المرء يدفن فى البقعة التى أخذ منها ترابه عندما يخلق) رواه ابن عبد البر^٢ فى أواخر تهذيبه من طريق عطاء الخراسانى موقوفاً وقد روى الزبير ابن بكار (أن جبريل أخذ التراب الذى خلق منه النبى ﷺ من تراب الكعبة)^٣ فعلى هذا فالبقعة التى ضمت أعضاء من تراب الكعبة ، فيرجع الفضل إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم .

واعلم أن تفضيل الصلاة فى المساجد كما مر يشمل الفرض والنفل ، وقال الطحاوى وغيره : إن ذلك مختص بالفرائض ، لقوله ﷺ : (أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة)^٤ والتضعيف هو باعتبار الثواب لا باعتبار الإجزاء كما نقله النووى عن كافة العلماء ، وقد أوهم أبو بكر النقاش فى تفسيره على المقرئ أن ذلك باعتبار الأجزاء لما قال : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عن خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى .

وهذا فى الفرادى ، والجماعة تزيد على ذلك (سبعا وعشرين درجة) ولكن بقى البحث هل يجتمع التضعيفان أو لا محل ؟ وفضل الله أوسع وهو أعلم .

اشتمل هذا الباب على أحد عشر حديثاً ، وذكر حديث (لا تشد الرحال) فى هذا الباب لتعلقه بباب الاعتكاف من حيث قصد المساجد الثلاثة للعبادة ، وقول بعض : إن الاعتكاف لا يصح فى غيرها ، وهو حجة لمن قال بذلك والله أعلم .

^١ - نقله ابن حجر فى فتح البارى (٣ : ٦٨) عن ابن عبد البر ولم يحدد المصدر ولم أجده فى التمهيد.

^٢ - (٢٤ : ٤٠٠) .

^٣ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٣ : ٦٨) للزبير بن بكار .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (٦٩٨) ومسلم رقم (٧١٨) وابن حبان رقم (٢٤٩١) .